تقرير
لجنة البرنامج والتنسيق
عن
أعمال دورتها الدورتها السابعة عشرة

---

٩ و ٢٣ أيار/مايو — ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون

الملحق رقم ٣٨ (A/32/38)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٧٧

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثـائـق الأمـــم المتحـــدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيـراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثـائـق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

[الأصل : بالانكليزية/الفرنسية]
[٢٠ حـزيران/يونيـه ١٩٧٧]

المحـتويات

الفصـل		الفقـرات	الصفحـة
الأول	— الاستنتاجات والتوصيات	١ — ٣٨	١
	ألف — طرق العمل وبرنامج العمل في المستقبل للجنة البرنامج والتنسيق	١ — ٥	
	باء — التقييم	٦ — ٧	٢
	جيم — توصيات بشأن البرامج المستعرضة بتعمق	٨ — ٢٠	٤
	دال — تناقضات المعدلات النسبية للنمو	٢١ — ٢٨	١٠
	هاء — مسائل الموارد العامة.....	٢٩ — ٣٠	١٢
	واو — التنسيق	٣١ — ٣٨	١٢
الثاني	— تنظيم الدورة	٣٩ — ٥١	١٥
الثالث	— الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨— ١٩٧٩	٥٢ — ٢٤٠	١٨
	ألف — عموميات	٥٢ — ٥٩	١٨
	باء — الميزانية البرنامجية : عموميات	٦٠ — ٦٦	١٩
	جيم — منهج التقييم واجراءاته	٦٧ — ٧٨	٢١
	دال — الاعلام	٧٩ — ١١٢	٢٤
	هاء — المستوطنات البشرية	١١٣— ١٣٧	٣٠
	واو — النقل	١٣٨— ١٦٦	٣٥
	زاى — البيئة	١٦٧— ١٩٠	٤٣
	حاء — التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية	١٩١— ١٩٤	٤٩
	طاء — اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات	١٩٥— ٢٠٣	٥٠
	ياء — الادارة العامة والمالية	٢٠٤— ٢٠٨	٥٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
	كاف — الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية . . .	٢٠٩—٢٢١	٥٤
	لام — المراقبة الدولية للمخدرات	٢٢٢—٢٢٧	٥٧
	ميم — حقوق الانسان	٢٢٨—٢٣٢	٥٨
	نون — اجراءات البرمجة والخطة ودورة الميزانية	٢٣٣—٢٤٠	٥٩
الرابع	— تقارير لجنة التنسيق الادارية ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية	٢٤١—٢٩٧	٦٢
	ألف — التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧	٢٤٦—٢٥٣	٦٣
	باء — تخطيط البرامج	٢٥٤—٢٥٨	٦٥
	جيم — المشاورات المسبقة بشأن وثائق تخطيط البرامج	٢٥٩—٢٦٧	٦٦
	دال — نظم المعلومات	٢٦٨—٢٧٠	٦٨
	هاء — المسائل البرنامجية	٢٧١—٢٧٨	٦٨
	واو — الانماء الريفي	٢٧٩—٢٨٥	٧٠
	زاى — السنة الدولية للطفل	٢٨٦	٧٢
	حاء — العلم والتكنولوجيا	٢٨٧—٢٩٢	٧٢
	طاء — المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية	٢٩٣	٧٣
	ياء — التعليم والتدريب	٢٩٤	٧٣
	كاف — الاحتفال بالسنوات الدولية والمناسبات السنوية	٢٩٥	٧٣
	لام — الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية	٢٩٦—٢٩٧	٧٤
المرفق الأول — جدول أعمال الدورة السابعة عشرة			٧٥
المرفق الثاني — قائمة بالوثائق المطروحة أمام اللجنة في دورتها السابعة عشرة . .			٧٦

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول ـ الاستنتاجات والتوصيات

ألف ـ طرق العمل وبرنامج العمل في المستقبل للجنة البرنامج والتنسيق

' ١ ' مسائل تحديد الأولويات

١ ـ توصي اللجنة الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار الآتي :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي حدد في مرفق قراره ٢٠٠٨ (د ـ ٦٠) المؤرخ في ١٤ ايار/مايو ١٩٧٦ ، اختصاصات لجنة البرنامج والتنسيق ، الذى ورد في الفقرة ٢ (أ) ' ٢ ' منه أنه ينبغي للجنة ' التوصية بنظام للأولويات بين برامج الأمم المتحدة ، كما تحددت في الخطة المتوسطة الأجل ' ،

" واذ تشير أيضا الى الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٣١/٩٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الخطة المتوسطة الأجل ،

" ١ ـ تؤكد أن لجنة البرنامج والتنسيق ، استنادا الى استعراضها لكل من الخطة المتوسطة الأجل ولنواحي الميزانية البرنامجية للبرامج ، هي الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي وللجمعية العامة والمعنية بالتخطيط والبرمجة والتنسيق ، ولها النظرة الشاملة اللازمة لوضع توصيات بشأن الأولويات النسبية لبرامج الأمم المتحدة ؛

" ٢ ـ وتحث الهيئات الفرعية على الامتناع عن وضع توصيات بشأن الاولوية النسبية للبرامج الرئيسية ، كما هي محددة في الخطة المتوسطة الأجل ؛

" ٣ ـ وتطلب من هذه الهيئات أن تقترح ، عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق ، الاولويات النسبية الواجب اعطاؤها الى مختلف البرامج الفرعية الداخلة في نطاقات صلاحية كل منها " .

٢ ـ وتوصي اللجنة الجمعية العامة بأن تكلف الأمين العام بأن يبين ، بالنسبة الى كل برنامج في مشروع الميزانية البرنامجية المقبل الذى سيقدمه ، جميع البرامج الفرعية أو مكونات البرامج ، القائمة أو المقترحة ، التي تمثل قرابة نسبة ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة للبرنامج المقترح والتي ستعطى لها الاولوية القصوى . ويطلب بالمثل من الأمين العام أن يبين ، بالنسبة لكل برنامج ، البرامج الفرعية أو مكونات البرامج التي تمثل قرابة نسبة ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة للبرنامج المقترح والتي ستعطى لها الاولوية الدنيا . ولن تنطبق هذه التوصية ، في المرحلة الحالية ، الا على البرامج الداخلة في نطاق الميادين الاقتصادية والاجتماعية والانسانية .

Digitized by UNOG Library

٣ - وخلصت اللجنة الى أنه ينبغي لها ، لدى وضع تحديداتها بشأن معدلات نسبية للنمو في المستقبل (١) ، القيام بما يلي :

(أ) أن تذكر في كل حالة ما اذا كان ينبغي تطبيق معدل النمو للبرنامج الرئيسي على الوحدات المركزية فقط أم لا ، واذا كان الجواب بالنفي وجب اعطاء توجيهات بشأن النمو ذى الصلة للبرامج الاقليمية ؛

(ب) أن تذكر، في حدود معدلات النمو هذه على مستوى البرنامج ، أية تحذيرات بالنسبة الى الاولويات على مستوى البرنامج الفرعي ؛

(ج) أن تذكر الافتراضات بشأن مدى توفر الأموال الخارجة عن الميزانية التي توصلت اللجنة في ضوئها الى توصيتها بشأن المعدلات النسبية للنمو في الميزانية العادية ؛

(د) أن تعيّن للبرامج الصغيرة ، حيثما يتسنى هذا ، معدلات نمو تكون ذات حجم كاف يسمح على الأقل بحد أدنى من النمو في الموارد يمثله انشاء وظيفة جديدة واحدة .

'٢' مجالات التقييم مستقبلا في ١٩٧٨

٤ - قررت اللجنة أن تنظر بتعمق ، في دورتها الثامنة عشرة ، في البرامج الآتية : (أ) اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ؛ (ب) الادارة العامة والمالية العامة ؛ (ج) الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية .

'٣' طريقة تصريف اللجنة لوظيفتها التنسيقية مستقبلا

٥ - خلصت اللجنة الى أنه سيكون من الأفضل في المستقبل استعراض أنشطة الوكالات على أساس القطاعات وليس استعراضها على أساس المنظمات . وستعين اللجنة في كل دورة عددا من المجالات التي يمارس العديد من المنظمات نشاطه فيها ، وذلك للنظر فيها في الدورة التالية . وينبغي تقديم تقرير الى لجنة البرنامج والتنسيق بشأن كل من هذه المجالات ، مما سيتيح للجنة بحث دور المنظمات ، وتقييم مدى تكامل أنشطتها وتداعمها (انظر الفقرتين ٢٤٤ - ٢٤٥) .

باء - التقييم

'١' مبادئ توجيهية للتحسين العام

٦ - توصي اللجنة بالآتي (٢)

---

(١) للاطلاع على مناقشة اللجنة لهذا الموضوع ، انظر الفقرات ٦٠ - ٦٦ .

(٢) للاطلاع على مناقشة اللجنة لهذا الموضوع ، انظر الفقرات ٦٧ - ٧٨ .

Digitized by UNOG Library

(أ) تضمين البرامج مؤشرات للانجاز في مرحلة التخطيط ، من أجل اتاحة قياس تنفيذ البرامج ونتائجه بالنسبة الى الأهداف ؛

(ب) تضمين الخطة المتوسطة الأجل وتقارير التقييم تعريفا لفئات المستفيدين المستهدفين من نواتج البرامج على المستوى القطرى ، أو على المستوى الاقليمي حيثما يكون ذلك ملائما ؛

(ج) بذل جهود منتظمة لاستطلاع رأى مستعملي أو " متلقي " نواتج البرامج في عملية التقييم والبرمجة ، وذلك من خلال طرق مثل الدراسات الاستقصائية وارسال التصاميم الى المؤسسات ذات الصلة ؛

(د) ادخال تحسين بتحديد أوضح للأنشطة أو عناصر البرنامج التي فات أوانها أو ذات الفائدة الحدية ؛

(هـ) تضمين التقييمات المقبلة توضيحا للعلاقات بين الأنشطة أو عناصر البرنامج المقيّمة وتلك الجارى تنفيذها أو المقترحة ؛

(و) تحليل العلاقة بين البرامج المقيّمة والبرامج المتصلة بها في الوكالات المتخصصة ؛ وينبغي أن تشير هذه التحليلات الى مستوى الموارد المكرسة لهذه البرامج على مستوى المنظومة بأسرها ، وينبغي الاهتمام بما للمشاورات المسبقة من أثر على صياغة البرنامج وتنفيذه ؛

(ز) بذل جهود مكثفة لوضع منهج للتقييم ، عن طريق التعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووحدة التفتيش المشتركة ، يقوم على أساس أوفى مجموعة ممكنة من المبادئ والمبادئ التوجيهية المشتركة ؛

(ح) دعوة وحدة التفتيش المشتركة الى مواصلة تقديم المساعدة ، في حدود ولا يتها ، الى اللجنة في مهام التقييم التي تضطلع بها ، وذلك عن طريق ابداء تعقيبات شفوية أو كتابية على تقارير التقييم المقبلة .

(٢) مبادئ توجيهية لتقارير التقييم التي ستقدم الى اللجنة في دورتها الثامنة عشرة

٧ — قررت اللجنة انه :

(أ) لا يلزم أن تقدم الأمانة العامة تقرير تقييم داخليا عن الادارة العامة والمالية العامة ، حيث انه من المنتظر أن يكون تقرير وحدة التفتيش المشتركة شاملا (انظر الفقرات ٢٠٤ — ٢٠٨) ؛

(ب) لا حاجة الى تقديم تقرير تقييم عن التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، وذلك برغم انه سيتم النظر بتعمق في الفصل الذى يتناول هذا البرنامج الرئيسي في الخطة المتوسطة الأجل (انظر الفقرات ١٩١ — ١٩٤) ؛

(ج) سيستخدم تقرير التقييم الداخلي عن اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات كأساس لمناقشة منهجية ، وبناء عليه يطلب من الأمانة العامة تقديم هذا التقرير كنموذج وتضمينه المناقشات الدائمة بشأن المصاعب المنهجية ، وخاصة في تحديد الأثر المترتب (انظر الفقرات ١٩٥ — ٢٠٠) ؛

Digitized by UNOG Library

(د) ينبغي أن يركز تقرير التقييم الداخلي عن الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية على مشكلة تشتيت جهود الأمانة العامة بسبب تعدد الأنشطة الفردية التي وضعت بناء على تكليفات تشريعية في هذا المجال . وينبغي للتقرير أن يورد قائمة التكليفات التي يعتبر الأمين العام أنها ستؤدى الى ظهور أنشطة ذات فائدة حدية ، وينبغي ، اذا اقتضى الأمر ، تضمين التقرير مشروع تشريع موحدا كي تنظر فيه اللجنة . ولا يطلب تحليل الناتج والأثر الا لمركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية . وسيكون مطروحا أمام اللجنة تقرير الفريق العامل المخصص ، الذى انشئ بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٧٩ (د — ٦٢) المؤرخ في ١٣ ايار/مايو ١٩٧٧ ، والمعنون " تعزيز قطاع الانماء الاجتماعي داخل الأمم المتحدة " (انظر الفقرات ٢٠٩ — ٢٢١) .

جيم — توصيات بشأن البرامج المستعرضة بتعمق

' ١ ' الاعلام (٣)

(أ) استعراض البرنامج

٨ — بالنسبة الى استعراض البرنامج :

(أ) وجدت اللجنة أنه ينبغي أن يشكل الفريق الاستشارى المعني بالاعلام ، ولجنة البرنامج والتنسيق ، واللجنة الخامسة اطارا مؤسسيا مناسبا لأداء الاختصاصات المتمثلة في مشورة الخبراء ، واستعراض البرنامج ، وتحديد الاولويات ، والتوجيه الشامل للسياسة ، ومراقبة الميزانية على التوالي ؛

(ب) بيد أن اللجنة توصي الفريق الاستشارى المعني بالاعلام بالتركيز على المشورة والتوصيات الفنية المحددة حتى يتسنى استخدام أفضل الطرق التقنية لنشر المعلومات على أفعل وجه ؛ وبناء عليه :

' ١ ' ينبغي دعم درجة الخبرة الفنية داخل الفريق ؛

' ٢ ' ينبغي للأمانة العامة أن تحسن دعمها التقني للفريق وذلك ، في جملة امور ، بتوفير وثائق أفضل وأكثر اتصالا بالموضوع .

(ب) رصد البرنامج

٩ — ينبغي لادارة شؤون الاعلام ، من أجل تحسين فعالية أنشطتها ، استحداث طرق لتقييم أثر هذه الأنشطة عن طريق اتخاذ تدابير مثل :

(أ) التغذية المنظمة على نحو أكثر انتظاما للمعلومات الواردة من مراكز الاعلام التابعة للأمم المتحدة بشأن استخدام مواد ادارة شؤون الاعلام ؛

---

(٣) للاطلاع على نظر اللجنة في برنامج شؤون الاعلام ، انظر الفقرات ٧٩ — ١٢٢ .

Digitized by UNOG Library

(ب) استقصاءات انتقائية لآراء من يستعملون مواد ادارة شؤون الاعلام .

وفضلا عن هذا ينبغي لوحدة التفتيش المشتركة مساعدة الهيئات الدولية الحكومية في رصد البرنامج وذلك عن طريق التفتيش الانتقائي على مراكز الاعلام ولتقييم فعاليتها .

(ج) توجيه البرنامج

١٠ — توصي اللجنة ادارة شؤون الاعلام بتركيز برنامجها على نحو أكثر فعالية وذلك عن طريق مايأتي :

(أ) التعريف الأفضل والتعيين الأوضح للجماهير المستهدفة ، حيث يمكن زيادة التأثير الى أقصى حد ممكن . ونظرا لعدم وجود مؤشرات انجاز يعتمد عليها وسليمة بشأن هذه الجماهير ، ترى اللجنة انه ينبغي زيادة التركيز على الذين يتولون اعادة نشر المعلومات ؛

(ب) تقليل التركيز على الخدمات الاذاعية ، حيث يتبدى تناقص الاهتمام بهذه الخدمات وحيث يكون اهتمام الجماهير غير مؤكد ، وايلاء اولوية اكبر الى سبل الاتصال الالكترونية التي تستخدم بالفعل مواد الأمم المتحدة ؛

(ج) زيادة التأكيد على اعادة النشر باللغات المحلية .

(د) برنامج المنشورات

١١ — أعربت اللجنة عن قلقها بشأن الفترات الزمنية الفاصلة بين اصدار بعض المنشورات الدورية لادارة شؤون الاعلام :

(أ) لقد خلق التأخير غير المقبول ، في نشر " حولية الأمم المتحدة " بصفة خاصة ثغرة في المادة المرجعية المتوسطة الحديثة عن المنظمة . وتكرر اللجنة مايأتي من أجل سد هذه الفجوة :

'١' ينبغي التعجيل بنشر " الحولية " عن طريق زيادة فعالية الادارة والانتاج ؛

'٢' ينبغي نشر " الوقائع الشهرية للأمم المتحدة " على وجه الاستعجال بجميع اللغات على أساس ربع سنوي وينبغي أن توفر معلومات دقيقة ولكنها أكثر ايجازا بشأن الأنشطة الراهنة والمقبلة داخل منظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) ينبغي اصدار النشرات الصحفية المتعلقة بمسائل مثل التعيينات في الأمم المتحدة والاسهام في الصناديق المختلفة ، وماشابه ذلك ، على أساس شهري . وينبغي أن تكون تغطية دورات الهيئات الفرعية التابعة للأجهزة الرئيسية واللجان الرئيسية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي متصلة على نحو أوثق بالاحتياجات المتوقعة لمستعمليها وتقتصر ، اذا ما طلبت ذلك الهيئات المعنية ، على نشرات تتضمن معلومات أساسية ختامية جامعة .

Digitized by UNOG Library

(هـ) الموارد ومعدل النمو

١٢ - لاحظت اللجنة أن معدل النمو الحقيقي للبرنامج في مجال الاعلام في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لا يتساوق مع مستوى " ادنى من المتوسط بكثير " الذى حددته له اللجنة في دورتها السادسة عشرة وأقرته الجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ .

١٣ - توصي اللجنة الجمعية العامة بالآتي :

(أ) التزام برنامج ادارة شؤون الاعلام بمعدل نمو " أدنى من المتوسط بكثير " ويعاد توزيع الموارد المفرج عنها على برامج نقل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى ، وذلك بمقتضى الاجراءات المشار اليها في التوصية الواردة في الفقرة ١٤ (٤) (ج) .

(ب) ينبغي تحقيق التخفيضات اللازمة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ مع وضع الاعتبارات الآتية نصب الأعين :

'١' ينبغي مواصلة التركيز المتزايد على المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس ذلك في الميزانية العادية ؛

'٢' وبناء عليه ، ينبغي اعادة تخصيص الموارد داخل ميزانية ادارة شؤون الاعلام من عناصر برنامج تعيّن بأنها ذات أولوية أدنى من أولوية برنامج الاعلام الاقتصادى والاجتماعي - ومن ذلك على سبيل المثال الاذاعة على الموجات القصيرة ، وتحديد فترات اصدار النشرة الاخبارية الشهرية ، وعدد النشرات الصحفية (المشار اليها أعلاه في الفقرات ١٠ (ب) و ١١ (أ) '٢' و ١١ (ب) .

'٢' النقل (٤)

١٤ - وافقت اللجنة ، على أساس استعراضها لأنشطة النقل للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، على التوصيات الآتية بشأن تخصيص مسؤوليات أساسية للعمل في ميدان النقل :

(١) وسائط النقل

(أ) الطيران المدني :

'١' تتولى منظمة الطيران المدني الدولي المسؤولية الشاملة في جميع نطاقات النشاط في الطيران المدني الدولي ؛

---

(٤) للاطلاع على نظر اللجنة في برنامج النقل ، انظر الفقرات ١٣٨ - ١٦٦ .

Digitized by UNOG Library

' ٢ ' تمارس هذه المسؤولية على المستوى الاقليمي بالتعاون مع منظمات الطيران المدني الاقليمية المتخصصة ، ومع اللجان الاقليمية حيثما لا توجد هذه المنظمات ؛

(ب) النقل البحري :

' ١ ' تتولى المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، على المستوى العالمي ، مسؤولية المسائل البحرية التي تتسم أساسا بطبيعة تقنية أو تتعلق بسلامة النقل البحري ؛

' ٢ ' يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، على المستوى العالمي ، مسؤولية التجارة والتنمية ونواحي النقل البحري المتصلة بهما ؛

' ٣ ' تتولى اللجان الاقليمية ، كتوسيع متزايد الأهمية لدائرة أنشطتها في النقل الداخلي ، وفي نطاق ولايتها الشاملة المتعددة النواحي ، مسؤولية النقل البحري بالنسبة الى كل من الجوانب التقنية والجوانب الانمائية العريضة . ويتم الاضطلاع بهذه المسؤوليات ، حسبما يكون ذلك مناسبا ، بالتعاون مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية والأونكتاد على التوالي ؛

(ج) النقل البري :

لا تزال مسؤوليات واسطة النقل هذه (بما فيها النقل المائي الداخلي) مقسمة حتى الآن بين مقر الأمم المتحدة واللجان الاقليمية . وتوصي اللجنة بنقل مسؤوليات المقر في هذا الميدان الى اللجان الاقليمية في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . ولا يحتفظ مقر الأمم المتحدة الا بالمسؤولية عن مسائل مؤسسات النقل وتكنولوجياته التي تتعلق بأكثر من اقليم واحد .

٢ — مسائل النقل الشاملة على مستوى المنظومة

توصي اللجنة بتحديد المسؤولية الأساسية بالنسبة الى مايأتي على الوجه التالي :

(أ) النقل متعدد الوسائط : الاونكتاد ؛

(ب) التحول الى استخدام سفن الأوعية : الاونكتاد ؛

(ج) تكنولوجيات النقل الجديدة : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ؛

(د) نقل البضائع الخطرة : اللجنة الاقتصادية لاوروبا بالنيابة عن المنظومة ؛

(هـ) تخزين المعلومات واسترجاعها ، مما يوفر حصرا لدراسات وتقارير اقتصاديات وتكنولوجيا النقل داخل المنظومة : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by UNOG Library

٣ — تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة

(أ) على المستوى الدولي الحكومي ينبغي استمرار منح اختصاص التنسيق الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وينبغي الاضطلاع بذلك عن طريق لجنة تنسيق السياسات والبرامج التابعة له ولجنة البرنامج والتنسيق ؛

(ب) وعلى مستوى الأمانة العامة ينبغي استمرار ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في ممارسة اختصاص التنسيق الشامل في المسائل التي تشترك فيها عدة منظمات في اطار لجنة التنسيق الادارية بتعاون وثيق مع مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات ، والاجهزة والمنظمات المختصة في منظومة الأمم المتحدة .

٤ — تنفيذ التوصيات

توصي اللجنة الجمعية العامة بما يأتي من أجل تنفيذ هذه التوصيات لتحقيق لا مركزية أنشطة النقل البرى :

(أ) تنقل الى اللجان الاقليمية مسؤولية عناصر البرنامج ٦/٤ (أعمال تشييد منخفضة التكاليف في المناطق القاحلة) و ٧/٢ (النقل الريفي في البلدان النامية) و ٧/٣ (دراسات بشأن استخدام المجارى المائية ، والنقل البحرى الساحلي ، والخدمات البحرية القصيرة) والموارد المتصلة بها ؛

(ب) ينبغي أن تنقل نقلا كاملا الى اللجان الاقليمية المختصة ، بحلول ١ كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ أو بما لا يتجاوز بأية حال من الأحوال ١ حزيران / يونيه ١٩٧٨ ، مسؤولية جميع أنشطة المساعدات التقنية على المستوى الاقليمي والقطرى التي يمولها برنامج الأمم المتحدة الانمائي في قطاع النقل ، والموارد المتصلة بها بما فيها الموارد المخصصة للدعم الفني والادارى ، مع اتخاذ ترتيبات مناسبة لنقل الموظفين ؛

(ج) يطلب من الأمين العام أن يقدم للجمعية العامة ، عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، مقترحات الميزانية البرنامجية للأنشطة المتزايدة في برنامج النقل للجنة الاقتصادية لافريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، بما يساوى اجمالي قيمة الموارد المفرج عنها نتيجة للتوصيات الواردة في الفقرات ١٤ (٤) (أ) و (ب) ، و ١٣ (أ) ، و ٢٣ (أ) ؛

(د) يطلب من الأمين العام أن ينشئ نظام المعلومات لتكنولوجيا واقتصاديات النقل ، المذكور في الفقرة ١٤ (٢) (هـ) أعلاه ، في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في حدود الموارد المتبقية بعد تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ١٤ (٤) (أ) و (ج) .

Digitized by UNOG Library

' ٣ ' البيئة (٥)

١٥ — اعتبرت اللجنة مشروع البحر المتوسط بمثابة نموذج للتعاون وتوصي باستخدام الخبرة القيّمة التي تراكمت لدى برنامج الأمم المتحدة الانمائي في هذا الميدان على أوسع نطاق ممكن .

١٦ — أوصت اللجنة بأن يكون اشتراك اللجان الاقليمية في البرمجة مستقبلا أكثر انتظاما فيما يتصل بأنشطة البيئة .

١٧ — ينبغي التركيز بصفة خاصة ، لدى تحديد الاولويات مستقبلا ، على البرنامج الفرعي المعني للبيئة والانماء .

(أ) الكوارث الطبيعية

١٨ — لا يزال لدى اللجنة بعض التحفظات ، على أساس المعلومات المقدمة اليها ، بشأن الدور المحدد الذى يقوم به برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ميدان الكوارث الطبيعية . ولاحظت اللجنة أن لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث كذلك ولاية " لتنسيق وحفز " الاجراءات في أنحاء أخرى . وقد كان هذا البرنامج موضوع قرار للجمعية العامة في ١٩٧٦ يطلب توفير موارد اضافية لتأمين استمرار بقاء المكتب مدعما . وتوصي اللجنة ، في ظل هذه الظروف، المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة بزيادة توضيح التقسيم المحدد للمسؤوليات فيما بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وذلك عن طريق كل من الميزانية العادية للأمم المتحدة وصندوق برنامج الأمم المتحدة لبرنامج البيئة .

(ب) معدل النمو

١٩ — بالنسبة الى معدل النمو :

(أ) لاحظت اللجنة أن معدل النمو الشامل في الميزانية البرنامجية المقترحة المقدمة من الأمين العام لبرنامج البيئة يدخل في فئة " أعلى من المتوسط بكثير " ؛

(ب) كذلك لاحظت اللجنة أن هذا النمو يكاد ينسب بأكمله الى عمليات نقل من تمويل خارج عن موارد الميزانية الى الميزانية العادية . وفي حالة هذا البرنامج بالذات ، تتعلق المسألة الأساسية بشأن عمليات النقل هذه بتفسير الولاية التشريعية المعمول بها منذ زمن . ولاحظت اللجنة أن الأمين العام واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية يقومان ببحث هذه المسألة .

(ج) وتشير اللجنة كذلك الى انها ذكرت صراحة ، لدى اقتراحها معدل نمو حقيقي نسبي " ادنى من المتوسط بكثير " لبرنامج البيئة على أساس فحصها الخطة المتوسطة الأجل في

---

(٥) للاطلاع على نظر اللجنة في برنامج البيئة ، انظر الفقرات ١٦٧ — ١٩٠ .

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٧٦ ، أن حكمها لا يقوم الا على أساس العروض المتاحة للجنة . وفي حالة برنامج البيئة كانت هناك بعض المصاعب في تفهم الطبيعة والمقاصد المحددين للبرنامج بالنسبة للعناصر الأخرى من برامج الأمم المتحدة . وقد تم تبديد الكثير من هذه الشكوك بفضل جهود المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة وموظفيه الذين قدموا وثائق واضحة وردّوا على أسئلة اضافية اثيرت . وتوصي اللجنة الجمعية العامة ، في هذه الظروف ، بالتزام برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة بمعدل نمو نسبي يقارب ، ولكن لا يتجاوز ، المتوسط للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ .

' ٤ ' المستوطنات البشرية

٢٠ — امتنعت اللجنة عن وضع توصيات بالنسبة الى برنامج المستوطنات البشرية ، وذلك حيث أن الآثار المؤسسية المترتبة على الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لا تزال قيد نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الفقرات ١١٣ — ١٣٧) .

دال — تناقضات المعدلات النسبية للنمو

' ١ ' عموميات

٢١ — أعربت اللجنة عن القلق بشأن عدم الامتثال ، في بعض البرامج المقترحة ، بالمعدلات النسبية للنمو التي وافقت عليها الجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣ .

' ٢ ' الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية (٦)

٢٢ — لاحظت اللجنة انه :

(أ) لم يكن معدل النمو الحقيقي البالغ ٦ر٠ في المائة لهذا البرنامج الرئيسي في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ متساوقا مع " المتوسط " الذي حددته اللجنة في دورتها السادسة عشرة وأقرته الجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣ ؛

(ب) كذلك لم يكن معدل النمو الحقيقي البالغ ٦ر٣ في المائة والمقترح للوحدة الفنية المركزية ، أي مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية ، متساوقا مع " المتوسط " المحدد .

٢٣ — توصي اللجنة الجمعية العامة بأنه :

---

(٦) للاطلاع على نظر اللجنة في برنامج الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية ، انظر الفقرات ٢٠٩ — ٢٢١ .

Digitized by UNOG Library

(أ) يلزم ابقاء معدل النمو الحقيقي لمركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية داخل اطار متوسط معدل النمو كما وافقت عليه الجمعية العامة ، واعادة توزيع الموارد المفرج عنها على برامج النقل للجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، وذلك وفقا للاجراءات المشار اليها في التوصية الواردة في الفقرة ١٤ (٤) (ج) أعلاه ؛

(ب) ينبغي انهاء عناصر البرنامج ١ / ٦ (تقييم احتياجات وأماني الشباب) بالمقر ، و١ / ١ (اشتراك الشباب في الانماء) و ١ / ٢ (السياسات والبرامج المتعلقة بالمسنين) وأية أنشطة اخرى لشعبة الشؤون الاجتماعية بمكتب جنيف لا تتعلق الا باوروبا ؛

(ج) تقليص الموارد المخصصة في الميزانية لعناصر البرنامج ١ / ٢ (توفير معلومات للحكومات وللهيئات الدولية الحكومية بشأن دور واختصاصات المنظمات القائمة محليا في الانماء الريفي) ، و ١ / ٥ (ادماج الشباب في الأنشطة الانمائية) و ٣ / ٣ (رصد الاتجاهات العالمية للجريمة وسياسات منع الجريمة) بالمقر ؛

(د) زيادة الموارد المخصصة للبرنامج الفرعي ٤ (ادماج المرأة في عملية الانماء) بالمقر .

' ٣ ' حقوق الانسان (٧)

٢٤ — توصي اللجنة الجمعية العامة بابقاء المعدل النسبي للنمو لبرنامج حقوق الانسان عند المعدل الذي اقرته الجمعية العامة .

٢٥ — ولاحظت أن بعض عناصر البرنامج لم تعرض عرضا مرضيا في الميزانية البرنامجية المقترحة . وتوصي اللجنة الخامسة للجمعية العامة بايلاء انتباه خاص الى هذا البرنامج .

٢٦ — وأكدت اللجنة أن البرامج الفرعية التي لم يحدد سندها التشريعي أو التي تبدو متداخلة ينبغي أن تخضع لتدقيق متفحص بصفة خاصة من أجل تأمين الاستخدام الأفعل للموارد في هذا البرنامج .

' ٤ ' المراقبة الدولية للمخدرات (٨)

٢٧ — أعربت اللجنة عن القلق بشأن عجز الوحدات المشتركة في مراقبة اساءة استعمال المخدرات عن البقاء داخل معدلات النمو ؛ بيد أنها لاحظت أن اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ قد

---

(٧) للاطلاع على نظر اللجنة في برنامج حقوق الانسان ، انظر الفقرات ٢٢٨—٢٣٢ .

(٨) للاطلاع على نظر اللجنة في برنامج المراقبة الدولية للمخدرات ، انظر الفقرات ٢٢٢ — ٢٢٧ .

Digitized by UNOG Library

دخلت حيز التنفيذ في آب/أغسطس ١٩٧٦ ، أى بعد نظر لجنة البرنامج والتنسيق في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، وأن هذا قد خلق حجم عمل زائدا .

٢٨ - وبناء عليه تطلب اللجنة من الأمانات ذات الصلة الاضطلاع بالمهام المقررة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ سواء بوفورات تحققها في اجزاء أخرى في البرنامج أو من صندوق الامم المتحدة لمراقبة اساءة استعمال المخدرات ، الذى يبدو ان صلاحياته سوف تشمل المهام المعروضة في عنصر البرنامج ٢/١ (أبحاث على المخدرات والمؤثرات العقلية بالتعاون مع علماء ومؤسسات متخصصة) من الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة (A/32/6) (٩) . واتفقت اللجنة على ايلاء النظر الجاد الى استيعاب هذا العمل داخل الميزانية العادية اعتبارا من عام ١٩٨٠ أثناء بحثها في عام ١٩٧٨ للخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ .

هاء - مسائل الموارد العامة

' ١ ' اجراءات البرمجة ودورات الميزانيات

٢٩ - أشارت اللجنة الى أن المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة قد يودان النظر في مشاكل اجراءات البرمجة والآثار المالية التكميلية ، من أجل توفير وسائل مؤسسية مناسبة لحلها (انظر الفقرات ٢٣٨ - ٢٤٠) .

' ٢ ' نقل وظائف خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية

٣٠ - ينبغي للمجلس الاقتصادى والاجتماعي وللجمعية العامة ، لدى نظرهما في مقترحات الامين العام بنقل برامج أو برامج فرعية أو عناصر برامج ، يضطلع بها عن طريق موارد خارجة عن الميزانية ، الى الميزانية العادية للأمم المتحدة ، أن ينظرا فيما اذا كان هناك مبرر للاضطلاع بهذه البرامج في اطار الميزانية العادية أم لا . وينبغي للأجهزة التشريعية ان تضع نصب الأعين ، لدى النظر في هذه المسائل ، الخطة المتوسطة الأجل والمعدل النسبي للنمو الذى أقرته الجمعية العامة للبرنامج المعني (انظر الفقرات ٦٢ - ٦٦) .

واو - التنسيق

' ١ ' تحليلات البرامج على مستوى المنظومة للدورة الثامنة عشرة

٣١ - قررت اللجنة استعراض مجالات البرنامج الآتية على أساس يشمل المنظومة بأسرها في دورتها

---

(٩) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6) .

Digitized by UNOG Library

الثامنة عشرة : التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛ نظم المعلومات في منظومة الأمم المتحدة (انظر الفقرة ٣٧ أدناه) والبرامج المعنية بنقل التكنولوجيا (انظر الفقرتين ٢٤٤ — ٢٤٥) .

' ٢ ' تخطيط البرنامج

٣٢ — ينبغي للجنة التنسيق الادارية أن توضح العقبات والتكاليف المتعلقة بزيادة تنسيق الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل ، وكذلك المزايا المستمدة منها ، وأن تشير الى الطرق التي يمكن بها احراز المزيد من التقدم (انظر الفقرات ٢٥٤ — ٢٥٨) .

٣٣ — ينبغي تحسين سير اجراء المشاورات المسبقة بالنسبة الى كل من الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل ، وذلك بربطه بصورة منتظمة باستعراضات القطاعات البرنامجية مستقبلا على أساس يشمل المنظومة بأسرها ، وكذلك بأعمال الاجهزة الفرعية للجنة التنسيق الادارية التي تمارس عملها في مجالات البرنامج . وقد وافقت اللجنة على اقتراح لجنة التنسيق الادارية بشأن نقل المعلومات الخاصة بنتائج المشاورات المسبقة الى لجنة البرنامج والتنسيق على أساس القطاعات البرنامجية بدلا من نقلها على أساس المنظمات ، مع تكريس انتباه خاص كل سنة الى المجالات التي تختارها لجنة التنسيق الادارية للاستعراض المتعمق (انظر الفقرات ٢٥٩ — ٢٦٧) .

' ٣ ' مسائل تتعلق بالبرنامج

٣٤ — ينبغي أن توفر لجنة التنسيق الادارية معلومات في تقاريرها بشأن مسائل التنسيق الفنية من أجل أن تقدم للجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي خيارات وسبل عمل بديلة ولوصل أعمالها على نحو أوثق بتوصيات واهتمامات الهيئات الدولية الحكومية . وينبغي مراعاة أحكام قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٤٣ (د — ٥١) مراعاة أكثر حسما . وقد قررت اللجنة ابقاء المسائل المتصلة بتسيير وفعالية آلية لجنة التنسيق الادارية قيد الاستعراض المتواصل (انظر الفقرات ٢٧١ — ٢٧٨) .

٣٥ — لفتت اللجنة انتباه لجنة التنسيق الادارية والمجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة الى أن نجاح مؤتمر العلم والتكنولوجيا يتوقف الى حد كبير على درجة التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة ، وخاصة اثناء العملية التحضيرية (انظر الفقرات ٢٨٧ — ٢٩٢) .

٣٦ — وتوصي اللجنة المجلس الاقتصادى والاجتماعي باستعراض الحالة الراهنة المتعلقة بالسنوات الدولية والمناسبات السنوية على أساس قراراته الخاصة السابقة في هذا الموضوع ، بغية تحديد عدد هذه المناسبات من أجل تركيز الاهتمام على أهم القضايا والحث على اتخاذ اجراءات بشأنها (انظر الفقرة ٢٩٥) .

٣٧ — قررت لجنة البرنامج والتنسيق ، بعد أن أخطرت بوجود حوالي خمسين شبكة معلومات مختلفة في اسرة مؤسسات الأمم المتحدة قد لا يكون عدد معين منها متساوقا معا ، دراسة هذه المسألة في دورتها التالية ، في ضوء استنتاجات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ،

Digitized by UNOG Library

والتقرير الذى طلبت اللجنة من المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات والأنشطة ذات الصلة اعداده لها ، وملاحظات وحدة التفتيش المشتركة . كذلك طلبت لجنة البرنامج والتنسيق من لجنة التنسيق الادارية تقديم ملاحظاتها بشأن هذا الموضوع حتى يتسنى دون تأخير اتخاذ جميع الخطوات التي تثبت ضرورتها ، وذلك على مستوى المنظومة ، لضمان ترابط وتساوق نظم المعلومات القائمة داخل اسرة الأمم المتحدة (انظر الفقرات ٢٦٨ — ٢٧٠) .

' ٤ ' الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٣٨ — وافقت اللجنة على ادراج البنود الآتية في جدول الأعمال المؤقت للاجتماعات المشتركة المقبلة (١٠) :

(أ) الأهداف الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) طرق ووسائل تعزيز اسهام المنظمات في أعمال لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي .

---

(١٠) انظر أيضا الفقرات ٢٤٤ — ٢٥٣ ، و ٢٧١ — ٢٧٨ ، و ٢٩٦ — ٢٩٧ .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني — تنظيم الدورة

٣٩ — عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها السابعة عشرة في مقر الأمم المتحدة من ٢٣ ايار / مايو الى ١٧ حزيران / يونيه ١٩٧٧ . وقد عقدت اللجنة ، قبل هذه الدورة ، جلستها التنظيمية (الجلسة ٤٥٧) في ٩ أيار/مايو ١٩٧٧ .

٤٠ — يتضمن المرفق الأول أدناه جدول أعمال الدورة السابعة عشرة (E/AC.51/81 و Add.1)(١١ الذى أقرته اللجنة في جلستها التنظيمية . ويتضمن المرفق الثاني قائمة بالوثائق المقدمة الى اللجنة .

٤١ — أعادت اللجنة ، في جلستها التنظيمية المعقودة في ٩ ايار/مايو ١٩٧٧ ، انتخاب السيد بيتر هانسن (الدانمرك) بالتزكية رئيسا لها . وانتخبت اللجنة بالتزكية ، في جلستها ٤٥٨ ، المعقودة في ٢٣ ايار/مايو ١٩٧٧ ، نواب الرئيس الآتية أسماؤهم : السيد انجل اوليفيرى — لويز (الارجنتين) ، والسيد بيتر بليايف (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد مايكل اوكيو (كينيا) ؛ وانتخبت ايضا بالتزكية ، في جلستها ٤٦٠ المعقودة في ٢٤ ايار/مايو ١٩٧٧ ، السيد ج . س . آير (الهند) مقررا للجنة .

٤٢ — وأقرت اللجنة ، في الجلسة نفسها ، برنامج عملها كما اقترحه رئيسها ، كذلك قررت أن تكون المحاضر الموجزة محصورة بالجلسات التي يجرى فيها بحث نتائج أعمال اللجنة وتوصياتها . أما برنامج العمل الذى اقرته اللجنة ، بما في ذلك مقاطع من البيان التمهيدى الذى ألقاه الرئيس، فقد تم نشره باعتباره الوثيقة E/AC.51/L.84 . كذلك اتخذت اللجنة ، في جلستها التنظيمية ، المقررات التالية :

(١) قررت اللجنة أن تطلب الى الامانة العامة تزويدها بمعلومات اضافية بشأن النتائج الممكن استخلاصها من تقارير الأمين العام عن تقييم البرامج لفترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ (E/AC.51/80 و Add.1-4) ، وذلك فيما يتعلق باختصار او بانهاء البرامج التي تخطاها الزمن أو أصبحت أقل فائدة مما كانت عند وضعها .

(٢) قررت اللجنة ان تطلب الى الامانة العامة ايضاحات حول الفروق بين معدلات النمو النسبية التي أوصت بها اللجنة في دورتها السادسة عشرة ، والتي صدق عليها كل من المجلس الاقتصادى والاجتماعي في قراره ٢٠١٩ (د — ٦١) المتخذ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦ والجمعية العامة في قرارها ٣١/٩٣ المتخذ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، وبين معدلات النمو الفعلية المقترحة بشأن بعض البرامج في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، وذلك في الميادين التالية : (أ) حقوق الانسان ؛ (ب) المراقبة الدولية للمخدرات؛ (ج) الاعلام ؛ (د) الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية .

---

(١١) تتضمن الاضافة شرحا لجدول الأعمال المؤقت .

Digitized by UNOG Library

(٣) ونظرا لأن المجلس الاقتصادى والاجتماعي سيقوم ، في دورته الثالثة والستين القادمة ، ببحث النواحي التنظيمية لبرنامج المستوطنات البشرية فقد قررت اللجنة ألا تنظر ، في دورتها الحالية ، في النواحي التنظيمية لذلك البرنامج ، بل ان تنظر في ادراج هذه المسألة مع المسائل التي ستكون موضوع بحث متعمق في دورتها الثامنة عشرة .

(٤) أذنت اللجنة لرئيسها بأن يتشاور مع رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بخصوص تأمين أقصى ما يمكن من الانسجام بين برامج عمل اللجنتين .

٤٣ - وبالرغم من أن اللجنة قد قررت ، في جلستها التنظيمية ، أن تحصر طلب المحاضر الموجزة بالجلسات التي يجرى فيها بحث النتائج والتوصيات التي توصلت اليها ، وذلك نظرا لبرنامج عملها المكثف ، فانها قررت في وقت لاحق الاستغناء أيضا عن المحاضر الموجزة لهذه الجلسات .

٤٤ - وفي اليوم الذى انتهت فيه اللجنة من النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة كانت أمامها برقية مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام للأمم المتحدة من قبل رئيس مجلس الانماء الصناعي (E/AC.51/L.85) . وقد أعربت اللجنة عن أسفها لعدم تمكنها من النظر في هذه الوثيقة بسبب ضيق الوقت .

٤٥ - وباستثناء تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/1) وهو التقرير الذى نظرت فيه اللجنة تحت البند ٣ (الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩) ، فان اللجنة لم تتمكن ، بسبب ضيق الوقت ، من النظر في التقارير التالية المقدمة من وحدة التفتيش المشتركة (١٢) :

(أ) تقرير عن الزمالات في منظومة الأمم المتحدة (A/31/101) ، وتعليقات لجنة التنسيق الادارية على هذا التقرير (E/AC.51/87) ؛

(ب) التكامل في امريكا اللاتينية : تقرير عن التعاون التقني الذى تقدمه منظومة الأمم المتحدة (E/5890) ، والتعليقات المقدمة عليه (E/5890/Add. 1-4) ؛

(ج) آسيا والمحيط الهادئ : تقرير عن التعاون التقني الذى تقدمه منظومة الأمم المتحدة للحركات الاقليمية ودون الاقليمية المعنية بالتكامل والتعاون (E/5959) ، والتعليقات المقدمة عليه (E/5959/Add.1) ؛

(د) تقرير عن البرمجة القطرية بوصفها أداة للتنسيق والتعاون على الصعيد القطرى (DP/254) ، وتعليقات مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي عليه(DP/268) .

٤٦ - كانت الدول التالية الاعضاء في اللجنة ممثلة فيها : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، اندونيسيا ، اوغندا ، باكستان ، البرازيل ، بلجيكا ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، السودان ، شيلي ، فرنسا ، كولومبيا ، كينيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

---

(١٢) قررت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عدم تقديم ملاحظاتها بشأن هذه التقارير .

Digitized by UNOG Library

٤٧ - وكانت الدول التالية الأعضاء في الأمم المتحدة ممثلة في اللجنة بمراقبين : اسبانيا ، استراليا ، المانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بولندا ، تركيا ، رومانيا ، كندا ، مصر ، النمسا ، نيجيريا ، هولندا .

٤٨ - ومثلت أيضا الوكالات المتخصصة التالية : منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة الصحة العالمية ، والبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، ومنظمة الطيران المدني الدولي ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية . وكانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية ممثلة كذلك .

٤٩ - وقد حضر الدورة وكيل الأمين العام للشؤون المشتركة بين الوكالات وللتنسيق ، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، ومساعد الأمين العام لشؤون الاعلام ، ومدير الميزانية ، وغيرهم من كبار موظفي الأمانة العامة ، بالاضافة الى ممثلين للجان الاقليمية . كذلك حضر الدورة ممثلون لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي .

٥٠ - وقد اشترك رئيس وحدة التفتيش المشتركة ، بناء على دعوة من اللجنة ، في المناقشات التمهيدية للجنة بشأن منهجية التقييم واجراءاته ، ودور اللجنة نفسها في هذا المجال .

اعتماد تقرير اللجنة

٥١ - نظرت اللجنة ، في جلستيها ٤٨٩ و ٤٩٠ المعقودتين في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، في مشروع تقريرها (E/AC.51/L.86 و Add.1-22) ، واعتمدته بالشكل الذي عدل به شفويا .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩

ألف - عموميات

٥٢ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول الأعمال (الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩) في جلساتها من ٤٥٩ الى ٤٧٧ ومن ٤٨٢ الى ٤٨٨ .

٥٣ - وللنظر في هذا البند ، كان أمام اللجنة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (١٣) والأقسام ذات الصلة من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ (١٤). وكان أمام اللجنة كذلك التعليقات الواردة من الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن الأبواب المختلفة للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (E/AC.51/88 و Add.1-3) .

٥٤ - وفي الفقرة ٤٤ من تقرير اللجنة عن دورتها السادسة عشرة (١٥) ، أشارت اللجنة ، وهي تحتفظ بالحق في الدراسة المتعمقة لجميع البرامج ، الى أن البرامج التالية وهي : (أ) البيئة ؛ (ب) المستوطنات البشرية ؛ (ج) الاعلام ؛ (د) النقل ، ستكون من بين البرامج التي ستنظر فيها اللجنة بالتفصيل في دورتها السابعة عشرة في اطار النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ . وأعربت اللجنة عن الأمل في أن يتم انجاز التقييم الداخلي والخارجي لهذه البرامج قبل دورتها السابعة عشرة .

٥٥ - وفي الفقرة ٣ من الفرع "ثانيا" من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٣٩ (د - ٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، طلب المجلس الى "الأمين العام وضع تعديلات تجريبية على الاجراءات والتقنيات المعمول بها حاليا في الأمانة العامة ، بغية التوصل الى تقييم داخلي فعال ، وتقديم هذه التعديلات ، مشفوعة بتقارير التقييم التجريبي للبرنامج ، الى لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السابعة عشرة ، والى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الثالثة والستين ، والى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين" .

٥٦ - وعملا بالفقرة السابقة ، وبالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٣١/٩٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، كان أمام اللجنة الوثائق التالية : E/AC.51/80 و Add.1 و 2 ، و Add.3 و Corr.1 و Add.4

---

(١٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6) .

(١٤) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1 و Corr.1-5 ، المجلدان الأول والثاني) .

(١٥) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٣٨ (A/31/38) .

Digitized by UNOG Library

٥٧ — وبالاضافة الى ذلك، كان هناك، في السلسلة العاشرة من الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية في عام ١٩٧٦، اتفاق عام بشأن ضرورة قيام المنظمات بتعزيز دعمها الفني للجنة البرنامج والتنسيق في استعراضها لبرامج منتقاة وللآثار المترتبة عليها بالنسبة للمنظومة كلها، وذلك في جملة أمور، عن طريق تقديم تحليلات خاصة لها تشمل، ضمن ما تشمل، الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات المختلفة في هذه المجالات، والسبل المستخدمة لتنسيق هذه الأنشطة، ومشاكل التنسيق التي تصادفها، ونتائج اجراءات المشاورات المسبقة المتصلة بهذه المجالات، وعن طريق تسهيل حضور موظفي الوكالات الفنيين في المناقشات. وبالاضافة الى ذلك، يتوقع أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق أن تعطي لجنة التنسيق الادارية اهتماما خاصا في دوراتها السابقة لاجتماعات لجنة البرنامج والتنسيق الى ما تختاره لجنة البرنامج والتنسيق من مجالات للدراسة المتعمقة، ويتطلعون الى أن يدعى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق الى حضور هذه المناقشات (١٦). ومن ثم كان أمام اللجنة الوثائق التالية E/5947؛ E/AC.51/82 و Add.1 و 2 (بالانكليزية فقط)؛ E/AC.51/83؛ و E/AC.51/84. وترد تفاصيل نظر اللجنة في الوثائق السالفة الذكر ضمن غيرها، في الفروع ذات الصلة من هذا التقرير.

٥٨ — وبالاضافة الى الاستعراضات المتعمقة للبرامج المتعلقة بالبيئة، والمستوطنات البشرية، والاعلام، والنقل، أولت اللجنة اهتماما أكثر تفصيلا الى البرامج التي اختارتها للاستعراض المتعمق في دورتها الثامنة عشرة (أ) التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية؛ (ب) اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات؛ (ج) الادارة العامة والمالية العامة؛ (د) الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية) بغية التعرف على المشاكل أو المسائل الخاصة التي يمكن أن تركز عليها تقارير التقييم في الدورة التالية.

٥٩ — وقررت اللجنة، في جلستها التنظيمية، أن تستعرض الابواب الأخرى من الميزانية البرنامجية المقترحة، مع ايلاء اهتمام خاص الى العلاقة بين البرامج الواردة فيها وبين أوصافها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١. الا أنه نتيجة لقيود الوقت، لم تتمكن اللجنة من أن تفعل هذا الا بالنسبة للبرامج التي لم تمتثل للمعدلات النسبية للنمو التي أقرتها الجمعية العامة: حقوق الانسان والمراقبة الدولية للمخدرات.

باء — الميزانية البرنامجية. عموميات

٦٠ — لاحظت اللجنة، وهي تدرس فروع مشروع الميزانية البرنامجية، أن معدل النمو الحقيقي المخصص في مقترحات الأمين العام لعدة برامج أعلى مما قررته الجمعية العامة في قرارها ٣١/٩٣.

---

(١٦) انظر الفقرتين ٣٨ و ٤٢ (هـ) من تقرير رئيس لجنة البرنامج والتنسيق ورئيس لجنة التنسيق الادارية (E/5892). وقد أحاط المجلس علما بالنتائج الواردة فيهما وذلك بمقرره ٢٠٨ (د ت — ٧٧) المؤرخ في ١٢ كانون الثاني / يناير ١٩٧٧.

Digitized by UNOG Library

وهذه البرامج المشار اليها هي الاعلام، والبيئة ، والانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية، والمراقبة الدولية للمخدرات ، وحقوق الانسان ، والاغاثة في حالات الكوارث ، واقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات وأجرت اللجنة تبادلا عاما للآراء بشأن المسألة في جلستيها ٤٥٨ و ٤٥٩ ، ونظرت كذلك في المسائل المتصلة ببرامج منفردة عند النظر في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية .

٦١ — وشرح مدير شعبة الميزانية أسباب الاختلافات في البرامج المختلفة ، التي تضمنت مقترحات لاستيعاب الأنشطة الممولة من موارد خارجة عن الميزانية العادية ، وتنفيذ برامج نابعة عن دخول بعض الاتفاقيات الدولية طور النفاذ .

٦٢ — وأبديت في اللجنة آراء مختلفة بشأن هذه المسألة . فرأى بعض الأعضاء أنه ينبغي للامانة العامة الامتثال امتثالا تاما للتقديرات ، نظرا لأنها نتيجة لعدة حلول وسط دقيقة ، ولأنها تمثل تحديدا نهائيا للأولويات وضعه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة . كذلك كان من رأيهم أن الخروج على المقررات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة من شأنه تشوية الأولويات الموضوعة . الا أن الأعضاء الآخرين ذكروا بأن اللجنة قد اعترفت ، في تقريرها عن دورتها السادسة عشرة (١٧) بأنها تعمل " بأداة كليلة " ، وأنه ينبغي لها ، بالنظر الى عدم وجود أولويات نسبية للبرامج الفرعية ، النظر في حالات الخروج على الأولويات على أساس كل حالة على حدة ، وأن تسعى الى صقل سبل وضع الأولويات .

٦٣ — ولاحظت اللجنة أنه قد ذكرت خمسة برامج في الفقرة ٩ من المرفق الخامس لمقدمة الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (١٨) تتعلق بها مقترحات للميزانية تتضمن نقل وظائف من التمويل من مصادر خارجة عن الميزانية الى التمويل من الميزانية العادية . وقد أبدى الرأى أن هذا النقل يمكن أن يشوّه الأولويات التي وضعها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، وأنه لا يمكن أن توجد اجراءات مرضية لوضع الأولويات للنمو في الميزانية العادية لبرامج الأمم المتحدة قبل التوصل الى حل لمشكلة النقل . وميّزت اللجنة بين الحالات التي يوجد فيها قرار واضح يأذن بالنقل كما هو الحال مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، والنقل الذى لا يوجد تصريح واضح به . وكان هناك اتفاق في اللجنة على المبدأ القائل بأنه ينبغي قصر هذا النقل في المستقبل على الحالات التي يوجد لها سند تشريعي واضح . الا انه كان من رأى بعض الأعضاء أنه ينبغي للجنة ألاّ تبالغ في التعميم فيما يتعلق بهذه المسألة ، وأن تحكم على البرامج على أساس فردى وتقدم توصياتها لكل حالة على أساس موضوعي .

٦٤ — وأبدت اللجنة الرأى أن المعلومات الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ بشأن النسبة المئوية التي يحتمل أن تنفق من مقترحات الميزانية العادية على كل برنامج فرعي معلومات نافعة ولكنها ناقصة . وقالت اللجنة كذلك أن التقديرات المناظرة للتمويل من مصادر خارجة عن الميزانية هي أمر لازم أيضا .

---

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/31/38) ، الفقرة ٨٨ .

(١٨) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/32/6) .

Digitized by UNOG Library

٦٥ - وفي ضوء خبرة اللجنة في الربط بين الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ وبين الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١، رأت اللجنة أنه يلزم اجراء بعض التحسينات في منهجها لوضع معدلات نسبية للنمو الحقيقي . ولاحظت المشاكل التالية الناشئة عن الافتقار الى وضوح التوجيه :

(أ) ما هو المستوى الذى ينبغي تحديد معدلات النمو عنده - البرنامج أم البرنامج الفرعي ؟ وقد رأت اللجنة، استنادا الى خبرتها، أنه ينبغي لها في المستقبل أن تحاول أن تبيّن الى حد ما الأولويات النسبية بين البرامج الفرعية عند ايصالها بمعدّل نسبي للنمو الحقيقي للبرنامج في مجموعه ؛

(ب) اذا استندنا الى ما ورد في (أ)، كيف يمكن تطبيق معدلات النمو على البرامج أو البرامج الفرعية الاقليمية وبرامج المقر أو برامجه الفرعية ؟ وهنا أيضا، لاحظت اللجنة ضرورة تقديمها ارشادا أوضح عند دراسة البرامج الفردية في الخطة المتوسطة الأجل ؛

(ج) كيف يمكن، عند تحديد معدلات النمو، مراعاة الحالة الخاصة للبرامج الصغيرة، حيث من شأن أى زيادة، ولو حتى وظيفة واحدة من الفئة الفنية، أن تضعها في فئة " أعلى من المتوسط بكثير " بموجب الظروف الحالية لقيود الميزانية ؟ ويبدو أن هذه المشكلة تتطلب من اللجنة أن تولي اهتماما أكبر الى النطاق الواسع للموارد المطلوبة للبرامج عندما تنظر في التوصيات على أساس الخطة المتوسطة الأجل ؛

(د) ما هو مدى الدقة الذى ينبغي به تطبيق معدلات النمو في الحالات التي يخضع فيها البرنامج، الذى ووفق عليه في الخطة المتوسطة الأجل، للتمويل المختلط من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، والحالات التي يقترح فيها الأمين العام، عند عرضه لميزانيته، تغيير النسبة بين مصدرى التمويل ؟ وبالرغم من أن اللجنة اعترفت بأن هذا النقل اذا ما نفذ في حدود الشروط المحددة في الخطة المتوسطة الأجل التي تمت الموافقة عليها، لا يتضارب تماما مع تطبيق المعدلات النسبية للنمو الحقيقي على تنفيذ الخطة، فانها قد أكدت أنه عامل معرقل لجهود الجمعية العامة لتطبيق الادارة المنطقية على الموارد المتاحة للأمم المتحدة من خلال ميزانيتها العادية .

٦٦ - ودعت اللجنة الأمين العام الى أن يعلق على هذه النقاط، وأن يقدم أى ملاحظات متصلة بالموضوع قبل أن تنظر اللجنة ، في عام ١٩٧٨ ، في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ .

جيم - منهج التقييم واجراءاته

٦٧ - أجرت اللجنة مناقشة عامة لمنهج التقييم واجراءاته ودور اللجنة في هذا الصدد، في جلستيها ٤٥٩ و ٤٦٤ المعقودتين في ٢٣ و ٢٦ أيار/مايو ١٩٧٧ . وبالاضافة الى ذلك، أبدى أعضاء اللجنة أثناء استعراض برامج محددة، ملاحظات بشأن الملاءمة العامة للمنهج المستعمل؛ وقد أوردت هذه الملاحظات أيضا، من باب التيسير، في هذا الجزء من التقرير . وكان أمام اللجنة تقرير الأمين العام عن تقييم البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (E/AC.51/80) وتقارير التقييم نفسها (E/AC 51/80/Add.1 و 2، 3 Add و Corr.1 و Add.4) . كذلك كان أمام اللجنة التقرير الذى أعدته

Digitized by UNOG Library

وحدة التفتيش المشتركة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة (JIU/REP/77/1) . وقد قدم التقرير الى اللجنة لابداء " ملاحظاتها الأولية" بناء على طلب الوحدة ، نظرا لأنه لن تكون لدى الأمين العام ولجنة التنسيق الادارية واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية فرصة للتعليق على التقرير في الوقت المناسب قبل دورة اللجنة .

٦٨ - وبناء على دعوة اللجنة ، حضر رئيس وحدة التفتيش المشتركة الجلستين .

٦٩ - وألقى بيانا يوضح آراءه بشأن التقييم ، لاحظ فيه أنه توجد عدة نقاط أولية يمكن أن يوجد بشأنها اتفاق عام : (أ) أن التقييم هو مجهود لتقييم النتائج التي تم الحصول عليها بالمقارنة بالأهداف التي وضعت في مرحلة التخطيط والميزنه ؛ (ب) أن التقييم يتضمن أحكاما يصدرها ممثلو الدول الأعضاء وأنه امتياز لهم ؛ (ج) أن الدعم التقني لازم مع ذلك ، من قبل الأمانات في صورة تقييمات داخلية . ولكن بالرغم من أنه لا يمكن اهمال نقاط الاتفاق هذه ، فان ما يبقى هو مجموعة كبيرة مبهمة من المصطلحات غير المحددة والمسؤوليات غير الواضحة . وقد بدأت وحدة التفتيش المشتركة العمل بالفعل ، بالرغم من أن النظام الأساسي يحدد (كانون الثاني / يناير ١٩٧٨ تاريخا رسميا لبدء مسؤولياتها في هذا الميدان . وفي عام ١٩٧٧ ستنتج الوحدة ، بالاضافة الى التقرير الحالي المعروض أمام اللجنة ، تقييما تجريبيا لبرنامج الادارة العامة والمالية العامة . وان تقرير المفتش سوم هو كشف حساب وصفي لما يجرى عمله ، وربما تكون لمرفقات هذا التقرير نفس أهمية متن النص .

٧٠ - ثم علق رئيس وحدة التفتيش المشتركة على بعض المشاكل التي تحتاج الى اهتمام . فقال أنه ينبغي استحداث مؤشرات للانجاز . فعلى سبيل المثال ، يحتاج المرء الى أن يعرف أشياء بسيطة مثل عدد ما بيع من نسخ دراسة ما ، وعدد الأشخاص الذين يدربهم برنامج تدريبي ما ، وما اذا كان المستفيدون من برنامج ما راضين عنه أم لا . الا أن صلب المسألة في المرحلة الحالية قد يكون هو الطابع غير المحدد للأهداف في وثائق البرمجة . ولا بد من أن تتضمن الأهداف بعض الاشارة الى التقسيم الى مراحل زمنية ؛ وينبغي أيضا أن تتضمن أهدافا اقليمية .

٧١ - وعند مناقشة تقرير وحدة التفتيش المشتركة ، رحبت اللجنة ، بصفة عامة ، بالتوصيات وان كان قد أبدى شيء من القلق من أن تضع توصياتها نظاما أثقل حركة مما ينبغي . وحذر عدة أعضاء من انفاق أكثر مما ينبغي من الجهد على مسائل التعريف والمنهج ، فهذا من شأنه تأجيل اتخاذ اجراءات عملية . وأكد رئيس وحدة التفتيش المشتركة للجنة أن تنفيذ التوصيات لن يكون مكلفا ، وأنه ستوضع مبادئ توجيهية على نطاق المنظومة ، ومعجم مشترك للمصطلحات ، في اجتماع يعقد في حزيران / يونيه ١٩٧٧ بجنيف .

٧٢ - وبصفة عامة ، اعتبرت اللجنة المبادئ التوجيهية (E/AC.51/80 ، المرفق) مقبولة .

٧٣ - وقد قيمت اللجنة الاستجابة العامة التي أبدتها الوحدات الفنية تجاه المبادئ التوجيهية على الوجه التالي :

(أ) أن وصف التكلفة التنظيمية للبرامج الرئيسية كاف فيما عدا بالنسبة للجداول التي تبين التكلفة كنسبة مئوية من الموارد الكلية للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، والتي أثارت انتقادات كثيرة .

Digitized by UNOG Library

وبصفة خاصة، فان مركز الحسابات وأساسها ليسا واضحين. وقد فسر ممثلو شعبة الميزانية هذا بقولهم أن الأرقام المذكورة للبرامج الرئيسية هي مجموع التكاليف المباشرة الممولة من الميزانية العادية، والتكاليف العامة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية، والتكاليف الموزعة والنفقات التنفيذية. وقد تم الحصول على النسبة المئوية المبينة عن طريق قسمة هذا المجموع بالنسبة للبرنامج الرئيسي على المجموع المناظر للميزانية بأكملها. والأرقام المعطاة لفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ هي نفقات فعلية، والمعطاة بالنسبة للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ هي خليط من النفقات الفعلية والمسقطة، في حين أن الأرقام المعطاة للفترتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ و ١٩٨٠ - ١٩٨١ هي اسقاطات مستمدة من تطبيق افتراضات التضخم والنمو الحقيقي على فترة السنتين السابقة. ومركز الأرقام هو مجرد اسقاط؛ وهي ليست "خططا" أو "تحديدات" من جانب الأمانة العامة، ولا ينبغي استعمالها أو الاشارة اليها في طلبات الميزانية مستقبلا. وقد كان هناك تأكيد أن الجمعية العامة قد طلبت من الأمانة العامة في قرارها ٣١/٩٣، هذه الاسقاطات في معرض الخطة المتوسطة الأجل. الا أنه كان هناك اتفاق عام على أنه ليس من الضروري وجود اسقاطات من هذا النوع في تقرير تقييم، وأنها اذا ما قدمت في سياقات أخرى مستقبلا، فانه ينبغي أن يوضح مركزها كاسقاطات مقدمة من باب العلم فقط.

(ب) أن تناول السند التشريعي واجراءات التقييم الحالية قد اعتبرا كافيين.

(ج) في حدود تقييم البرامج والبرامج الفرعية الفردية، اعتبر وصف الناتج كافيا بصفة عامة، ولكن اعتبر وصف الأثر رديئا. وأسفت اللجنة لأن كثيرا من الوحدات الفنية لم ترد على الأسئلة الخاصة بانهاء البرامج أو التوسع فيها، وأن أغلب الاجابات المعطاة كان تافها. وأشار عدة ممثلين الى أن الأسئلة لم تضع على وجه مرض، وأنه كان من الأفضل أن يطلب من مديري البرامج أن يبينوا بجلاء كيفية تصرفهم في حالة تعديل ميزانياتهم بنسبة ٥ أو ١٠ في المائة، وأي عناصر البرنامج سوف ينهونه أو يوسعونه.

٧٤ - وقد خص بالذكر أساسا تقييم البرنامج الرئيسي في ميدان البيئة (E/AC.51/80/Add.4) واسهام برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة، بوصفه أفضل التقارير الأربعة. فقد رئي أنه جيد الصياغة، وأنه يقدم تحليلات مفهومة. ولاحظت اللجنة أن برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة قد اتبع نهجا انتقائيا في تقييمه الداخلي، وأن هذا النهج قد جعل مهمة اجراء تقييم شامل أمرا مستحيلا. واعترف بأن هذه الانتقائية قد سمحت باجراء تحليل أكمل وأدق بكثير للبرامج المختارة لهذه العملية. وقد سرّت اللجنة لأن اختيار البرامج لم يكن منحازا نحو البرامج الناجحة، نظرا لأنه لم يتضمن فقط النماذج الرائعة، وانما أيضا برامج كان التقدم فيها بطيئا أو حيث كان اسهام برنامج الأمم المتحدة الانمائي مشكوكا فيه. الا أنه رئي أنه اذا ما استخدم نهج انتقائي في المستقبل، فانه ينبغي للجنة، وليس للأمانة العامة، اختيار البرامج الفرعية التي سيركز عليها تركيزا خاصا، وأنه ينبغي للجنة أن تنظر، في كل حالة، فيما اذا كان سيطلب الى اللجان الاقليمية تقديم تقارير عن البرامج الاقليمية أم لا.

٧٥ - وبصفة عامة، رئي أنه ينبغي للأمانة العامة بذل مجهود أكثر تنظيما لجمع المعلومات عن نتائج أنشطتها، وأنه ينبغي لها، لهذا الغرض، ارسال استبيانات الى الحكومات، كلما كان في هذا نفع، كما اقترح الأمين العام في تقريره (E/AC.51/80، الفقرة ١٧).

٧٦ - كذلك أكد أنه بالرغم من أن التقييمات تشير بالضرورة الى الماضي، فانه ينبغي أن تبين العلاقة بين البرامج المقيّمة والبرامج التي يجري القيام بها والبرامج المقترحة للمستقبل.

Digitized by UNOG Library

٧٧ — ورأت اللجنة أنه ينبغي أن تتضمن التقييمات المقبلة، أو تقارير لجنة التنسيق الادارية الصاحبة، دلالات على الانفاق الكلي لمنظومة الأمم المتحدة في البرامج المتماثلة.

٧٨ — وكان هناك اتفاق عام على أنه ينبغي للأمين العام أن يورد البرامج الفرعية وعناصر البرنامج التي يعتبر أنه قد فات أوانها أو أنها ذات فائدة حدية، وذلك وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٤٣ (د — ٣٠) و ٣١/٩٣، وأن يقدم بعض التوصيات الواضحة بشأنها، وذلك في الحالات التي لا يوجد فيها قرار حديث يأذن باستمرارها.

دال — الاعلام

٧٩ — استعرضت اللجنة برنامج الاعلام في جلساتها من ٤٦٠ الى ٤٧٠. وللنظر في هذا البرنامج، كان أمام اللجنة تقرير الأمين العام عن تقييم برنامج فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥: الاعلام (E/AC.51/80/Add.2)؛ وتقرير لجنة التنسيق الادارية عن أنشطة الاعلام في منظومة الامم المتحدة (E/AC.51/84 و Add.1)؛ والباب ٢١ (الاعلام) والباب ٨، البرنامج دال — ١ (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩[١٩]، والقسم المتصل بالموضوع من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١[٢٠].

٨٠ — وبادئ ذي بدء لاحظت اللجنة أن معدل النمو من حيث القيمة الحقيقية المحدد للاعلام في الميزانية البرنامجية المقترحة هو ٢٫٠ في المائة، وبذلك يتجاوز معدل الزيادة الأدنى من المتوسط بكثير، معبرا عنه بنسبة مئوية، الذي اقترحته اللجنة لكل فترة سنتين في دورتها السادسة عشرة[٢١] ووافق عليه كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ٢٠١٩ (د — ٦١) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٦، والجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦.

٨١ — وأوضح مدير شعبة الميزانية التابعة لادارة الشؤون المالية بالأمانة العامة للأمم المتحدة أن عدم الالتزام بمعدل النمو الذي حددته الجمعية العامة قد ترتب على الاقتراح الداعي الى تحويل بعض وظائف مركز الاعلام الاقتصادي والاجتماعي التابع لادارة شؤون الاعلام بالأمانة العامة للأمم المتحدة، التي تمول حاليا من مصادر خارجة عن الميزانية، الى وظائف ممولة من الميزانية العادية. وجرت مناقشة عامة بشأن استصواب تحويل أنشطة، ومن ثم موارد بشرية، تمول بصفة مبدئية من بعض البلدان على أساس تطوعي، الى الميزانية العادية. وقد نوقش الموضوع باسهاب على ضوء احتياجات مركز الاعلام الاقتصادي والاجتماعي من الميزانية (انظر الفقرتين ١٠٣ و ١٠٥ أدناه).

---

(١٩) المرجع نفسه، الملحق رقم ٦ (A/32/6).

(٢٠) المرجع نفسه، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1 و Corr.1-5).

(٢١) المرجع نفسه، الملحق رقم ٣٨ (A/31/38)، الفقرات ٢٢ و ٨٦ و ٨٨.

Digitized by UNOG Library

٨٢ — ووافقت اللجنة على أن أنشطة الاعلام تمثل وظيفة هامة من وظائف الأمم المتحدة، وانها تستهلك كذلك حصة كبيرة من مجموع موارد المنظمة — فهي تتلقى ما يزيد على ٣٥ مليون دولار أمريكي وتستخدم ما يزيد على ٦٠٠ موظف . وهذه الأرقام لا تشمل الموارد المالية والبشرية الموظفة في أنشطة الاعلام التي تضطلع بها مختلف أجهزة الأمم المتحدة المقامة في فيينا وجنيف ونيروبي، بوجه خاص، أو في أنشطة الاعلام التي تضطلع بها اللجان الاقليمية .

٨٣ — ووجد أن كمية ونوعية البيانات الواردة في تقرير التقييم الداخلي (E/AC.51/80/Add 2) لا تعين اللجنة بالقدر الكافي في الجهود التي تبذلها للتوصل الى نتائج واضحة بشأن الأولويات المقبلة على أساس أثر الأنشطة المضطلع بها في الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ . فالبرنامج بوجه عام غير واضح الأهداف كما أنه بالغ الغموض في قياس النتائج المحققة . أما التقييم الداخلي لأعمال جميع شعب ادارة شؤون الاعلام فيتصف بالضعف ولا يورد ما استخلصه مديرو البرامج من نتائج بشأن فعالية معظم الأنشطة المضطلع بها .

٨٤ — وأعربت اللجنة عن أسفها لعدم التزام تقرير التقييم بمقررى الجمعية العامة الواردين في القرار ٣٥٣٤ (د — ٣٠) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ والفقرة ٩ من القرار ٣١/٩٣، واللذين يشددان على مسؤولية الأمين العام في توجيه انتباه الهيئات الدولية الحكومية المختصة الى الأنشطة التي فات أوانها أو التي تكون ذات فائدة حدية، أو عديمة الجدوى، مع ايضاح الموارد التي يكون من المستطاع الافراج عنها حتى تتخذ الهيئات المعنية ما يلزم من تدابير. وقد حد ذلك من قدرة اللجنة على تنفيذ تعليمات الجمعية العامة الواردة في الفقرة ١١ (ب) من القرار ٣١/٩٣ والتي تكلفها بالتوصية باختصار هذه الأنشطة أو انهائها .

٨٥ — واطّلعت اللجنة في البداية على السند التشريعي للبرنامج وركزت اهتمامها على مسألتين : (أ) مقرر الجمعية العامة الوارد في القرار ١٣٣٥ (د — ١٣) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٨، والذى رجت فيه الأمين العام، في جملة أمور، أن يولي اهتماما أكبر لأعمال مراكز الاعلام وفعاليتها بالنسبة الى ادارة شؤون الاعلام بالمقر، دون الاضرار بالتوجيه المركزى العام لبرنامج الأمم المتحدة في ميدان الاعلام أو بالتسهيلات المتوفرة حاليا لممثلي مؤسسات الاعلام ؛ (ب) ومقرر الجمعية العامة الوارد في القرار ١٤٠٥ (د — ١٤) المؤرخ في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٩، والذى رجت فيه الأمين العام، في جملة أمور، أن يعين، بالتشاور مع حكومات الدول الأعضاء، فريقا من الأشخاص المؤهلين للتشاور معهم من حين الى آخر في سياسة الأمم المتحدة وبرامجها في ميدان الاعلام بغية تحقيق أقصى درجة من الفعالية لقاء أدنى حد ممكن من النفقات.

٨٦ — وأعربت اللجنة عن قلقها لأن مبدأ اللامركزية الوارد في قرار الجمعية العامة ١٣٣٥ (د — ١٣) لم ينفذ بفعالية حتى مع مرور ١٨ سنة . ففي عام ١٩٥٩، كان هناك ١٢٠ وظيفة فنية بالمقر و ٤٩ وظيفة فنية في مراكز الاعلام. أما في الوقت الحالي فيوجد ١٣٤ موظفا فنيا في المقر و ٥٢ موظفا فنيا في مراكز الاعلام، وهو ما يمثل في الواقع زيادة في النسبة المئوية للموظفين الفنيين العاملين بالمقر . ومن جهة أخرى، فان عدد موظفي فئة الخدمات العامة في المقر في عام ١٩٥٩ بلغ ١٠٣ موظفين، وبلغ عددهم في مراكز الاعلام ١٠٢ . أما في الوقت الحالي فهناك ١٢٠ موظفا في المقر و ٢٨٣ موظفا في مراكز الاعلام. وبذلك تكون الصورة الوحيدة التي تمثل فيها الاهتمام بمراكز الاعلام هي زيادة عدد موظفي فئة الخدمات العامة.

Digitized by UNOG Library

٨٧ - وتناولت اللجنة بالمناقشة الترتيبات الخاصة بالاستعراض والارشاد على مستوى الخبراء والمستوى الدولي الحكومي . ولوحظ أنه يتعين القيام بعدد من الوظائف، من بينها الاستعراض والنقد على يد خبراء لمناهج تحديد أولويات البرامج ، وتوفير الارشاد العام التشريعي والمتعلق بالميزانية. وكان الفريق الاستشاري المعني بالاعلام قد أنشئ للاضطلاع بأولى هاتين الوظيفتين ، في حين جرى العرف على اضطلاع اللجنة الخامسة بالوظيفة الثانية ، وبدأت لجنة البرنامج والتنسيق في معاونتها في الآونة الأخيرة ، وخاصة في ما يتعلق باستعراض البرامج وتحديد الأولويات. ورغم أن اللجنة رأت أنه قد يكون من المستصوب اجراء تعديلات طفيفة في توزيع اختصاصات هاتين الوظيفتين مؤسسيا ، فانها لم تر ضرورة لاجراء تغييرات جذرية أو خلق آلية جديدة .

٨٨ - ورئي أيضا أن الفريق الاستشاري لم يجتمع الا لفترة قصيرة للغاية ولم تتوفر له وثائق كافية تمكنه من صياغة توصيات تقنية بصدد محتوى البرنامج ، فلم يرفع توصيات الى أي جهاز من أجهزة تقرير السياسة. وبالاضافة الى ذلك، شددت اللجنة على الحاجة الى تشجيع الفريق الاستشاري على صياغة توصيات محددة ، وعلى ضرورة اشراك خبراء اعلام رفيعي المؤهلات في هذا الفريق ، وعلى ضرورة وضع تحديد أكثر دقة لولايته . وقد رئي أن الفريق الاستشاري، بعد ضم خبراء اعلام رفيعي المؤهلات اليه ، ينبغي أن يعمل بطريقة مثلى تمكينا للخبراء الفنيين من الاشتراك اشتراكا كاملا في زيادة فعالية البرنامج .

٨٩ - ولدى دراسة اللجنة لتقرير التقييم عن الفترة ١٩٧٤ - ١٩٧٥ (E/AC.51/80/Add.2) والمقابلة بينه وبين الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، واجهت مشكلة صعبة تمثلت في أن هيكل البرامج الفرعية للفترة الأولى يسير بعرض الهيكل التنظيمي الذي يمثل الأساس الذي يقوم عليه تقديم الميزانية البرنامجية . وعليه كان من الصعب الحكم على فعالية مختلف الأنشطة .

٩٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ (المجالات التي تغطيها ادارة شؤون الاعلام) طرحت استفسارات حول هبوط الانتاج في مجالات كالأخبار الاذاعية والصور الثابتة ، وكذلك حول محتوى النشرات الصحفية ونشرها . وذكر أن البعثات الدائمة ، بوصفها من المستفيدين الهامين من النشرات الصحفية ، كان يمكن أن تصبح وسيلة نافعة لتقييم أثر هذه النشرات. وأبديت اقتراحات تقول بامكان استخدام الموارد بطريقة أكثر اقتصادا باصدار نشرات صحفية شهرية فقط بشأن أمور مثل تقديم التبرعات لمختلف الصناديق ، وتعيينات موظفي الأمم المتحدة الميدانيين ، وبقصر تغطية المؤتمرات التي تعقد في دورات غير رسمية على نشرات صحفية تتضمن معلومات أساسية ختامية جامعة. وبالاضافة الى ذلك، فتقديرا من اللجنة لقيمة النشرات الصحفية التي تعد في نهاية كل دورة من دورات الجمعية العامة متضمنة ما اتخذ من قرارات ومقررات أثناء الدورة ، طلبت تزويد البعثات الدائمة بعدد كاف من نسخ هذه النشرات .

٩١ - وطرحت استفسارات حول ما اذا كانت التسهيلات الموفرة للمراسلين من البلدان النامية كافية أم لا . ولم ينكر أحد الصعاب التي تكتنف توزيع الحيز المحدود على مختلف المراسلين الصحفيين . وان يكن التشديد قد انصبّ على أنه ينبغي ، لدى توزيع التسهيلات والحيز، أن تعطى الأولوية للمراسلين ذوي النية الحسنة . وأكد ممثل ادارة شؤون الأعلام للجنة أن ادارته تستعرض هذه المسألة بصفة مستمرة .

Digitized by UNOG Library

٩٢ — وقد أوضح ممثل ادارة شؤون الاعلام أن الهبوط في انتاج الأنباء الاذاعية يعود أساسا الى نقص اهتمام البلدان المتقدمة النمو بالأنباء المنصبة على الأمم المتحدة، وهو أمر يعوضه بعض الشيء وجود اهتمام متزايد في البلدان النامية. وطرح سؤال حول ما اذا كانت جهود كافية تبذل لاستمرار اهتمام البلدان المتقدمة النمو بأنشطة الأمم المتحدة الاعلامية وخاصة بواسطة الشبكات الاذاعية الحكومية في أوروبا، أم لا .

٩٣ — وأبدت اللجنة بالغ قلقها ازاء التأخير المستمر وغير المقبول في نشر "حولية الأمم المتحدة"، التي تعتبر مرجعا أساسيا عن أعمال المنظوم للوفود والعلماء والباحثين، فالتأخير في النشر يقلل من قيمة الحولية بوصفها مرجعا ويؤثر تأثيرا ضارا على مبيعاتها. وأحيطت اللجنة علما بأن المجلدين الخاصين بالسنتين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ سيكونان جاهزين في ١٩٧٨. وأعربت اللجنة عن عدم رضائها عن هذه الحالة، وأوصت بأن يتولى الأمين العام تأمين اعطاء الحولية الأولوية التي قررتها لها الجمعية العامة. وفي هذا الصدد اقترح أيضا تقصي امكانية تحقيق وفورات في الوقت والأموال المنفقة في انتاج الحولية والمنشورات الأخرى، وذلك على طريق الاخذ بالابتكارات التكنولوجية في عملية الانتاج، ولا سيما تكنولوجيا التجهيز التلقائي للكلمات بالربط المباشر بحاسب الكتروني .

٩٤ — كذلك انتقدت اللجنة التأخير في اصدار مجلة "الوقائع الشهرية للأمم المتحدة" بالاسبانية والفرنسية. وطرحت استفسارات حول امكانية جعل هذه النشرة تقوم بنفقاتها ذاتيا. وأقترح تغيير شكل "الوقائع" بحيث تقدم معلومات أشمل عن أنشطة الأمم المتحدة، وبذلك تسد النشرة الناشئة من التأخير في نشر "الحولية" . وأقترح أيضا أن تصدر النشرة كل نصف سنة أو كل ثلاثة أشهر، الأمر الذي سيكون أكثر اقتصادا .

٩٥ — وتم التشديد على أن يكون هدف الأنشطة الاعلامية الذي تعطى له الأولوية هو ناشرو المعلومات الفرعيون الذين ينبغي أن يتم تحديدهم ودراستهم وتقييمهم من حيث فعاليتهم الشاملة وأثرهم العميق في تحقيق أهداف البرنامج. وينبغي الانتفاع من نتائج الدراسة في تحديد سمات عملية الاعلام واتجاهاتها .

٩٦ — وأنهى مدير مركز الاعلام الاقتصادي والاجتماعي الى اللجنة أن مشاورات تجرى الآن مع مختلف الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الأوروبية، ولمعرفة ما اذا كانت على استعداد أم لا للمساهمة في تكاليف توزيع "ندوة الانماء" التي لها جمهور كبير ولكنها باهظة التكاليف بحيث لا يمكن توزيعها عالميا. فاذا كانت الردود مشجعة فسيكون ذلك بمثابة خطوة نحو جعل هذه النشرة تقوم بنفقاتها ذاتيا .

٩٧ — كذلك وافى مندوب ادارة شؤون الاعلام اللجنة بتفاصيل عن العقود التجارية التي تم التفاوض عليها لنشر ما تعده الأمم المتحدة من دراسات تقنية. وقال ان هذه المشاريع لا تتطلب اعتمادات مالية بل انها تدر على الأمم المتحدة ايرادا يتمثل في حصتها من عوائد النشر، وتشمل وثائق الموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والمواد التي تعد لمؤتمرات كتلك المعنية بالمياه، والعلم والتكنولوجيا، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وذكر أن موضوع هذه المنشورات يكون في الغالب في مجال الاقتصاديات نظرا لاتساع الأعمال التي يضطلع بها في هذا الميدان. أما الدراسات التي يجرى اعدادها للدورة الاستثنائية القادمة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح فستمثل استثناء هاما من ذلك .

Digitized by UNOG Library

٩٨ - وكان هناك اتفاق على أن لجنة التنسيق الادارية ولجنة الأمم المتحدة الاعلامية المشتركة قد بدأ بداية طيبة بوضع تقريرهما عن التعاون على نطاق المنظومة (E/AC.51/84 و Add.1) . على أنه أبديت الخشية من أن تؤدى جهود التنسيق الى وجود آلية مثقلة للغاية. وطرح عدد من الأسئلة حول استفادة الوكالات المتخصصة من الجهاز الاعلامي للأمم المتحدة الموجود بالمقر في توزيع نشرات صحفية عن أنشطتها . وقد أكد للجنة أن ذلك يتم بشكل انتقائي ويقتصر على المسائل ذات الأهمية الخاصة .

٩٩ - وطرحت استفسارات حول طبيعة المجموعة الثانية من الوظائف المنوطة بالدوائر الاعلامية في منظومة الأمم المتحدة ، والواردة في تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/AC 51/84 ، الفقرتان ٩ و ١٠) . وقيل ، توضيحا لذلك ، أن هذه الوظائف لا يقصد بها اقحام الدوائر الاعلامية في مهام استشارية ، وانما يقصد بها ايلاء الاهتمام للجوانب الاعلامية للعدد المتزايد من الأنشطة البارزة التي تنفذ على نطاق المنظومة ، كنزع السلاح ، والأغذية ، والصحة ، والتصنيح وما الى ذلك .

١٠٠ - ولاحظت اللجنة أن الجدول الوارد في المرفق الثاني من التقرير (E/AC.51/84/Add 1) ، والذى يقدم لأول مرة نظرة عامة على أنشطة الاعلام في منظومة الأمم المتحدة ، ينطوى على نفع كبير . وأوصت اللجنة بأن يتم تقديم المعلومات ، المتعلقة بالموارد المالية والبشرية المستخدمة ، بشكل مماثل تماما في الاستعراض القادم للبرنامج .

١٠١ - واطلعت اللجنة بارتياح على التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الفرعي ٤ (التعاون على نطاق المنظومة) (E/AC.51/80/Add.2 ، الفقرات ٩٥ - ١٠٠) ، ولاحظت الدور الهام الذى تقوم به أمانة لجنة الأمم المتحدة الاعلامية المشتركة . وأعربت عن الأمل في أن يتم في المستقبل تعزيز الدور الذى يقوم به مركز الاعلام الاقتصادى والاجتماعي في مجال التنسيق والتخطيط المركزى .

١٠٢ - وفي معرض دراسة تقديرات الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (الباب ٢١) ، طرحت أسئلة حول امتصاص الميزانية العادية للموارد من خارج الميزانية وعن تكرار مختلف البنود الموصوفة بأنها بنود غير متكررة . وكان الرد أن أحد هذه البنود ، وهو بند النفقات المتعلقة بالمعدات ، يستبدل بمعدل أبطأ بكثير من معدل صناعة الاعلام التقني .

١٠٣ - وأبدت اللجنة قلقها ازاء كبر حجم شعبة الخدمات الاذاعية والبصرية بالمقر ، خاصة وأن الناتج من المادة الاذاعية يتسم بالهبوط . ولوحظ أن أية محاولة لم تبذل للأخذ باللامركزية في أعمال الشعبة مع أن التغطية متسعة في البلدان النامية .

١٠٤ - وأشار أحد الممثلين الى أن موظفي شعبة الخدمات الاذاعية والبصرية ظلوا يخدمون ١٤٧ بلدا ومنطقة بست عشرة لغة . وأشار الى أن عددا من الموظفين الفنيين قد نقلوا للعمل بمراكز الاعلام واللجان الاقليمية ومكتب الأمم المتحدة بجنيف على سبيل التوطئة لتوزيع موظفي المقر أخذا باللامركزية .

١٠٥ - ورد ممثل ادارة شؤون الاعلام على الاسئلة المتعلقة بوظائف شعبة العلاقات الخارجية فقال ان الشعبة تتولى خدمة مراكز الاعلام ، وتقديم خدمات عامة تشمل اقامة صلات مع المنظمات غير الحكومية والرد على استفسارات السائلين من الجمهور ، وتنفيذ برامج جماعية في المؤسسات التعليمية ، وادارة شؤون الزوار ، وتنظيم أيام الاحتفال الدولية .

Digitized by UNOG Library

١٠٦ - ولدى استعراض أعمال مركز الاعلام الاقتصادي والاجتماعي، ركزت اللجنة المناقشة على امكانية استيعاب الميزانية العادية لوظائف أنشئت من موارد من خارج الميزانية. فمن جهة ألمح الى أن التبرعات قد حددت الى درجة كبيرة اتجاه الأنشطة، ومن ثم فمن غير المستصوب تحويل هذه الأنشطة الى الميزانية العادية. ولوحظ، من جهة أخرى، أن اتجاه أعمال الأمم المتحدة يجعل من التغطية الشاملة لما يضطلع به من أنشطة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي أمرا بالغ الأهمية، وأن الدول الأعضاء ترى بقوة أن أنشطة المركز ينبغي أن تستمر. وأعلمت اللجنة أن الدول الأعضاء المتبرعة قد أوضحت دائما بجلاء أنها تقدم تبرعاتها لمشاريع محددة وليس لتغطية مصاريف عادية متكررة. وفي هذا الصدد، سلمت اللجنة بأن تحويل موارد من خارج الميزانية الى الميزانية العادية يمكن أن يؤدي الى الاضرار بالأولويات المحددة تنظيميا.

١٠٧ - وهكذا قدرت اللجنة أهمية أعمال المركز، وأعربت عن رأي مفاده أنه ينبغي أن توفر له الموارد اللازمة لتنفيذ وظائفه. وفي هذا الصدد، نظرت اللجنة بقلق الى التمييز غير الواضح بين البرامج والبرامج الفرعية، الأمر الذي يجعل من العسير تطبيق معايير واضحة في تحديد معدلات نمو البرامج الفرعية. غير أن اللجنة وافقت على أن ترجو من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تدرس امكانيات تحقيق وفورات لدعم المجالات ذات الأولوية العالية، وذلك عن طريق اتباع طرق منها اعادة توزيع الموارد الحالية.

١٠٨ - واقترح أحد الوفود أن تتوخى ادارة شؤون الاعلام مزيد الحرص لتجنب مزاولة الدعاية بدلا من بث المعلومات. وقال ان عليها بوجه خاص أن تؤمن ظهور آراء الأقلية بشأن القضايا الرئيسية ظهورا كافيا في انتاجها. وأكد مدير مركز الاعلام الاقتصادي والاجتماعي للجنة أن آراء الأقلية تولى المراعاة الواجبة.

١٠٩ - وأبدت اللجنة مخاوفها ازاء حجم النفقات الادارية ووجود خدمات ادارية لكل برنامج. وقررت احالة هذه المسألة الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية.

١١٠ - وأحاطت اللجنة علما بما تقوم به مراكز الاعلام من أعمال، وخاصة الاتصالات التي تجريها مع ناشري المعلومات الفرعيين. وأكد للجنة أن مراكز الاعلام تقوم بالفعل بتغذية المقر بمعلومات تتخذ أساسا لتقييم أثر الأنشطة الاعلامية. ورئي أن الموارد لا تستخدم بالصورة الكافية لرصد البيانات بطريقة منهجية. وتمت التوصية أيضا بأن تقوم وحدة التفتيش المشتركة بزيارات عشوائية لمراكز اعلام مختارة وذلك لدراسة فعاليتها ووضع توصيات لتحسين أعمالها.

١١١ - وطرحت أسئلة بشأن تعزيز المراكز الاقليمية والتوسع في استخدام لغات غير اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وأكد للجنة أنه يجرى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد.

١١٢ - وأبدت اللجنة أسفها لعدم تقديم بيانات عن الأنشطة الاعلامية التي تضطلع بها مؤسسات وبرامج أخرى داخل اطار منظومة الأمم المتحدة، مما أعاق اللجنة عن اجراء استعراض كامل للأنشطة الاعلامية في الأمم المتحدة، بل وأعاقها أكثر عن اجراء هذا الاستعراض للأنشطة الاعلامية في منظومة الأمم المتحدة. وتوصي اللجنة بسد هذه الثغرة في الاستعراض القادم للبرنامج.

Digitized by UNOG Library

هاء — المستوطنات البشـــــرية

١١٣ — استعرضت اللجنة برنامج المستوطنات البشرية في جلساتها من ٤٦٩ الى ٤٧١ والجلسة ٤٨٧ . وللنظر في هذا البرنامج ، كان أمام اللجنة تقرير الأمين العام عن تقييم البرنامج لفـــترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ : المستوطنات البشرية (E/AC.51/30/Add.3 و Corr.1) وتقرير لجنة التنسيق الادارية : أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية (E/AC.51/83) . وكان أمام اللجنة أيضا الأبواب والاقسام ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السـنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (٢٢) والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ (٢٣) كالتالي :

(أ) ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٥ ألف ، البرنامج باء ٢ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الحادى عشر ، البرنامج ١ ، الفقرات ٦٦٥ — ٧٤٦ ؛

(ب) اللجنة الاقتصادية لافريقيا ؛ الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٩ ، البرنامج جيم ٤ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الحادى عشر ، البرنامج ٢ ، الفقرات ٧٤٧ — ٧٦٤ ؛

(ج) اللجنة الاقتصادية لأوروبا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٦ ، البرنامج باء ٤ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الحادى عشر ، البرنامج ٣ ، الفقرات ٧٦٥ — ٧٧٢ ؛

(د) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٨ ، حيث لم يقترح أى برنامج ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الحادى عشر ، البرنامج ٤ : الفقـــرات ٧٧٣ — ٧٨١ ؛

(هـ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ : الميزانية البرنامجيـــة المقترحة ، الباب ٧ ، البرنامج جيم ٤ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الباب الحادى عشر ، البرنامج ٥ ، الفقرات ٧٨٢ — ٧٨٩ ؛

(و) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : الميزانية البرنامجية المقترحـــة ، البـــاب ١٠ ، البرنامج جيم ٣ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الحادى عشر ، البرنامج ٦ ، الفقرات ٧٩٠ — ٨١٢ ؛

(ز) برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة : الميزانية البرنامجية المقترحة ، البـــاب ١٢ ، البرنامج الفرعي ١ ، البرنامج ٤ (ب) ١ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الثامن ، البرنامج الفرعي ١ ، الفقرات ٤١٧ — ٤٢٣ .

١١٤ — ومراعاة لقيام المجلس الاقتصادى والاجتماعي في دورته القادمة الثالثة والستين بالنظر فـي الجوانب المؤسسية من برنامج المستوطنات البشرية ، قررت اللجنة في جلستها ٤٥٧ (الجلسة التنظيمية) المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٧٧ عدم النظر في دورتها الحالية ، في الجوانب المؤسسية من ذلـــك البرنامج ، على أن تنظر في ادراجها بين المواضيع التي ستتعمق في استعراضها في دورتها الثامنة

---

(٢٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6)

(٢٣) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1 و Corr.1-5) .

Digitized by UNOG Library

عشرة . وعليه ركزت اللجنة اهتمامها على استعراض الوثائق (E/AC.51/80/Add 3 و Corr.1 و E/AC.51/83 .

١١٥ — وفي البيان الاستهلالي الذي أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون المشتركة بين الوكالات والتنسيق شدد على اهتمام لجنة التنسيق الادارية باستمرار دفعة العمل المتولدة من المؤتمر : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في سائر أركان المنظومة ، وبأن تستفيد المؤسسات من هذه الفترة الانتقالية في أمور منها اعادة تقييم برامجها في ضوء توصيات المؤتمر ، حتى تكون على استعداد أفضل لمواصلة العمل في هذا المجال مهما تكن الترتيبات المؤسسية التي قد تقررها الجمعية العامة .

١١٦ — وذكر مدير مركز الاسكان والبناء والتخطيط أن التقييم بمعنى قياس أثر أنشطة الأمم المتحدة في ميدان المستوطنات البشرية تكتنفه بعض الصعاب الطبيعية . ومن هذه الصعاب صعوبة الفصل بين مدخلات الأمم المتحدة ومدخلات الحكومات المعنية وكذلك مدخلات المنظمات الأخرى الثنائية والمتعددة الأطراف ، والآفاق الطويلة الأجل لمشاكل المستوطنات البشرية ، وما لقضايا المستوطنات البشرية من طابع يمس عدة تخصصات .

١١٧ — ولاحظت اللجنة أن مؤتمر الموئل والعملية التحضيرية التي سبقته قد انطويا في الواقع على تقييم خارجي لما يضطلع به من أنشطة بشأن المستوطنات البشرية في منظومة الأمم المتحدة . وأعربت عن رضائها عن توجه البرنامج نحو الأنشطة التنفيذية وتقديم المساعدة التقنية للبلدان النامية في هذا الميدان ، كما يتضح من مستوى الموارد من خارج الميزانية . على أن هناك حاجة الى اضفاء مزيد من الصبغة الاقليمية على الأنشطة التنفيذية في ميدان المستوطنات البشرية . ولاحظت اللجنة أن تقرير التقييم (E/AC.51/80/Add.3 و Corr.1) لم يورد معلومات كافية عن أثر البرنامج ، ولكنها أعربت عن الأمل في توفير هذه المعلومات مستقبلا .

١١٨ — وأعربت اللجنة عن بالغ قلقها ازاء توقف عدد من أنشطة البرنامج للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ نتيجة لعدم توفر موارد أو لحدوث تغيير في التكليف التشريعي مع أن بعض هذه الانشطة ذو قيمة كبيرة للبلدان النامية التي كان يمكنها الاستفادة منها . ووافقت اللجنة على أن الأنشطة في مجالات الاسكان ، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة ، والمستقطنات ، والمستوطنات الريفية (البرنامج الفرعي ٣) وتبادل المعلومات (البرنامج الفرعي ٦) جديرة بأن تعطى أولوية عالية .

١١٩ — ولاحظت اللجنة من تقرير الأمين العام (E/AC.51/80/Add 3 الجدول ١) ان ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية كان فيها في فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ما مجموعه ٤٧ وظيفة تحت الميزانية العادية و ٢٥ وظيفة تمول من موارد من خارج الميزانية . وطرح سؤال حول ما اذا كان مبدأ التوزيع الجغرافي العادل يراعى أم لا في تعيين الموظفين في الوظائف الممولة من خارج الميزانية ، وحول التوقعات بالنسبة لمواصلة الدعم المالي للوظائف الممولة من خارج الميزانية . وطلب عدد من الممثلين معلومات عن مصدر الموارد من خارج الميزانية .

١٢٠ — وردا على ذلك ، أعلمت اللجنة أن الاشتراطات العادية التي تحكم توظيف الموظفين تحت الميزانية العادية تسرى أيضا على الوظائف الممولة من خارج الميزانية . أما المصدر الرئيسي للأموال من خارج الميزانية فهو برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومن المأمول استمرار تقديم الدعم للوظائف الممولة من خارج الميزانية لضمان تواصل تنفيذ برنامج المستوطنات البشرية .

Digitized by UNOG Library

١٢١ - وكان من رأى اللجنة أن بعض التكليفات التشريعية ذات مجال فضفاض وتنقصها الخطوط التوجيهية المحددة . ولوحظ أنه برغم أن توصيات الموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قد أعطت تكليفا جديدا لبرنامج المستوطنات البشرية فان برنامج ما قبل فانكوفر لا يزال ساريا . ورأى بعض الممثلين أنه باستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا فان الأنشطة الجارى الاضطلاع بها من جانب اللجان الاقليمية ضعيفة وغير مرضية الى حد ما . وأشير الى أن اللجان الاقليمية الأخرى تستطيع أن تستفيد من تجربة اللجنة الاقتصادية لأوروبا التي تتبع اجراء محكما في استعراض برنامجها للمستوطنات البشرية . ولاحظ عديد من الممثلين أنه برغم الاتساع النسبي لولاية اللجنة الاقتصادية لافريقيا فلا يبدو أنها تقوم بأنشطة هامة في هذا المجال ، كما يتضح من الجدول ٢ (E/AC.51/80/ Add.3) . وردا على ذلك ، ذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا أن لجنته تعتبر أن المستوطنات البشرية من صميم الانماء الاقتصادى والاجتماعي الشامل ولا تعتبرها مجرد أمر يتعلق بالاسكان والبناء . وقد تأكد هذا المفهوم للمستوطنات البشرية في اجتماع كينشاسا الذى عقد في الآونة الأخيرة . وأعلم اللجنة أن الميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية لافريقيا لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ستنقح في ضوء اجتماع كينشاسا .

١٢٢ - وشددت اللجنة على الحاجة الى اتباع مناهج فعالة في تقييم الأنشطة المتصلة بالمستوطنات البشرية ، ولا سيما الأنشطة التي تضطلع بها اللجان الاقليمية . ورأى بعض الممثلين أنه ينبغي للجان أن تعد تقارير أداء دورية في هذا المجال .

١٢٣ - وأعلم ممثل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية اللجنة أنه برغم عدم وجود آلية محكمة لتقييم البرامج ، فقد وضعت الادارة اجراء عمليا تحاول بواسطته أن ترصد وتراقب تنفيذ مختلف وحداتها الفنية للبرنامج . وتتولى وحدة الموارد والبرنامج في الدائرة هذه الوظيفة بالتعاون مع مديرى البرامج . ويتم رصد تنفيذ البرنامج بواسطة تقارير أداء تعد سنويا وبواسطة قيام ادارة الجهاز الادارى والمالية باصدار تقرير شهرى عن حالة المبالغ المخصصة . كذلك فان مكتب وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية يقيم اتصالا وثيقا مع مختلف مديرى البرامج . ويمكّن هذا الاجراء الادارة من نقل موارد لكي تستخدم على ضوء ما يستجد من تطورات في تنفيذ البرنامج . ومثال ذلك أنه تعين بالنسبة لمركز الاسكان والبناء والتخطيط اعادة توجيه موارد كبيرة للاعداد للموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية .

١٢٤ - ولوحظ أن العرض الوارد في تقرير الأمين العام (E/AC.51/80/Add.3 ، الفقرة ٦٥) لنواتج البرنامج الفرعي ١ وأثره على سياسات المستوطنات واستراتيجياتها لا يبين بوضوح ما اذا كانت الأنشطة المضطلع بها ذات فائدة للمستفيدين المقصودين أم أنها ليست كذلك . وطرح سؤال عما اذا كان مركز الاسكان والبناء والتخطيط يتلقى أية تغذية من هذه الأنشطة يستطيع على أساسها تقييم أثرها ، وعما اذا كان موظفو المركز هم الذين يضطلعون أساسا بأنشطة هذا البرنامج الفرعي ، وما هي المساهمة التي يتوقع المركز أن يقدمها في الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٨٠ عن الاسكان والسكان في العالم . وشكك أحد الممثلين في قيمة الدراسات المقصود بها مساعدة الحكومات في وضع سياسات للأراضي الحضرية وتدابير لمراقبة استخدام الأراضي . وتساءل عدد من الممثلين عن سبب توقف أنشطة معينة كان من المحتمل أن تعود بالفائدة على البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

١٢٥ - وردا على ذلك، أعلمت اللجنة أن ردود الفعل التي أثارتها الدراسات المعدة بموجب البرنامج الفرعي المتعلق بسياسات (المستوطنات) واستراتيجياتها كانت مشجعة وقدمت دليلا على فائدة هذه الدراسات . وذكر أن معظم الأنشطة تمول أساسا من الميزانية العادية، وان كان يتم استخدام مدخلات من موارد من خارج الميزانية أيضا . وقد توقفت أنشطة معينة اما نتيجة لظهور تكليفات جديدة واما لصالح مشاكل أكثر الحاحا وعجالة. وأشار بعض الممثلين الى أن المشاريع المتوقفة تمثل تبديدا للموارد ، وطلبوا الى اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية أن تدرس مدى هذا التبديد في الموارد ليس في برنامج المستوطنات البشرية فحسب بل وفي مختلف البرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة . كذلك طرح سؤال عن الاذن الذى يستند اليه في انهاء مشروع من المشاريع.

١٢٦ - ولاحظت اللجنة أن عددا من مشاريع البرنامج الفرعي ٢ بشأن تخطيط المستوطنات قد توقفت. وشددت على الحاجة الى مساعدة البلدان النامية في تدريب رعاياها على أساليب تخطيط المستوطنات. وأكد أحد الممثلين أهمية رصد وتقييم الأنشطة في هذا المجال.

١٢٧ - ووافقت اللجنة على أن البرنامج الفرعي ٣ المتعلق بالاسكان ورفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستقطنات والمستوطنات الريفية جدير بأن يعطى أولوية عالية. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة عن أسفها لتوقف مشاريع عديدة تحت هذا البرنامج الفرعي . وطرح سؤال عن السبب في انهاء بعض المشاريع لنقص الموارد اذا كانت موارد كافية قد رصدت لها ابتداء في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين . ويضاف الى ذلك أن التكليفات الجديدة تكون دائما مقرونة، حسب الاقتضاء، ببيانات عن الآثار المالية . ومن ثم لا يمكن أن تكون هذه التكليفات السبب في تحويل موارد من الأنشطة الجارية الى انشطة جديدة .

١٢٨ - وأشار ممثل ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الى أن السؤال المطروح يفترض مسبقا وجود نظام دقيق لاسقاط الموارد وتقييم الاداء، وأن جميع التكليفات التشريعية تكون مقرونة ببيانات عن الآثار المالية . وقال ان هذه الافتراضات لا تكون صحيحة في جميع الحالات . فاحتياجات المشاريع من الموارد تقدر بشهور العمل الفردى وليس من المستطاع اجراء اسقاط دقيق لهذه التقديرات للموارد بضعة شهور مقدما . وهي على أحسن الفروض ليست أكثر من تقديرات، تخضع لمزيد من التعديلات اللاحقة على ضوء الحاجات والتطورات الفعلية. وفيما يتعلق بالتكليفات التشريعية فان الأمانة العامة كثيرا ما تطالب بالاستجابة لتكليفات من جهات عدة مثل المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة، كالمؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، والموئل: مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وهيئات استعراض كلجنة الاحصاء أو لجنة السكان، وهي تتطلب الاضطلاع بأنشطة جديدة أو موسعة في مجالات بعينها . ولا تكون هذه المطالب متبوعة دائما برصد الموارد اللازمة . وازاء مثل هذه الحالات، يضطر الامين العام غالبا الى اعادة تنظيم أولوياته بنقل موارد من مجموعة من الأنشطة الى مجموعة أخرى، مما يترتب عليه اما خفض الموارد المتاحة لبعض المشاريع واما انهاء المشاريع. كذلك فان دوران الموظفين يمكن أن يكون عاملا لا يمكن التنبؤ به يؤدى الى عدم توفر الموارد لأنشطة معينة .

١٢٩ - وأكدت أهمية البرنامج الفرعي ٦ المتعلق بتبادل المعلومات. ورأى عديد من الممثلين أن دراسات ومنشورات الأمم المتحدة في ميدان المستوطنات البشرية في حاجة الى أن توزع توزيعا أوسع وخاصة في البلدان التي تواجه مشاكل حادة في مجال المستوطنات.

Digitized by UNOG Library

١٣٠ - واطلعت اللجنة بارتياح على عرض برنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا . ورأى بعض الممثلين أن اللجان الاقليمية الأخرى يمكن أن تتخذ برنامج اللجنة الاقتصادية لأوروبا نموذجا ، ويمكنها كذلك أن تستفيد من دراسات ومنشورات هذه اللجنة . ولاحظ أحد الممثلين أن عددا كبيرا للغاية من الاجتماعات الدولية الحكومية يعقد تحت رعاية اللجنة الاقتصادية لأوروبا مما يجعل من الصعب الى حد ما تقييم أثرها الاجمالي . وأشار أحد الممثلين الى الفقرة ١٣٣ من تقرير الأمين العام عن تقييم البرنامج ، وذكر أنه بدلا من الانهاء التدريجي لمشاريع معينة من مشاريع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ فانه يجب مضاعفة مواردها .

١٣١ - وأوضح ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ، ردا على ملاحظة أبديت في اللجنة ، أنه برغم عدم رصد مبالغ في ميزانية اللجنة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ لتوفير موارد لبرنامج بشأن المستوطنات البشرية ، فقد اتخذت اللجنة قرارا في دورتها المعقودة في غواتيمالا في الفترة من ٢٥ نيسان/ابريل الى ٥ أيار/مايو ١٩٧٧ وافقت فيه على برنامج عمل في مجال المستوطنات البشرية ، وحصلت اللجنة أيضا على موارد من خارج الميزانية من برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة لتنفيذ مشروع يتعلق بتكنولوجيا المستوطنات البشرية في المكتب الاقليمي للجنة الكائن في مكسيكو .

١٣٢ - وعند النظر في الأبواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة ، طلب عدد من الممثلين تقديم ايضاحات عن استخدام الموارد من خارج الميزانية ، التي تمثل حصة كبيرة من البرنامج . وفي هذا الصدد ، طلب بعض الممثلين أيضا ايضاحات عن العلاقة القائمة بين مركز الاسكان والبناء والتخطيط وبرنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة في مجال تنفيذ أنشطة تتعلق بمشاريع نموذجية لرفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستقطنات والمستوطنات الريفية .

١٣٣ - وذكر مدير المركز أن كبر حجم الأنشطة الممولة من خارج الميزانية مرجعه توجيه برنامج المستوطنات البشرية نحو أنشطة يتم تنفيذها على المستوى القطري . ويتولى برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة تمويل مثل هذه المشاريع ، كما هو الحال بالنسبة للمشاريع النموذجية المنفذة في اندونيسيا والفلبين ، وكذلك يمولها برنامج الأغذية العالمي ، وهي تتطلب دعما تقنيا وغيره من المركز . على أن المورد الرئيسي للأموال من خارج الميزانية هو برنامج الأمم المتحدة الانمائي . ولاحظ أنه نتيجة للموئل : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، برز اتجاه نحو تنفيذ مشاريع أشمل وأوسع نطاقا .

١٣٤ - وأعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم للبرنامج الفرعي ٣ (الاسكان ورفع مستوى الأحياء الفقيرة والمستقطنات والمستوطنات الريفية) ، وتساءلوا عن علاقته بتوصيات مؤتمر المستوطنات البشرية ، وما يقدم من مساعدة مباشرة الى الحكومات بموجب هذا البرنامج ، وأثره المتوقع . وفيما يتصل بالمشروع ٣ - ٥ (برنامج التدريب الشامل في مجال الاسكان) ، أعرب عدد من الوفود عن رأى مفاده أنه يمكن تنفيذ مثل هذا البرنامج بصورة أكفأ على المستويين الاقليمي أو دون الاقليمي .

Digitized by UNOG Library

١٣٥ - وردا على ذلك ، ذكر مدير المركز أن المؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية قد أكد حاجات واحتياجات أفقر قطاعات السكان ، وأن أغلبية من يسكنون في الأحياء الفقيرة والمستقطنات والمستوطنات الريفية يمثلون هذه المجموعة . وفيما يتعلق ببرنامج التدريب الشامل في مجال الاسكان ، قال انه سيتم الاضطلاع بالأنشطة على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي بالتعاون الوثيق مع اللجان الاقليمية والمؤسسات المحلية والاقليمية المعنية .

١٣٦ - وتساءل عديد من الممثلين عما يوجد من صلات بين البرنامج المقترح وتوصيات المؤتمر : مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . وذكر مدير المركز أن خمسة برامج فرعية تتفق مباشرة مع مجالات البحث الرئيسية التي ناقشها المؤتمر . وأعرب عديد من الممثلين عن تأييدهم للبرنامج الفرعي ٦ (تبادل المعلومات) ، واقترح زيادة تعزيز هذا البرنامج الفرعي لكي يعكس التشديد الوارد في توصيات المؤتمر .

١٣٧ - ورأت اللجنة أن ارتفاع مستوى الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بالمستوطنات البشرية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا يجعل من الضروري وضع النتائج تحت تصرف المناطق الأخرى أيضا .

واو - النقل

١٣٨ - استعرضت اللجنة البرنامج الخاص بالنقل في جلساتها من ٤٧٢ الى ٤٧٧ . وكان أمام اللجنة ، للنظر في البرنامج ، تقريرا الأمين العام بشأن تقييم البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٤ - ١٩٧٥ - النقل (E/AC.51/80/Add.1) وبشأن اجراء دراسة تحليلية شاملة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان النقل (E/5947) (٢٤) المقدمان الى اللجنة عملا بالفقرة ١ من قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠١٩ (د - ٦١) المؤرخ في ٣ آب /أغسطس ١٩٧٦ بشأن الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ ، الذى أقر فيه المجلس نتائج وتوصيات اللجنة في دورتها السادسة عشرة (٢٥) . وكانت اللجنة قد أوصت المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، في الفقرة ٤٣ من تقريرها عن هذه الدورة ، بأن يطلب الى الأمين العام أن يقدم الى المجلس ، عن طريق اللجنة

---

(٢٤) نظرت لجنة التنسيق الادارية في التقريرين ووافقت عليهما وأقرتهما في دورتها المعقودة في نيسان /ابريل ١٩٧٧ .

(٢٥) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/31/38) ، الفقرة ٣٢٥ .

Digitized by UNOG Library

في دورتها السابعة عشرة ، تقريرا تحليليا شاملا عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال النقل ، وذلك لكي تتمكن اللجنة من تقديم وجهات نظرها وتوصياتها الى المجلس في عام ١٩٧٧ ، بصدد آخر ما تتوصل اليه بشأن الولاية .

١٣٩ - وكان أمام اللجنة كذلك ما يتصل بالموضوع من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٢٦) ، وفصول الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (٢٧)، كما يلي :

(أ) ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٥ ألف ، البرنامج باء ٣ ، البرنامجان الفرعيان ٦ و ٧ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الخامس والعشرون ، البرنامج ١ ، الفقرات ٢٠٢٠ - ٢٠٣٧ ؛

(ب) اللجنة الاقتصادية لافريقيا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٩ ، البرنامج جيم - ١٤ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الخامس والعشرون ، البرنامج ٢ ، الفقرات ٢٠٣٨ - ٢٠٤٢ ؛

(ج) اللجنة الاقتصادية لأوروبا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٦ ، البرنامج باء - ١٠ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الخامس والعشرون ، البرنامج ٣ ، الفقرات ٢٠٦٤ - ٢٠٧٨ ؛

(د) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٨ ، البرنامج جيم - ١٠ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الخامس والعشرون ، البرنامج ٤ ، الفقرات ٢٠٧٩ - ٢١٠٢ ؛

(هـ) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ١٠ ، البرنامج جيم - ١٣ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الخامس والعشرون ، البرنامج ٥ ، الفقرات ٢١٠٣ - ٢١٠٧ ؛

(و) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٧ ، البرنامجان جيم - ٧ ، و جيم - ١٤ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الخامس والعشرون ، البرنامج ٦ ، الفقرات ٢١١٨ - ٢١٤٩ ؛

---

(٢٦) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6) .

(٢٧) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1) .

Digitized by UNOG Library

(ز) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ١١ ألف ، البرنامج جيم - ٦ ؛ الخطة المتوسطة الأجل ، الفصل الخامس عشر ، البرنامج ١ ، البرنامج الفرعي ٨ ، الفقرات ١٠٧٢ - ١٠٧٩ .

وقدمت للجنة كذلك معلومات مكملة عن الترتيبات المؤسسية للأعمال المتعلقة بمسائل النقل وذلك في مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد (TD/B/C.4/165) . وقدمت اليها أيضا معلومات مكملة من منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية .

١٤٠ - وقال ممثل مكتب الشؤون المشتركة بين الوكالات والتنسيق ، في بيانه الاستهلالي بشأن تقرير الأمين العام (E/5947) ، أن تنسيق البرامج بين المنظمات المتعددة ، الذى كان يتم بدرجة بسيطة نسبيا ، كان ضروريا في الماضي ، ولكن الحالة قد تغيرت الى حد ما على امتداد العام الماضي ، وذلك لأسباب كثيرة ، كما يتكشف مما أجرى من أعمال في اعداد التقرير ، الذى ساعد لجنة التنسيق الادارية في مهمة أساسية هي تقييم احتياجات التنسيق على نطاق المنظومة بأسرها . وأرجع قلة الاشتراك في التنسيق ، على نطاق المنظومة ، في ميدان النقل ، أساسا ، الى ان وسائط النقل الرئيسية كانت نسبيا متباينة ومنقسمة الى فئات مختلفة ، والى أن التنسيق كان أساسا بين المنظمات الاختصاصية في نمط معين من الوسائط والمنظمات التي تقدم خدمات النقل . وقد كشفت الممارسة على امتداد العام الماضي انه قد تلزم زيادة التنسيق بين المنظمات المتعددة في المستقبل ، ولاسيما بسبب الحاجة المتزايدة لدراسة احتياجات النقل العامة لأقل البلدان نموا بين البلدان النامية في اطار انمائي . وربما يكون من النافع ، كما بين في التقرير ، عقد اجتماعات مخصصة من حين الى آخر .

١٤١ - واسترعى مدير مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل الاهتمام الى عتق ولايته في مجال النقل ، والحاجة لتحقيق اللامركزية باسناد الأنشطة الى اللجان الاقليمي لكي يتسنى لها أن تؤدى دورا رئيسيا في بدء وبرمجة الأنشطة في مجال النقل ، وكذلك في تنسيق بعض الأنشطة المحددة . وأضاف قائلا ان وظائف النقل العالمية الرئيسية ينبغي أن تظل مناطة بالمركز ، ولاسيما في الاعداد لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث . وتتضمن هذه الوظائف وظائف مثل تحليل المسائل العالمية في ميدان النقل ، والبرمجة والتنسيق الفني ، وتقييم النتائج المترتبة على تكنولوجيات النقل الجديدة ، وتحديد مشاكل انشاء شبكات نقل وطنية متكاملة واتخاذ تدابير لتشجيع تطويرها ، وتعزيز التعاون الأقاليمي في مجال تطوير النقل ، وتقديم المساعدة الى اللجان الاقليمية عندما وحيثما تطلبها ، وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ونشر المعلومات .

١٤٢ - وبينما أعربت اللجنة عن تقديرها للمجموعة الواسعة من الوثائق المتاحة لاستعراضها للبرنامج الخاص بالنقل ، ولكون تقرير الأمين العام (E/5947) يقدم استعراضا نافعا للأعمال

Digitized by UNOG Library

وتحديد مشاكل انشاء شبكات نقل وطنية متكاملة واتخاذ تدابير لتشجيع تطويرها ، وتعزيز التعاون الاقاليمي في مجال تطوير النقل ، وتقديم المساعدة الى اللجان الاقليمية عندما وحيثما تطلبها ، وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، ونشر المعلومات .

١٤٢ - وبينما اعربت اللجنة عن تقديرها للمجموعة الواسعة من الوثائق المتاحة لاستعراضها للبرنامج الخاص بالنقل ، ولكون تقرير الأمين العام (E/5947) يقدم استعراضا نافعا للأعمال المستمرة في هذا الميدان ، فانها أعربت عن الأسف لعدم ايلاء المزيد من التأكيد لتحليل البرنامج . وهناك ثغرة اخرى هي عدم الاشارة الى التنسيق على الصعيد العالمي . وأعربت اللجنة عن اسفها لعدم ادراج انشطة الاونكتاد في مجال النقل في تقرير التقييم الداخلي (E/AC 51/80/Add.1) بوصفها جزءا من انشطة الامم المتحدة في هذا الميدان ، واعتبرت هذا هفوة يؤسف لها . وفضلا عن ذلك ، لوحظ انه بالرغم مما للنقل من أهمية فانه لم يدرج في جدول الأعمال العادى للمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، مما أدى الى الاهمال الحالي للأنشطة في مجال النقل متمثلا في ولاية فات اوانها وعدم وجود تنسيق فعال .

١٤٣ - ولاحظت اللجنة مع الاسف عدم قيام تقرير التقييم (E/AC.51/80/Add 1) باسترعاء الاهتمام الى عناصر البرنامج التي فات اوانها او ذات الفائدة الحدّية ، كما أكدت الجمعية العامة في الفقرة ٩ من قرارها ٣١/٩٣ . كذلك أبدت اللجنة رغبتها في أن تعرف ما اذا كانت الولاية القائمة قد انجزت ام لا ، قبل التفكير في انشاء بديل او نقطة وصل اضافية للبرنامج .

١٤٤ - ولاحظت اللجنة توجيه المجلس الاقتصادى والاجتماعي الذى يرجع الى عام ١٩٥٩ ، والذى لم ينفذ حتى الآن . وذكر ان النقل البرى هو مجال التنسيق فيه على الصعيد العالمي أقل ضرورة نسبيا ، وأن التوفيق بين البرامج يلزم اساسا على الصعيد الوطني . ولذا أوصى بأن يصبح النقل البرى من مسؤولية اللجان الاقليمية ، بما في ذلك تنفيذ برامج المساعدة التقنية التي يمولها برنامج الامم المتحدة الانمائي .

١٤٥ - وقدم ممثل البنك الدولي ، ردا على الاسئلة ، بيانا عن أنشطة البنك في ميدان النقل ، فقال ان البنك مشترك في انشطة المساعدة التقنية في مجال النقل البرى ، وكذلك تطوير اساطيل الصيد ومرافق الموانى . وبالرغم من أن ٩٠ في المائة من الاستثمار في مجال النقل في البلدان النامية تموله هذه البلدان نفسها ، فان البنك يؤدى دورا في سد الفجوة ، ولا سيما في توفير القطع الاجنبي . وتبلغ موارد البنك المستخدمة في قطاع النقل حوالي ٢٥ في المائة من مجموع موارده . وقد انفق البنك ، على امتداد الاعوام ، مبلغ ١١ر٥ بليون دولار على الانشطة في قطاع النقل .

١٤٦ - وناقشت اللجنة اجراءات التقييم التي تستخدمها الامم المتحدة . ولوحظ ان برنامج الفترة ١٩٧٤-١٩٧٥ قد وضع على نحو مخصص ، وانه يفتقر الى تحديد للاولويات ، وان مؤشرات الاداء غائبة تماما ، وانه لم تبذل محاولة للحصول على آراء المستعملين فيما أعد من دراسات .

١٤٧ - وجرت مناقشة مفصلة لدراستين اعدتهما الامانة العامة :"المتطلبات المادية لانظمة النقل في اوعية الشحن الكبيرة" (٢٨) ، و" استعمال مركبات الوسائد الهوائية في البلدان

---

(٢٨) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.73.VIII.1 .

Digitized by UNOG Library

النامية" (٢٩) . ولوحظ استخدام الخبراء الاستشاريين استخداما كبيرا ، حتى بالنسبة للدراسات التي تشكل جزءا من الأنشطة العادية للمركز . وفضلا عن ذلك ، قيل انه ينبغي ، عندما تقدم تكاليف الوثائق ، اعطاء التكلفة الكلية لا مجرد تكلفة النشر . وشكك في فائدة هذه الدراسات بالنسبة للمستعملين من البلدان النامية ، وهم المقصودون بها . وفي الوقت نفسه ، لوحظ أن الدراسات تتناول مجالات جديدة من التكنولوجيا ، وأنها جدية ومعدة اعدادا طيبا .

١٤٨ - وردا على استفسارات بشأن استطلاع آراء المستعملين ، قدّم رئيس قسم التوزيع بادارة شؤون المؤتمرات ارقاما لتوزيع النسخ على البعثات الدائمة ، والمكاتب الاقليمية للامم المتحدة ، والمكتبات الوديعة ، والاحتفاظ بنسخ في الادارة لاستخدام المسؤولين والخبراء ، والمبيعات . واثنت اللجنة على السرعة والتفصيل والدقة التي تمكن بها قسم التوزيع من تقديم هذه البيانات ، ولاحظت ايضا أن المبيعات الفعلية تناظر الى درجة كبيرة جدا التقديرات التي وضعها قسم المبيعات . وأكدت اللجنة أنه ينبغي أن تستعمل هذه التفصيلات ،التي ربطت لأول مرة بين الانتاج والدخل ، استعمالا تاما في تقارير التقييم المقبلة . واشير ايضا الى انه ينبغي المحافظة على الصلات اللازمة بين الادارات الفنية وبين شعبة الميزانية ، تسهيلا لتقييم نجاح المنشورات او فشلها .

١٤٩ - ولاحظت اللجنة ، وهي تنظر في تقرير الامين العام (E/5947) ، ان عدد الكيانات المختلفة في منظومة الامم المتحدة المسؤولة عن انشطة النقل الهامة في مجال النقل أو الانشطة المتصلة بالنقل سيكون ٢٠ ، اذا ما حسبت اللجان الاقليمية الخمس ؛ وانه يوجد أكثر من ضعف هذا العدد من هيئات تقرير السياسة التي تمارس مسؤوليات تنظيمية عن هذه الانشطة ؛ وان قطاع برنامج النقل هو من بين اكبر القطاعات في المنظومة . كذلك لاحظت ان اعداد تقرير الامين العام قد أدى الى أول اجتماع مشترك بين الوكالات اشتركت فيه جميع المنظمات المعنية تقريبا ، وانه قد وفّر فرصة للمسؤولين عن النقل لمناقشة مجالات يشتركون في الاهتمام بها ، وللاطلاع على ما يقوم به نظراؤهم في المنظمات الاخرى وفي وسائط النقل الاخرى . واخيرا ، لاحظت اللجنة ان أغلب التعاون الذى نفّذ حتى الان في ميدان النقل لم يتضمن بصفة عامة الا منظمتين او ثلاث منظمات، هي عادة تلك التي تمارس مسؤوليات تتعلق باحدى وسائط النقل (منظمة الطيران المدني الدولي ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، والامم المتحدة) ، من ناحية ، وتلك التي تقدم خدمات النقل ، مثل المنظمة العالمية للارصاد الجوية بالنسبة للتنبؤ بالجو ، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية بالنسبة للاتصالات ، ومنظمة العمل الدولية بالنسبة للتدريب ، من الناحية الاخرى .

١٥٠ - وقررت اللجنة ان تنظر في وسائط النقل الثلاث (جوا وبحرا وبرا) كل على حدة ، ثم تنظر بعد ذلك في الاحتياجات لأنشطة النقل العامة . وفيما يتعلق بالنقل الجوى ، خلصت اللجنة الى ان معظمه يقع في نطاق اختصاص منظمة الطيران المدني الدولي ، وانه لا يتطلب اهتماما خاصا .

---

(٢٩) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : E.74.VIII.2 .

Digitized by UNOG Library

١٥١ — ونظرت اللجنة في مسألة التنسيق على نطاق المنظومة بأسرها، مع ايلاء اهتمام خاص لوظائف الاونكتاد والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية .

١٥٢ — وألقى مدير شعبة النقل البحرى بالاونكتاد بيانا بشأن الترتيبات المؤسسية للاعمال المتعلقة بمسائل النقل ، وذلك تفسيرا للوثيقة TD/B/C 4/165 . وأشار الى العلاقة الوثيقة بين التجارة والانماء والنقل البحرى وغيره من وسائط النقل ، والى ضرورة اتباع نهج متكامل في تخطيط استراتيجية الانماء الاقتصادى والاجتماعي عند وضع السياسات في مجال النقل وتقييم احتياجات النقل . وشرح الحاجة للترتيبات المؤسسية على الصعيد العالمي لتناول المشاكل والسياسات المتصلة بالنقل الدولي للسلع على نحو متكامل ، بغية تسهيل التجارة العالمية ، ولا سيما تجارة البلدان النامية ، مع مراعاة اهمية النقل البحرى في سلسلة النقل الكلية . وقال ان الاونكتاد يعمل بالفعل كجهة وصل فعلية لدراسة المسائل المتعلقة بالنقل الدولي المتعدد الوسائط وبشأن المقاييس الدولية للأوعية . وفضلا عن ذلك ، فان القرارين ٩٢ (د — ٤) بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية و ٩٣ (د — ٤) بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، اللذين اتخذهما برنامج الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، دعوا ، في جملة امور ، الى اتباع نهج متكامل في دراسة مشاكل النقل .

١٥٣ — وبالنظر الى ازدياد المسؤوليات الفعلية للاونكتاد وانشطته المتصلة بسلسلة النقل وضرورة الاستمرار في القيام بها ، واعترافا بالصلة المتزايدة بين النقل البحرى ومرافق الموانى والنقل البرى عن طريق الاستخدام المتزايد للاوعية ومختلف الأشكال الاخرى لوحدنة البضائع المشحونة ، رأى انه قد آن الاوان منذ زمن للاعتراف القانوني بولاية الاونكتاد ، وهو اعتراف من شأنه ان يمكنه من أن يستجيب على نحو اكثر تنظيما ، وعلى اساس اكثر كفاءة ودواما ، الى المطالب المتزايدة المقدمة له ، بدلا من أن يستجيب على اساس مخصص ، كما هو الحال الآن . واكد انه اذا ما قام الاونكتاد بأعمال تخرج عن محيط النقل البحرى المجرد الى السلسلة الكلية للنقل ، ولا سيما الجوانب الاقتصادية والتجارية والجوانب المتصلة ، فانه لن يكون في هذا تداخل مع أعمال تجرى في هيئات اخرى في منظومة الامم المتحدة ، وانه سيتشاور مع المنظمات المختصة .

١٥٤ — وقال ممثل المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ان منظمته ، وهي معنية بوضع مقاييس دولية لتشييد السفن وتشغيلها وأمنها ، وتخفيض الآثار الضارة بالبيئة البحرية ، تحتفظ بعلاقات وثيقة مع اللجان الاقليمية والاونكتاد . وفيما يتعلق بمسألة التنسيق وانشاء جهة وصل جديدة لهذا الغرض ، قال ان منظمته لا تحبذ اى ترتيب مؤسسي جديد يستبعد هذه المنظمة . وبالرغم من انها مهتمة اساسا بالجوانب التقنية للنقل البحرى ، فان هذه الجوانب لها آثار مباشرة بالنسبة للانشطة الاقتصادية ، وذلك من خلال تأثيرها في مجالات مثل تصميم الموانى . ولا يوجد الا القليل من الازدواج بين انشطة الاونكتاد وانشطة المنظمة ، ولا ينبغي ان تؤدى اى اعادة ترتيب الى حالة تتجاهل فيها جميع المنظمات ما يلزم عمله .

١٥٥ — وقال ممثل منظمة الطيران المدني الدولي ان منظمته لم تستشر بشأن المقترحات الواردة في وثيقة الاونكتاد (TD/B/C.4/165) ، وان مركز هذه الوثيقة مازال غير مؤكد ، ومن ثم لا يمكن ان يكون لتعليقاته الا طابع اولي . وقال ان منظمة الطيران المدني الدولي تتعاون على وجه فعال مع جميع المنظمات الاخرى المعنية بالسعي للتوصل الى حلول لمشاكل ذات طابع محدد ، مثل نقل البضائع

Digitized by UNOG Library

الخطرة ، ومشاكل النقل التي تواجهها البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية ، وتسهيل اجراءات النقل . وبصفة عامة ، تفضل المنظمة هذا النهج العملي لحل مشاكل النقل على انشاء جهاز جديد للتنسيق .

١٥٦ - وقال بعض الممثلين انه لا يلزم وضع ترتيبات مؤسسية جديدة للتنسيق على الصعيد العالمي ، وان من شأنها فرض ضغط متزايد على الموارد . الا انه يلزم تحديد الولاية الحالية لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في مجال التنسيق تحديدا دقيقا . ولاحظ هؤلاء الممثلون ان مكتب الشؤون المشتركة والتنسيق بين الوكالات يتناول الجوانب الادارية لتنسيق البرنامج وانهم يعتقدون انه ينبغي لادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تناول الجوانب الفنية للتنسيق العام في مجال النقل . ولا ينبغي تفويض وظائف التنسيق بطريقة فيها تعدّ على دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا المجال . وبالرغم من انه يمكن تعزيز دور لجنة النقل البحري التابعة للاونكتاد لتمكينها من ان تتناول موضوعات مثل النقل المتعدد الوسائط فان دورها ينبغي ان يقتصر على الجوانب الاقتصادية والتجارية للنقل البحري والموانئ .

١٥٧ - وقالت وفود اخرى انه ينبغي الاستمرار في الاعمال التي يقوم بها الاونكتاد على اساس تنظيمي ، لان هذه الاعمال قد حددت بوضوح كمجال اختصاصه . ورئي كذلك انه لا ينبغي للجنة ان تكون شديدة الحساسية لمسألة الازدواج ، وانما ينبغي لها التأكيد على الوظائف ذات الفائدة الخاصة بالنسبة للبلدان النامية .

١٥٨ - وأكد ممثلا المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية والاونكتاد للجنة انه لا يوجد في الواقع ازدواج بين انشطة الهيئتين . واعترفت اللجنة بأن لكل من المنظمتين مسؤوليات منفصلة عن مسؤوليات الاخرى وان كانت تكملها ، وانهما تقومان بجهود مناظرة ، يمكن ان تكون فعالة عن طريق وجود تنسيق كاف .

١٥٩ - ورد ممثل الاونكتاد على سؤال بشأن انشطة الاونكتاد في ميدان التشريعات الدولية للنقل البحري وعلاقتها بأنشطة لجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، فقال ان المجموعة مسؤولة عن دراسة مشاكل التشريعات الدولية للنقل البحري من وجهة نظر جوانبها الاقتصادية والتجارية . وأكد وجود تعاون وثيق بين الاونكتاد ولجنة الامم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، وضرب على هذا مثالا باعداد مشروع اتفاقية بشأن النقل البحري للبضائع ، وهو موضوع مؤتمر للامم المتحدة تقرر عقده في عام ١٩٧٨ .

١٦٠ - وفيما يتعلق بالنقل الداخلي ، لاحظت اللجنة ان الولاية في هذا الميدان موزعة بين قسم النقل التابع لمركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل واللجان الاقليمية الخمس . ووافقت على وجوب زيادة تحقيق اللامركزية على نطاق واسع ، باسناد الانشطة الى المستوى الاقليمي ، نظرا لأن النقل الداخلي هو اساسا موضع اهتمام على الصعيد الوطني ودون الاقليمي والاقليمي . الا أنه اعترف بأنه ينبغي ان يترك للمركز بعض الوظائف المتصلة بالتخطيط والتنسيق العامين في مجال النقل .

١٦١ - وعند ما استعرضت اللجنة الجزء المتصل بالموضوع من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (الباب ٥ ألف ، البرنامج باء - ٣ ، البرنامجان الفرعيان ٦ و ٧) ، لاحظت

Digitized by UNOG Library

انه لم يمتثل للخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (الفصل الخامس والعشرون ، البرنامج ١ ، الفقرات ٢٠٢٠ - ٢٠٣٧) ، وأن البرنامج المقترح يبدو نتيجة لمقترحات تم التفكير فيها في المركز بعد ان ناقشت اللجنة الخطة المتوسطة الاجل في دورتها السادسة عشرة . وفسّر مدير المركز هذا فقال ان المقصود من البرنامجين الفرعيين ٦ و ٧ هو توفير مدخل لوضع استراتيجية في قطاع النقل للعقد الانمائي التالي . وقال انه يرى انه ينبغي تحقيق اللامركزية للبرامج الفرعية الخاصة بتشييد الطرق في المناطق القاحلة والنقل الريفي في البلدان النامية وذلك باسناد الانشطة للجان الاقليمية ، وانه ينبغي اعادة تخصيص الوفورات المترتبة على هذا في الموارد للمجالات ذات الاولوية العالية .

١٦٢ - وفيما يتعلق بالانشطة المقترحة للجان الاقليمية ، قال ممثل منظمة الطيران المدني الدولي انه بالرغم من وجود تعاون تام في اغلب الحالات ، فانه مازالت توجد بعض مشاكل التنسيق البارزة القليلة . وقال ان المنظمة تعمل في جميع جوانب الطيران المدني ، وفقا لمسؤولياتها الدستورية . وهي بطبيعة الحال على استعداد لمساعدة اللجان فيما يتعلق بأى مشاكل تتصل بالنقل الجوى . الا انه رأى انه لا بد من أن تستشار المنظمة قبل التخطيط لأى دراسة أو مشروع يتعلق بالنقل الجوى ، وانه ينبغي تنسيق اى اجراء في هذا الشأن معها تنسيقا وثيقا .

١٦٣ - وفيما يتعلق بالميزانية البرنامجية للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، اعلن ممثلها انه يوجد تنسيق مع منظمة الطيران المدني الدولي بشأن البرنامج الفرعي المتعلق بالنقل الجوى في منطقة البحر الكاريبي ، وانه يجرى بذل محاولات للحصول على خدمات خبير للبرنامج الفرعي للشحن الساحلي في منطقة البحر الكاريبي .

١٦٤ - وفيما يتعلق ببرنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، اثيرت اسئلة بشأن تخفيض الوظائف الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية والآثار المترتبة على هذا بالنسبة لتنفيذ البرنامج . وطلبت توضيحات بشأن البرامج الفرعية الخاصة بالوصلات الجوية مع الاقاليم الاخرى واستخدام التوابع الارضية الاصطناعية في الاتصالات . وذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا ان الهدف هو تعزيز المبادلات مع الاقاليم النامية الاخرى ودراسة استخدام التوابع الارضية الاصطناعية في الاتصالات في البلدان المختلفة ، بغية اتخاذ اجراء متابعة في فرصة مناسبة مستقبلا . ورأت اللجنة انه ينبغي للجنة الاقتصادية لافريقيا ، بالنظر الى مشاكل النقل الهائلة في افريقيا ، ان تقوم بالمزيد في هذا الميدان ، وانه ينبغي ابتكار سبيل لمساعدة اللجنة الاقتصادية لافريقيا في القيام ببرنامجها .

١٦٥ - واحاطت اللجنة علما مع التقدير بالنهج الذى تتبعه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في ادماج الجوانب الاقتصادية والتقنية للنقل البحرى في برنامج يمكن ان يساعد الاقاليم الاخرى . وقال ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ان زيادة الموارد المخصصة للمساعدة التقنية امر لازم لتنفيذ البرنامج على نحو كاف .

١٦٦ - ورد ممثل امانة الاونكتاد على سؤال بشأن المقترح الخاص بانشاء وظيفة جديدة لبرنامج الدعم الموضوعي للمساعدة التقنية ، والوارد في الباب ١١ ألف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ ، فأفاد اللجنة بأن هذه الوظيفة كانت تموّل ، أثناء الجزء الأكبر من عام ١٩٧٦ ، من موارد عامة . ولم تعد هذه الموارد موجودة ، وبالتالي اذا لم يوافق على انشاء وظيفة جديدة ، فسيكون من الصعب على أمانة الأونكتاد الاستمرار في تقديم الخدمات حسبما يلزم لهذا البرنامج الذى هو ، كما قال ، جزء لا يتجزأ من البرنامج العادى للأونكتاد في ميدان النقل البحرى .

Digitized by UNOG Library

زاى ـ البيئة

١٦٧ ـ استعرضت اللجنة البرنامج الخاص بالبيئة في جلساتها من ٤٨٢ الى ٤٨٦ ، المعقودة في ٩ و ١٠ و١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ . وكان معروضا على اللجنة ، لنظرها في هذا البرنامج ، تقرير الامين العام عن تقييم البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ : البيئة (E/AC.51/80/Add.4) وتقرير لجنة التنسيق الادارية عن تحليل انشطة منظومة الامم المتحدة في ميدان البيئة ، مع التأكيد على جوانب التنسيق (E/AC.51/82 و Add 1 و 2 ، بالانكليزية فقط) ؛ وتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن مسائل التنسيق في انشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة (A/31/227) . وكان معروضا امام اللجنة كذلك ما يتصل بالموضوع من ابواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ (٣٠) وفصول الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ (٣١) ، كما يلي : برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ١٣ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل الثامن ، البرنامج ١ ، الفقرات ٤٠٠ ـ ٤٧٢ ؛ اللجنة الاقتصادية لاوروبا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٦ ، البرنامج باء ـ ٣ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل الثامن ، البرنامج ٢ ، الفقرات ٤٧٣ ـ ٤٧٨ ؛ اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٨ ، البرنامج جيم ـ ٣ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل الثامن ، البرنامج ٣ ، الفقرات ٤٧٩ ـ ٤٨٣ ؛ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٧ ، البرنامج جيم ـ ٣ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل الثامن ، البرنامج ٤ ، الفقرات ٤٨٤ ـ ٤٨٧ .

١٦٨ ـ وفي بيان استهلالي أدلى به المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، أكد بعض الاختلافات التي تميز البرنامج عن غيره من مجالات البرنامج التي نظرت فيها اللجنة : فبرنامج البيئة برنامج متعدد القطاعات على صعيد المنظومة كلها ؛ وتكاليف امانة البرنامج تغطى من موردين ، الميزانية العادية للامم المتحدة وصندوق برنامج شؤون البيئة الذى يضطلع بنسبة ٦٤ في المائة تقريبا من مجمل تكاليف برنامج شؤون البيئة لدعم البرنامج في اطار الميزانية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ويمول جميع الانشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج شؤون البيئة . ووصف كذلك بعض المقررات التي اتخذها مجلس الادارة في دورته الخامسة المعقودة في نيروبي في الفترة من ٩ الى ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٧ ، مشددا ، بصفة خاصة ، على الاهتمام المتزايد الذى يوليه المجلس لمسائل التقييم . واضاف قائلا ان جهود التقييم السابقة ، الموجهة الى حد كبير الى تقييم أثر المشاريع المنتقاة ، ليست كافية ، وانه ينبغي توجيه الجهود في المستقبل نحو البرامج الفرعية ،

---

(٣٠) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6) .

(٣١) المصدر نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/ Corr.1-5 و Add.1) .

Digitized by UNOG Library

وينبغي ان تخطى كل المشاريع المرتبطة بذلك في اطار خطة ميزانية البرامج الفرعية المعنية . وبيّن أيضا ان مجلس الادارة قد رحب بالبرنامج المقترح في مجال المستوطنات البشرية والموئل ولاحظ اعادة صياغة الانشطة البرنامجية على اساس نتيجة الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية . وفي النهاية أجمل بايجاز مستوى العمليات الراهن والمقترح لمؤسسة الامم المتحدة للموئل وللمستوطنات البشرية .

١٦٩ — وأعربت اللجنة عن ارتياحها العام بشأن نوعية تقرير التقييم (E/AC 51/80/Add.4) بالمقارنة بالتقارير الاخرى (E/AC 51/80/Add 1-3) . ومع ذلك ، فبينما أعربت اللجنة عن بعض القلق بشأن النهج الانتقائي الذى لم تطلبه والذى استبعد مجالات هامة اخرى من اعمال برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، مثل البيئة والانماء ، وشبكة الاحالة الدولية ، وبرنامج الصناعة ، وانشطة التدريب والتعليم ، وحماية الموارد المائية وتنسيق استغلالها ، فانها لاحظت ان البرامج الفرعية ، الناجمة والاقل نجاحا على حد سواء ، قد تم اختيارها للتقييم وان النتائج كانت ايضا طيبة جدا . ولاحظت اللجنة ان الوثيقة تفتقر الى البيانات التي لاسبيل الى انكارها ، وتشتمل على احكام قيمية ، لم تدعمها الحقائق بشكل واف ، وانما وقعت على وجه أصح في نطاق اختصاص اللجنة نفسها . وفضلا عن ذلك فان منهجية التقييم التي اتبعها برنامج شؤون البيئة لا تتوافق تماما مع منهجية التقييم التى اجملها تقرير الامين العام (E/AC 51/80) ، وكان من الانفع وصفه بالتفصيل بغية توجيه اللجنة في استعراضها للبرامج الفرعية . ولاحظ المدير التنفيذى ان اتساع نطاق البرنامج حال دون عرض تقييم اجمالي في وثيقة موجزة الى حد ما . ومن ناحية اخرى ، فقد ساعد النهج الانتقائي في اجراء استعراض متعمق . كذلك لم يتوصل برنامج شؤون البيئة كلية الى منهجية تقييم لبرنامجي المستوى الاول والمستوى الثاني بسبب الصعوبات الكامنة في تقييم جمع المعلومات والانشطة الحفازة .

١٧٠ — ولاحظت اللجنة انه على الرغم من التقدم الذى احرزه برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في السنوات الماضية ، ظل يوجد في منظومة الامم المتحدة نوع من التداخل والتجزئة المفرطة في الموارد في الميدان البيئي ؛ ولهذا كان الدور التنسيقي لبرنامج شؤون البيئة حاسما . بيد ان اتساع البرنامج ظل سببا من اسباب انشغال البال ، ومن ثم تاكدت الحاجة الى مزيد من التركيز في انشطة برنامج شؤون البيئة . وعلاوة على ذلك ، وبينما احرز برنامج شؤون البيئة بعض التقدم فيما يتعلق بالوثائق ، والاتصال والمعلومات ، كانت هناك حاجة لمزيد من الجهود في تلك المجالات . ورأت اللجنة ايضا انه بسبب تخطي برنامج شؤون البيئة مرحلة " الإسنان " ينبغي أن توضح من الان اولويات البرنامج بدرجة اكبر وان تركز جهوده بدرجة أعظم .

١٧١ — وقال المدير التنفيذى انه بينما لم تحل مشكلة التداخل حتى الان حلا كاملا ، فان الموقف يتحسن بفضل ممارسات وجهود مجلس التنسيق البيئي . وتقتصر المشاريع الداخلية لبرنامج شؤون البيئة على انشطة ما قبل البرمجة او على انشطة لا يمكن لمنظمات اخرى الاضطلاع بها . وكان النهج الذى اتبعه برنامج شؤون البيئة في مسألة التركيز ، موجها بالطبع من مجلس الادارة الذى حاول ان يبقي على توازن مناسب بين المشاريع العالمية ، والاقليمية ، ودون الاقليمية ، والوطنية ؛ وبينما كان مجلس الادارة يدرك في دورته السابقة ، الطبيعة العالمية في المقام الاول لولاية برنامج شؤون البيئة ، فانه رأى

Digitized by UNOG Library

انه من الواجب ان تلقى المشاريع الوطنية اهتماما ملائما ، اذ انها تتطلب غالبا استثمارات بسيطة فحسب ويمكن ان تكون لها اثار حفّازة هامة داخل الاقاليم .

١٧٢ — ورأت اللجنة في مناقشتها للبرامج الفرعية انه سيكون مفيدا لو تم توفير المعلومات عن موارد الميزانية والموارد الخارجة عنها المخصصة لكل برنامج فرعي .

١٧٣ — وسلمت اللجنة بأن البرنامج الفرعي " مراقبة الاحوال الارضية" (وبصفة خاصة شبكة الرصد البيئي العالمية) ليس ملائما ، من وجهة نظر منهجية ؛ للتقييم بسهولة ، اذ انه في المقام الاول نظام لجمع البيانات وليس المقصود به تعديل الاتجاهات او المواقف القائمة . بيد ان اللجنة رأت انه تم احراز تقدم غير كاف في هذا المجال الذى تبرر اهميته بذل جهود مشددة . واعترف المدير التنفيذى بأن تعقد النظام نفسه جعل تنفيذه بسرعة صعبا وانه كان هناك في بدايته تفاؤل ربما كان مفرطا فيما يتعلق بالمعدل الذى يمكن ان ينفذ به البرنامج الفرعي على مر السنين .

١٧٤ — وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الخاص بالمحيطات ، وافقت اللجنة على ان عنصر البرنامج المنتقى للتقييم ، اى برنامج البحر المتوسط ، كان من الناحيتين الفنية والسياسية ، مثلا بارزا للوظيفة التنسيقية والحفزية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . وسلمت اللجنة بانه يجب ان يكون لمثل هذه التجربة اكبر اثر مضاعف ممكن عن طريق الاستخدام في اجزاء اخرى من العالم . واكد المدير التنفيذى ان يجرى استحداث برامج مماثلة في مختلف مناطق العالم . كذلك اثنت اللجنة على برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة لاعتزامه المعلن خفض مستوى اشتراكه بقدر كبير في برنامج البحر المتوسط وذلك بالسماح للدول الاطراف في اتفاقية برشلونه لحماية البحر المتوسط من التلوث ان تتولى مسؤولية سياسية ومالية مباشرة عن ادارة البرنامج الفرعي في المستقبل .

١٧٥ — وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي الخاص بالنظم البيئية للاراضي القاحلة وشبه القاحلة ، رأت اللجنة انه يعكس حالة غير مرضية من حيث ان انشطة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في هذا المجال مازالت الى حد كبير نظرية ومجزأة ولم تفض بعد الى تحسن هام في منظومة الامم المتحدة ، حيث لا يزال التداخل والافتقار الى الاتجاه الاجمالي مشكلتين واضحتين . كذلك يفتقر البرنامج الى تركيز جغرافي واضح ، على خلاف البرنامج الفرعي الخاص بالمحيطات . وربما كان المفيد لو تمكن برنامج شؤون البيئة من تحديد بضعة مجالات للمشاكل ينتج عن تركيز الجهود فيها نتائج ملموسة بقدر أكبر . واكد المدير التنفيذى ان مشكلة التنسيق في هذا الميدان واضحة للعيان لان جميع وكالات الامم المتحدة لديها بعض انشطة ذات صلة بالموضوع . واعرب عن امله في ان يعطى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتصحر ، المقرر عقده في نيروبي في الفترة من ٢٩ اب/اغسطس الى ٩ ايلول/سبتمبر ١٩٧٧ تركيزا اوضح لمثل هذه الانشطة ، وفي ان يقدم اقتراحات مفيدة لمشاريع تعاونية يمكن توقع نتائج ملموسة منها .

١٧٦ — وبناء على المعلومات المقدمة الى اللجنة ، فانها مازالت تبدى بعض تحفظات على الدور الدقيق لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في ميدان الكوارث الطبيعية . فقد لاحظت اللجنة ان مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث مكلف هو الاخر " بتنسيق وحفز"

Digitized by UNOG Library

العمل في اماكن اخرى . وكان هذا البرنامج موضوع قرار للجمعية العامة في عام ١٩٧٦ طلبت فيه موارد اضافية لدعم المكتب . وفي هذه الظروف ، توصي اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بأن يوضحا بدرجة اكثر التقسيم الدقيق للمسؤوليات بين مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وبرنامج شؤون البيئة ، عن طريق كل من الميزانية العادية للامم المتحدة وصندوق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة .

١٧٧ — وفيما يتعلق بالبرامج البيئية الاقليمية ، لاحظت اللجنة ان تقرير اللجنة الاقتصادية لاوروبا تقرير جيد . واطمأنت اللجنة الى ان برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة يتعاون مع اللجنة الاقتصادية لاوروبا وكذلك مع اللجان الاقليمية الاخرى ، وانه يعتزم تعزيز قدراتها البيئية . وقد اكد مجلس ادارة برنامج شؤون البيئة مرارا الحاجة الى وجود اقليمي قوى للبرنامج . وقد لوحظ انه يضطلع بأى تقييم حقيقي في اللجان الاقليمية ، خارج نطاق اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، ولم تقتنع اللجنة باعطاء الافضلية ، في تدبير الموظفين على الصعيد الاقليمي ، الى مرشحين من الاقاليم ؛ ففي رأيها ان الاقاليم المختلفة سوف تفيد من سياسة اكثر مرونة في تدبير الموظفين ، تيسر تدبير الموظفين المناسبين وتشجع تبادل الخبرة المفيد .

١٧٨ — وبشأن التنسيق على صعيد المنظومة (E/AC.51/82 و Add.1 و 2) ، أكدت اللجنة حقيقة ان المهمة الاساسية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة هي تأمين التنسيق المناسب لجميع الانشطة البيئية لمنظومة الامم المتحدة ، واعترفت بان التقدم قد احرز في هذا المجال بفضل ممارسات البرمجة المشتركة ، وبفضل مجلس التنسيق البيئي وشبكة جهات الوصل المستحدثة على المستوى العملي بين برنامج شؤون البيئة والوكالات المتخصصة . بيد ان اللجنة رأت ان الحالة الراهنة يمكن ان تتحسن كثيرا . ففي رأيها ان الاستنتاج الوارد في الفقرة ٢١ من الوثيقة E/AC.51/82 كان متفائلا الى حد ما ، فمع ان عملية البرمجة اداة مفيدة لادخال النظام الى مجال متشابك ومتعدد الاختصاصات ، فهي لم تسمح في الحقيقة باستعراض وتحليل عميقين لجميع الانشطة البيئية لمنظومة الامم المتحدة ، ناهيك عن تقييم مثل هذه الانشطة . وعلاوة على ذلك ، فان اللجنة ، اذ تقدر ان الصعوبات التي يحتمل ان يكون برنامج شؤون البيئة قد واجهها في تعامله مع الوكالات المتخصصة عند بدء اعماله ، قد تم حلها الى حد كبير ، فانها ترى مقررات مجلس ادارة برنامج شؤون البيئة — يجب ان تنعكس في برنامج عمل الوكالات كيما يتسنى لتأثير البرنامج ان يحدث نتائج عملية .

١٧٩ — ورحبت اللجنة بمقرر مجلس الادارة بأن يتم اعداد تقرير الحالة البيئية كل خمس سنوات وبأن يتم اجراء تحليل عميق كل سنة حول بضعة مواضيع محددة . ومن المأمول أن تقدم الوثيقة البرنامجية لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في المدى البعيد صورة كاملة للانشطة البيئية للامم المتحدة ، وان يتم توفير معلومات اكثر في تلك الوثيقة عن مجموع الموارد المخصصة للاهداف والمقاصد المبينة لبرنامج شؤون البيئة من كل من الميزانية العادية وصندوق برنامج شؤون البيئة ومن كل وكالات الامم المتحدة فمثل هذه المعلومات لن تعين مجلس الادارة في تقييمه للبرامج فحسب ، بل ان عملية جمع البيانات ذاتها سوف تساعد ايضا برنامج شؤون البيئة في مهمته للتنسيق .

Digitized by UNOG Library

١٨٠ — واوضح المدير التنفيذى ان الفقرة ٢١ لا تنطبق على جميع انشطة منظومة الامم المتحدة في الميدان البيئي ، بل تنطبق فحسب على المجالات ذات الاولوية في برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة. ولا يمكن ان ينعكس مقرر مجلس الادارة الا في برنامج عمل الوكالات المتخصصة بقدر ما توافق عليه هيئات الادارة في هذه الوكالات . بيد ان مجلس التنسيق البيئي ، بدأ يتحول الى محفل ليس فقط لتبادل الاراء بشأن الانشطة البيئية للمنظومة ، بل ايضا للتنسيق الفعلي لمثل هذه الانشطة . وقد بدأت شبكة "جهات الوصل" تثبت على نحو متزايد فائدتها كأداة للتنسيق من هذا النوع .

١٨١ — ورأت اللجنة ان الوثيقة قيد المناقشة لا تحتوى على الكثير من تحليل انشطة التنسيق على صعيد المنظومة بقدر احتوائها على بيان بوسائل اجراء مثل هذا التنسيق ، وكان من الممكن ان تصبح اكثر فائدة لو كانت قد تضمنت المزيد من الوصف لجوهر المناقشات من برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة والوكالات المتخصصة ، مع التاكيد بصفة خاصة على بعض العوامل مثل نقاط الخلاف وما ووجه من مشاكل . وعلاوة على ذلك ، فان النهج الانتقائي الذى اتبع في التقرير طرح على اللجنة نفس الصعوبة التي واجهتها في حالة التقييم . واوضح المدير التنفيذى ان النهج الانتقائي لم توافق عليه لجنة التنسيق الادارية الا بعد مناقشات كثيرة ، ولنفس الاسباب التي اثارها في حالة التقييم. وقد جرت مشاورات مع برنامج شؤون البيئة ومع البنك العالمي ، لانهما بسبب طبيعة انشطتهما ذاتها ، ليسا ملائمين للبرمجة المشتركة .

١٨٢ — وأعرب ممثلو منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية عن ارتياحهم العام ازاء الآليات التي تم تأسيسها لتحسين انشطة التنسيق لبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة مع الوكالات ، وقدموا امثلة عديدة للعمل المتضافر ، واكدوا ان تلك الآليات تسمح لبرنامج شؤون البيئة وللوكالات بالتاثير المتبادل في برامج العمل .

١٨٣ — وتطلب اللجنة موافاتها بمعلومات تفصيلية فيما يتعلق بالموارد المكرسة ، من الميزانية ومن خارجها ، للبرامج البيئية من قبل منظومة الامم المتحدة باسرها . بيد ان ممثلي البنك العالمي وشعبة شؤون الميزانية قد اشاروا في بياناتهم الى ان تحديد الجزء الذى يمكن وصفه ، في مشروع او برنامج معلوم ، بانه بيئي هو مهمة شاقة ، تستند غالبا ، في غياب المعايير ذات الصلة ، الى اختيارات اعتباطية الى حد ما ؛ وفي بعض الحالات يمكن بدقة وصف مشاريع او برامج بانها انمائية او بيئية ، وذلك يتوقف على النظرة التي ينظر بها المرء اليها . وبينما تدرك اللجنة هذه المشكلة فانها تطلب الى لجنة التنسيق الادارية بذل جهود بتحديد المكونات البيئية للبرامج وتوفير معلومات مالية عنها .

١٨٤ — وأشارت اللجنة ، اثناء نظرها في الباب ١٣ (برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، عددا من الاسئلة فيما يتعلق بما رأت أنه يمثل نسبة مئوية عالية بشكل مفرط من موارد برنامج شؤون البيئة المخصصة للاختصاصات الادارية تحت كل من الميزانية العادية والصندوق ، وزيادة عدد الوظائف العليا في ملاك البرنامج والنسبة في هذا الملاك بين وظائف الفئة الفنية والوظائف من فئة الخدمات العامة ، وهي النسبة التي ابتعدت بشكل كبير عن متوسط نسبة الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١٨٥ — وبيّن المدير التنفيذي انه ينبغي النظر الى الزيادة النسبية في عدد الوظائف العليا في امانة برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة في ضوء الدور التنسيقي للبرنامج على مستوى المنظومة ، وهو الدور الذي يتطلب موظفين من ذوي الكفاءة العالية ، ومن ثم ، من الناحية الادارية ، في مستوى عال يكفي لتمتعهم بالسلطة اللازمة للاضطلاع بهذا الدور على النحو الصحيح . وعلاوة على ذلك ، فان بعض الوظائف التي بدت للوهلة الاولى ادارية في طابعها كانت في الواقع ، في مجال ادارة الصندوق ، ليست فقط ادارية بل فنية بقدر ما تضمنت هذه الوظائف واجبات متصلة باستعراض المشروع وتقييمه وتنفيذه . وقد نتج الاختلاف بين برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة وبين الامم المتحدة من حقيقة ان البرنامج قائم في نيروبي ، مما جعل من الضروري ان تكون به وظائف من فئة الخدمات العامة ، ولو كان الوضع خلاف ذلك لما كانت هذه الوظائف مطلوبة .

١٨٦ — واعلم المدير التنفيذي اللجنة بالقرارات التي اتخذها مجلس الادارة في دورته الخامسة بشأن مسألة نقل بعض الوظائف من الصندوق الى الميزانية العادية وانشاء وظائف جديدة بالصندوق في ضوء توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . كذلك اشار الى الاقتراح الاصلي الذي ابداه الامين العام ، في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، بانشاء اساس منطقي لتوزيع النفقات بين الميزانية العادية والصندوق . ورغم ان هذا الاقتراح لم ينل موافقة الجمعية العامة فان اللجنة الاستشارية رات انه لم تعد هناك حاجة لتطبيق مبدأ النمو الصفري الذي نظّم الملاك الممول من الميزانية العادية ، وانه من الواجب ان يكون الامين العام في المستقبل حرا في اقتراح زيادات في الميزانية العادية على اساس دراسة حالات افرادية ، مع التبرير الكامل لذلك . ونتيجة لهذا ، اقترح الامين العام والمدير التنفيذي ، في تقديرات الميزانية للفترة ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، نقل ست وظائف من الفئة الفنية وست وظائف من المستوى المحلي من الصندوق الى الميزانية العادية . وبلغت هذه الاقتراحات ما نسبته ٧٫٤ في المائة من ٨٫٤ في المائة هي معدل النمو الحقيقي المبين في الباب ١٣ .

١٨٧ — وفيما يتعلق بحالة الصندوق بيّن المدير التنفيذي ان الرقم المستهدف لدورة السنوات الخمس الاولى ١٩٧٢ — ١٩٧٦ وقدره ١٠٠ مليون دولار سيتم الوصول اليه بانتهاء هذا العام . وقد ايد مجلس الادارة في دورته السابقة الهدف الذي حدده المدير التنفيذي وقدره ١٥٠ مليون دولار لدورة ١٩٧٨ — ١٩٨١ . بيد ان المدير التنفيذي أعرب عن قلقه لان ٧٠ حكومة فقط تساهم في الصندوق واعرب عن الامل في ان يرد تاييد من تلك الحكومات التي لم تساهم بعد في الصندوق علاوة على الدعم المتزايد للموارد من المساهمين الحاليين .

١٨٨ — واعربت اللجنة عن قلقها بشأن نقل الوظائف من احد المصادر الخارجة عن الميزانية ، مثل صندوق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، الى الميزانية العادية ، وهي مشكلة نشأت في اطار برامج اخرى عديدة . واتضح من الباب ١٣ — ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة انه قد يستعان بالميزانية العادية في المستقبل لدعم عدد متزايد من الوظائف في ملاك برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، بينما قد يظل عدد وظائف الصندوق نفسه في تزايد . وقد ابدى بعض القلق بشأن درجة الدعم التي ينبغي ان يتلقاها برنامج شؤون البيئة من الميزانية العادية بالمقارنة ببرامج اخرى .

Digitized by UNOG Library

١٨٩ - ومن ناحية أخرى أشير أيضا الى أن برنامج البيئة من البرامج الهامة ، على أقل تقدير بالنسبة للبلدان النامية ، والى أنه من الواجب تقديم دعم ملائم له من الميزانية العادية كيما يتسنى لبرنامج شؤون البيئة أن ينهض نهوضا فعالا بالوظائف التي عهدت اليه بها الجمعية العامة في القرار ٢٩٩٧ (د - ٢٧) . وهناك سبب آخر للقلق الذى تشعر به اللجنة ، وهو عدم توفر معلومات وافية عن أعداد وتكاليف موظفي المشاريع الممولة من صندوق برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة . ولكي يتسنى للجنة ان تنظر في الحالة في مجملها ينبغي اتاحة معلومات كاملة عن الموارد المالية والبشرية لبرنامج شؤون البيئة ، سواء كانت ممولة من مصادر من الميزانية أو خارجة عن الميزانية .

١٩٠ - وعندما نظرت اللجنة في اجزاء الميزانية البرنامجية التي تتناول البرامج البيئية للجان الاقليمية ، لاحظت بقلق الافتقار الى توازن في الانشطة البيئية بين اللجان الاقليمية ، ولكنها أعربت عن ارتياحها لما ينتويه برنامج شؤون البيئة من المساعدة في تعزيز قدرة اللجان . واعربت اللجنة عن الامل في أن يتسنى ، بمزيد من المعلومات المالية المفصلة ، توضيح الحالة فيما يتصل بتوزيع الموارد بين مختلف الاقاليم . وقد شدّد على امكان تحقيق درجة اكثر تكافؤا من اسهام هذه اللجان في ميدان البيئة .

حاء - التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية

١٩١ - نظرت اللجنة في الجلسة ٤٨٢ المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، في اقتراحات مشروع الميزانية البرنامجية بشأن التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية . وكان معروضا على اللجنة ، للنظر في هذا البرنامج ، ما يتصل بالموضوع من أبواب الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٣٢) وفصول الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (٣٣) كالتالي : (أ) ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٥ الف ، البرنامج باء - ١ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل السادس ، البرنامج ١ ، الفقرات ٥٢ - ٥٨ و ٢٢١ - ٢٨٥ ؛ و A/31/6/Add.1/Corr.3 ، الفصل السادس (البرنامج ١) و Corr.4 ، الفقرات ٢٢٤٤ - ٢٢٤٨ ؛ (ب) اللجنة الاقتصادية لافريقيا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٩ ، البرنامج جيم - ٢ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل السادس ، البرنامج ٢ ، الفقرات ٢٨٦ - ٢٩٤ ؛ (ج) اللجنة الاقتصادية لاوروبا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٦ ، البرنامج باء - ٢ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل السادس ، البرنامج ٣ ، الفقرات ٢٩٥ - ٣٠٠ ؛ (د) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٨ ، البرنامج جيم - ٢ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل السادس ، البرنامج ٤ ، الفقرات ٣٠١ - ٣٢١ ؛ (هـ) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ١٠ ، البرنامج جيم - ٢ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل السادس ،

---

(٣٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6) .

(٣٣) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1 Corr.1-5) .

Digitized by UNOG Library

البرنامج ٥ ، الفقرات ٣٢٢ — ٣٤٠ ؛ (و) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٧ ، البرنامج جيم — ٢ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل السادس ، البرنامج ٦ ، الفقرات ٣٤١ — ٣٦٠ .

١٩٢ — واقترح بعض الممثلين ارجاء الدراسة المتعمقة للبرنامج المقررة في عام ١٩٧٨ ، لأنه من المحتمل أن تؤثر نتائج اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في الطريقة التي سيضطلع بها بمهام التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية . بيد أن بعض الممثلين الآخرين لم يروا أن اعادة التشكيل تضع عقبة أمام اجراء دراسة متعمقة مبكرة لهذا البرنامج الذى يعتبر برنامجا هاما ورئيسيا .

١٩٣ — وأكّدت أهمية البرنامج ، ونظر الى مشروع البرنامج باكمله نظرة تأييد . واثار بعض الممثلين أسئلة عن الأولويات الخاصة المرتبطة ببرنامجين فرعيين — البرنامج الفرعي ٣ (الانماء والموارد الطبيعية : التنبؤات الطويلة الاجل) ، والبرنامج الفرعي ٤ (الانماء والموارد المالية) ، بصفتها نقاطا ممكنة للتقييم المتعمق في المستقبل . وأثيرت كذلك أسئلة عن مدى اعتماد مختلف البرامج الفرعية على اموال خارجة عن الميزانية ، وعن الخفض في الموارد من أجل البرامج التنفيذية ، وعن الاستخدام المتناقص للخبراء الاستشاريين .

١٩٤ — وأجاب مدير مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية بقوله أن كلا البرنامجين الفرعيين مشمول بولاية الهيئات الدولية الحكومية . وفيما يتعلق باستخدام الاموال الخارجة عن الميزانية ، اشار الى مذكرة الامين العام التي قدم فيها معلومات تكميلية عن البرامج الفرعية وعناصر البرنامج داخل البرامج واختصاصات الدعم (E/AC.51/INF.6 وCorr.1) ، والتي اظهرت أن استخدام الاموال الخارجة عن الميزانية كان يقتصر كلية تقريبا على البرامج الفرعية التنفيذية . وأوضح المدير كذلك أن الخفض في الموارد الخارجة عن الميزانية والمخصصة للبرامج الفرعية التنفيذية قد نتج عن انخفاض أموال النفقات العامة التي تحصل عليها الامم المتحدة من برنامج الامم المتحدة الانمائي . وتوقف استخدام الخبراء الاستشاريين على احتياجات العمل ، وكان يعتقد ، في ضوء التجربة الحالية ، أنه يمكن الاضطلاع ببرنامج العمل بالتخفيض المقترح في الاموال .

طاء — اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

١٩٥ — نظرت اللجنة ، في جلستها ٤٨٦ المعقودة في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، في اقتراحات مشروع الميزانية البرنامجية الخاصة بمكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات وكان معروضا على اللجنة ، عند نظرها في البرنامج ، الباب ٥ ألف ، البرنامج باء — ٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩ (٣٤) والفصل ذو الصلة من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ (٣٥) .

---

(٣٤) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6) .

(٣٥) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1 و Corr.1-5) ، الفصل السابع عشر ، الفقرتان ١٤١٤ و ١٤٤١ .

Digitized by UNOG Library

١٩٦ — وعند الاشارة الى البرنامج الفرعي ٢ ، بشأن التكنولوجيا البحرية والساحلية ، طرح سؤال مضمونه : لماذا لا يصنف العنصران ٢ — ١ و ٢ — ٣ ، وقد اتضح أن كلاهما متصل بنشر المعلومات، تحت البرنامج الفرعي ٣ ؟ أما فيما يختص بالعنصر ٢—٢ ، المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فقد اتضح أنه يتبع البرنامج الفرعي ٤ (الدعم الفني للتعاون التقني) .

١٩٧ — ولوحظ كذلك أن التعليقات التي ابدتها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات في اطار اجراء المشاورات المسبقة (انظر E/AC.51/88) ، اشارت الى الحاجة الى التنسيق ، ولاسيما فيما يتعلق بمشاريع رسم الخرائط المتكاملة ، وانشاء دائرة معلومات عن التكنولوجيا البحرية والساحلية ، ودراسة استقصائية لقدرات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، على النحو المقترح في البرنامج . وقدمت للجنة تأكيدات بان برنامج عمل مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات تمت صياغته بالتشاور مع اليونيسكو وذلك سعيا الى التكامل . وفيما يتصل بمعدل النمو الاعلى من المتوسط والموصى به للبرنامج ، طرح سؤال عما اذا كان طلب وظيفة اضافية من وظائف الميزانية العادية قد تم توقعا لنتائج مؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار أم لا . وطلب توضيح لمعنى العبارة الواردة في الباب ٥ — ألف ، الفقرة ٥ الف — ٣٠ والتي تقول : " لا توجد هيئة لتقرير السياسة بالنسبة لهذا البرنامج " ، والعبارة " يوفر مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات اعمال الامانة للجنة الفرعية المعنية بالشؤون البحرية والتابعة للجنة التنسيق الادارية " .

١٩٨ — واشار رئيس مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، في معرض رده على الاسئلة المثارة ، الى أن الانشطة المترابطة فيما بينها والمقترحة بموجب البرنامج الفرعي٣ (التكنولوجيا البحرية والساحلية) تخص موضوعا متخصصا جدا ، وانها تتم بناء على طلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولهذا السبب ، لم تدرج تحت البرنامج الفرعي ٣ (نشر المعلومات) الذي يعتبر ذا نطاق أعم ، أو في حالة العنصر ٢—١ ، تحت البرنامج الفرعي ٤ الذي يعتبر مختصا بالتعاون التقني فقط .

١٩٩ — وأشار الى أن كلمة " متخصصة " قد حذفت من الاشارة الى أجهزة تقرير السياسة للبرنامج . وفي الحقيقة تلقى برنامج اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات تفويضه التشريعي من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ويقدم تقاريره اليه .

٢٠٠ — وأوضح ان تبرير انشاء الوظيفة الاضافية يستمد من الحاجة الى توفير المعلومات والتحليلات عن المعادن المحتملة في قاع البحار التي ستتيح اثراء مختلف نماذج الاقتصاد العالمي ، وان كان قد أكد أن المكتب لا ولن يستطيع أن يشغل نفسه ببناء النماذج .

٢٠١ — ويعمل مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات حاليا بوصفه امانة اللجنة الفرعية للشؤون البحرية التابعة للجنة التنسيق الادارية ، بمقتضى الصلاحيات الجديدة التي اعتمدتها اللجنة الفرعية في دورتها السابعة عشرة ، والتي أنيطت فيها هذه المهمة بادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وكان الاضطلاع باعمال الامانة ، من قبل ، يتم على أساس التناوب ، وهي ممارسة كان من الصعب الابقاء عليها مع نمو انشطة اللجنة الفرعية ومسؤولياتها .

٢٠٢ — وقال رئيس مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات ، في معرض رده على أسئلة عن الموارد الخارجة عن الميزانية ، أن الوظيفة الاضافية التي ستنشأ برتبة ف — ٤ والخارجة عن الميزانية

Digitized by UNOG Library

ستخصص للتعاون التقني ، الذى يعتبر مكونا صغيرا من المكونات داخل البرنامج ، والذى يستهدف الدعم المباشر للمشاريع الوطنية والاقليمية التي تنفذها الحكومات لانماء المناطق الساحلية .

٢٠٣ — وازاء تشابك وتنوع كثير من المسائل المعالجة في اطار البرنامج ، فان الحاجة ماسة الى الخبرة الفنية الاستشارية في مجالات منتقاة . وبين أن مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات يخدم رئيسين . فبالاضافة الى المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، يطلب اليه اعداد مذكرات ودراسات اعلامية لمؤتمر الامم المتحدة لقانون البحار وللجنته الاولى على وجه التحديد . وطالما ظل المؤتمر قائما ، فانه يتعين توجيه قدر من موارد البرنامج المخصصة للبرنامج الفرعي ٣—١ المتعلق بمعادن قاع البحار ، لتلبية حاجات المؤتمر . وعلاوة على ذلك ، فان المكتب يتعاون أيضا على نحو وثيق مع مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، الذى منح تفويضا عاما في ميدان المعادن . بيد ان العمل قسّم بحيث يغطي المركز مصادر المعادن الموجودة في الارض بينما يغطي مكتب اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات مصادر المعادن الموجودة في المحيطات . وسوف ينطبق هذا التقسيم ، على سبيل المثال ، عند الاستجابة لما طلبته لجنة الموارد الطبيعية في دورتها الاخيرة من اجراء دراسة عن النيكل .

Digitized by UNOG Library

ياء - الادارة العامة والمالية

٢٠٤- نظرت اللجنة في مشروع المقترحات البرنامجية المتعلقة بالادارة العامة والمالية في جلستيها ٤٨٦ و ٤٨٧ وكان أمام اللجنة ، للنظر في البرنامج ، الابواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٣٦) ، والفصل ذو الصلة من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ (٣٧) وذلك على النحو التالي :

(أ) ادارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية ، الأمانة العامة للامم المتحدة : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٥ ألف ، البرنامج باء ٦ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل التاسع والعشرون ، البرنامج ١ ، الفقرات ١٥٥٩-١٥٩٩ ، على النحو المعدل بالتصويبين ٣ ، ٤ ؛

(ب) اللجنة الاقتصادية لافريقيا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٩ ، البرنامج جيم ١٠ ؛ الخطة المتوسطة الاجل (A/31/6/Add.1/Corr.3) ، الفصل التاسع عشر ، البرنامج ٢ ، الفقرات ١٦٠٠-١٦٠٧ جيم ؛

(ج) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ١٠ ، البرنامج جيم ٩ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل التاسع عشر ، البرنامج ٣ ، الفقرات ١٦٠٨-١٦١٥ ؛

(د) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٧ ، البرنامج جيم ١٠ .

٢٠٥- واستفسرت اللجنة عن الأساس الذى اختيرت عليه الدراسات التي تضمنها البرنامج . وأوضح ممثل شعبة الادارة العامة والمالية بالأمانة العامة للامم المتحدة ان هذه الدراسات نشأت عن التوصيات والمقررات التي اتخذتها الهيئات الادارية بما في ذلك المجلس الاقتصادى والاجتماعي ولجنة البرنامج والتنسيق ؛ كما انبثقت عن الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨-١٩٨١ ، على نحو ما اعتمدته اللجنة في دورتها السادسة عشرة . وقد عقد فريق خبراء مخصص لبرنامج الامم المتحدة للادارة العامة والمالية اجتماعات دورية بغرض بحث البرنامج . وتم اقرار آخر ما اتخذه من توصيات في قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٧ (د - ٥٩) .

٢٠٦- وبينما اعترفت اللجنة بأهمية البرنامج ، ورحبت بوجهته الانمائية ، فقد أعربت عن أسفها لنقص المعلومات المقدمة عن المحتوى التقني لعناصر البرنامج ، وطرحت أسئلة عن فائدة الخبراء الاستشاريين ، ودرجة اعتماد الشعبة على الأعمال التي تضطلع بها الهيئات الاكاديمية والنظر في الانشطة التي تقوم بها مختلف الوكالات المتخصصة . ولاحظت اللجنة كذلك أن مقترحات الميزانية البرنامجية تتضمن العديد من العناصر البرنامجية الجديدة التي لم تنل حظا كافيا من الشرح .

---

(٣٦) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/32/6) .

(٣٧) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/31/6/Add.1 و Corr.1 5) .

Digitized by UNOG Library

٢٠٧ — وتأكد للجنة ان الشعبة تعمل مع وحدة التفتيش المشتركة بغية استحداث مؤشرات للأثر. وأبلغت اللجنة ان الشعبة تحاول التركيز على الدراسات العملية التي ستستفيد منها البلدان النامية مباشرة ، ذلك انها ستساعدها في دعم مقوماتها الهيكلية الادارية والمالية الوطنية .

٢٠٨ — وأعربت اللجنة عن تطلعها الى استعراض البرنامج على نحو متعمق في دورتها الثامنة عشرة .

كاف — الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية

٢٠٩ — نظرت اللجنة في جلستها ٤٨٧ في مشروع مقترحات الميزانية البرنامجية المتعلقة بالانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية . وكان امام اللجنة ، للنظر في البرنامج ، الابواب ذات الصلة من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨—١٩٧٩ (٣٨) والخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ (٣٩) ، وذلك على النحو التالي :

(أ) ادارة الشؤون الاجتماعية والاقتصادية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٥ ألف ، البرنامجان باء ٨ و ٩ ؛ الخطة المتوسطة الاجل (A/31/6/Add.1/Corr.3) ، الفصل الثاني والعشرون ، البرنامج ١ ، الفقرات ١٧٣٣ — ١٨٠٨ ؛

(ب) اللجنة الاقتصادية لافريقيا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٩ ، البرنامج جيم ١٢ ، الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل الثاني والعشرون ، البرنامج ٢ ، الفقرات ١٨٠٩— ١٨٢٣ ؛

(ج) اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٨ ، البرنامج جيم ٨ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل الثاني والعشرون ، البرنامج ٣ ، الفقرات ١٨٢٣ — ١٨٤٣ ؛

(د) اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ١٠ ، البرنامج جيم ١١ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل الثاني والعشرون ؛ البرنامج ٤ ، الفقرات ١٨٤٤ — ١٨٥٩ ؛

(هـ) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادى : الميزانية البرنامجية المقترحة ، الباب ٧ ، البرنامج جيم ١٢ ؛ الخطة المتوسطة الاجل ، الفصل الثاني والعشرون ، البرنامج ٥ ، الفقرات ١٨٦٠ — ١٨٧٣ .

---

(٣٨) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/32/6) .

(٣٩) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف ، (A/31/6/Add.1 و Corr.1 5) .

Digitized by UNOG Library

٢١٠ — ولفت الرئيس انتباه اللجنة الى حقيقة أن البرنامجين الفرعيين ٤ (ادماج المرأة في عملية الانماء) و ٥ (الصكوك الدولية المتعلقة بمركز المرأة) قد حظيا بنمو يزيد على المتوسط بسبب وجود الكثير من الانشطة المطلوبة فيما يتعلق بعقد الامم المتحدة للمرأة والانماء . وقد اعترف الامين العام بما يرتبط بهذه الانشطة الاضافية من احتياجات في الموارد وذلك بأن خصص أربع وظائف اضافية للمساعدة المؤقتة من الفئة الفنية ووظيفتين من فئة الخدمات العامة في عام ١٩٧٧ . بيد أن التقيد بتطبيق معدل النمو المرسوم لن يسمح بالاحتفاظ الا بوظيفتين من الفئة الفنية في ١٩٧٨/١٩٧٩ .

٢١١ — وناقشت اللجنة باستفاضة كبيرة الحاجة الى خفض البرامج الفرعية أو الانشطة الاخرى التي اقترحت لها معدلات نمو تقل عن المتوسط . ويمكن اعادة توزيع الموارد التي ستصبح متاحة بهذه الكيفية لدعم البرامج الفرعية ذات معدلات النمو التي تتجاوز المتوسط . وأشار ممثل مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية بالامانة العامة للامم المتحدة الى انه على الرغم من القيام بمحاولة في هذا الاتجاه فقد تبين ان من العسير اجراء خفض في مجالات البرنامج التي لم تحظ بأى نمو خلال فترتي السنتين الماضيتين وان كانت لها توجيهات تشريعية واضحة لانشطة معينة في ميادين مثل الانماء الاجتماعي ، والتكامل والرعاية الاجتماعيين ، ومنع الجرائم ومكافحتها . وردا على استفسارات من اعضاء اللجنة حول طبيعة السند التشريعي لتلك الانشطة ، ذكر انه ، فضلا عن قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فقد تم تقديم الانشطة المقترحة في الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١ مقرونة بالسند التشريعي ذى الصلة .

٢١٢ — ووافقت اللجنة على انه يتعين عليها ، عند تقييمها للبرنامج مع غيره من البرامج في عام ١٩٧٨ ، ان تستعرض بتعمق مسألة السند التشريعي بغية تقرير الاولويات فيما بين الانشطة التي يجرى اقتراحها بموجب كثير من القرارات المختلفة . وهنا عمد عدد من اعضاء اللجنة الى الاعراب من جديد عن تأييدهم لاهداف البرنامج ، الا انهم قالوا انهم يرون انه ينبغي القيام ، في وقت تعاني فيه الميزانية نقصا في الموارد ، باتخاذ تدابير لمحاولة البقاء داخل نطاق معدلات النمو النسبية التي أقرتها الجمعية العامة .

٢١٣ — وطرح عدد من الوفود اسئلة عما اذا كان هناك ازدواج في الجهد بين العمليات التي تضطلع بها جنيف والمقر . وذكر ممثل مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية ان شعبة الشؤون الاجتماعية تقوم ، رغم انها فرع من فروع مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية ، بأعمال كذلك لصالح مركز التخطيط الانمائي والاسقاطات والسياسات الانمائية ، وتضطلع ببرامج دعما للتوجيه العام للمراكز الكائنة في المقر ، في حين انها تخدم الدول الاوروبية بدلا من كونها وحدة للشؤون الاجتماعية داخل اللجنة الاقتصادية لاوروبا . وتم تأكيد ان الاعمال التي تضطلع بها شعبة جنيف تكمل اعمال المراكز الكائنة في المقر وأنه لا يوجد ازدواج أو تعارض بينها . وفي هذا الصدد أحاطت اللجنة علما بالنقل المنتظر لمركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية ، مع فرعه بجنيف ، الى فيينا ، في وقت ما في أوائل عام ١٩٧٩ . ورأى بعض المندوبين ان الخطوة الوشيكة من شأنها القضاء على أى احتمال للتداخل ، بل وقد تسفر كذلك عن بعض الوفورات ، ذلك انه تم بلوغ وفورات الانتاج الكبير لدى دمج بعض الانشطة مثل برامج الشباب .

Digitized by UNOG Library

٢١٤ـ وثمة نقطة تواترت أيضا عدة مرات لدى استعراض البرنامج ، وتتعلق بالزيادة في برنامج السفر المقترح . وذكر ممثل معهد الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية انه بالرغم من وجود زيادة ما في برنامج السفر ، فقد رؤى ان هذا الامر يعتبر ضروريا بالنظر الى الدور الذى طلب من المركز الاضطلاع به في تنفيذ عقد الامم المتحدة للمرأة والانماء علاوة على المجالات الاخرى مثل أنشطة الشباب والتأهيل . فعليه ان يقوم بمثابة عامل تشجيع ومساعدة في تعزيز مصلحة المرأة والفئات الاخرى التي تفتقر الى المناعة في منظومة الامم المتحدة بكاملها وفي كل من البلدان النامية والمتقدمة النمو . وقد كان من الضرورى ان تطرأ زيادة ما على برنامج السفر من اجل الاضطلاع بتلك المسؤولية على نحو فعال . ومع ذلك فان نسبة تكاليف السفر الى اجمالي تكاليف الموظفين مساوية لها في البرامج الاخرى .

٢١٥ـ وتم كذلك تأكيد انه ينبغي بذل كل جهد ، عند انتقاء الخبراء الاستشاريين والخبراء ، لضمان حصول الافراد من البلدان النامية على الاولوية في الاهتمام . واكد ممثل مركز الانماء الاجتماعي والشؤون الانسانية للجنة ان المركز يختار الغالبية العظمى من الخبراء والخبراء الاستشاريين من البلدان النامية .

٢١٦ـ وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ١ (المشاركة الشعبية والتنمية المؤسسية) التمست اللجنة توضيحا بشأن العلاقة بين عناصر البرنامج المتعلقة بالانماء الريفي والمشاركة الشعبية ، وأنشطة منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في ميدان الاصلاح الزراعي وانشطة البنك الدولي في ميدان الانماء الريفي . وتم التوضيح بان المركز يركز في هذه الحالات ، كما يركز في الحالات الأخرى مثل رعاية العمال المهاجرين ،على الجوانب الاجتماعية للبرامج ، اى على رعاية الافراد والفئات المعنية ، في حين ان الوكالات المتخصصة تميل الى التركيز على القضايا من وجهة نظر قطاعية . ويوجد ، في كل حالة ، تنسيق نشط بين المركز وسائر المنظمات وبوجه خاص في الاعمال المتعلقة بالانماء الريفي . بيد ان اللجنة أيدت تحفظات ازاء الافتقار الى الوضوح في الاهداف الواردة في البرنامجين الفرعيين ١ ـ ١ (مبادى توجيهية وتوصيات لتعزيز المشاركة الشعبية في الانماء) و ١ ـ ٢ (تقديم معلومات الى الحكومات والهيئات الدولية الحكومية عن دور ووظائف المنظمات ذات المقار المحلية في الانماء الريفي) . ورأت اللجنة ان بالامكان اعادة توزيع الموارد من هذين البرنامجين الفرعيين على البرنامج الفرعي ٤ وعلى البرامج الاخرى ذات الاولوية العالية .

٢١٧ـ وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (خدمات للتكامل والرعاية الاجتماعيين) فقد لوحظ ان تركيز معظم عناصر البرنامج ينصب على توفير مبادئ توجيهية للدول الاعضاء . وأعربت اللجنة عن شكها في فائدة مثل هذه المبادئ التوجيهية التي لا يمكن تطويرها على نحو يحوز رضاء جميع الحكومات وقيل ان الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨١ التي استخدمت كأساس للميزانية البرنامجية المقترحة ، تقضي باستحداث مثل هذه المبادئ التوجيهية ، الا انه قد يجرى النظر في صيغ مختلفة على ضوء تعليقات اللجنة .

٢١٨ـ وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣ (منع الجرائم ومكافحتها) أعرب احد الممثلين عن خشيته من أن تكون المبادئ التوجيهية المقترحة التي سيجرى استحداثها بموجب البرنامج الفرعي ٣ ـ ٤

Digitized by UNOG Library

(منح المصنف ومكافحته)ذات طابع اكاديمي ، مع انه ينبغي في المقام الأول حلها على الصعيد الوطني .

٢١٩- وقال احد الممثلين ، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٤ (ادماج المرأة في عملية الانماء) ، انه يرى انه ينبغي الا يتم توفير الموارد للبرنامج الفرعي ٤ - ٥ (التخطيط بشأن صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة والاشراف عليه وتقديم التقارير عنه) من الميزانية العادية بل ينبغي تمويلها من صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة . وأوضح ممثل المركز ان اللجنة الاستشارية التي انشأتها الجمعية العامة لاسداء المشورة بشأن عمليات الصندوق لا تحبذ تمويل وظائف من هذه الاموال المحدودة .وأكد ، في نفس السياق ، ان الاعمال التي يجرى الاضطلاع بها بموجب البرامج الفرعية الاخرى تكفل دعم الاعمال المتعلقة بتقدم المرأة وتتكامل معها .

٢٢٠- وقال احد الممثلين ، فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦ (مشاركة المرأة في التعاون الدولي وفي الحفاظ على السلم) ، انه يرى ان الموارد المقترحة المخصصة لهذا البرنامج الفرعي ليست كافية .

٢٢١- ولاحظت اللجنة ، فيما يتعلق ببرنامج اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ان غالبية عناصر البرنامج تتعلق باعداد الدراسات . وعلى الرغم من عدم امكانية التحقق من طبيعة مثل هذه الدراسات فقد اعربت اللجنة ، مع ذلك ، عن الامل في ان تكون ذات اتجاه عملي .

لام - المراقبة الدولية للمخدرات

٢٢٢- نظرت اللجنة في جلستها ٤٨٨ في مشروع مقترحات الميزانية البرنامجية المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات الواردة في الباب ١٤ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ (٤٠) . وكان امام اللجنة كذلك الفصل ذو الصلة من الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (٤١) .

٢٢٣- وتم أيضا استرعاء انتباه اللجنة الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٨١ (د - ٦٢) ، الذي تنص الفقرة ٢ منه على ما يلي :

" ويوصي بأن تكفل لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة اعتماد الموارد اللازمة للمراقبة الدولية للمخدرات في الميزانية العادية للامم المتحدة مع وضع اهمية هذا البرنامج في الاعتبار " .

---

(٤٠) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/32/6) .

(٤١) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف ، (A/31/6/Add.1 و Corrl 5) .

Digitized by UNOG Library

٢٢٤- وتركزت المناقشة حول معدل النمو في البرنامج الذى كان اعلى من المستوى " دون المتوسط " الذى أقرته الجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣ .

٢٢٥- واعرب بعض الممثلين عن تأييدهم القوى لمقترحات الميزانية بسبب أولوية البرنامج وبسبب زيادة حجم العمل في الامانة العامة اثر دخول اتفاقية ١٩٧١ الخاصة بالمؤثرات العقلية حيز النفاذ في آب/اغسطس ١٩٧٦ .

٢٢٦- وأعرب ممثلون آخرون عن قلقهم لقيام الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعي بتغيير معدل النمو الذى اقرته الجمعية العامة . كما اعربوا عن رأيهم بأنه ما لم توضع مقررات الجمعية موضع التنفيذ فان ذلك سيؤدى الى انتهاك مثل هذه المقررات دون ما ضابط . وبالرغم من تسليمهم بأهمية البرنامج ، ذكروا انه ينبغي الاضطلاع بالانشطة في هذا الميدان في حدود معدل النمو المعتمد . واقترحوا ، فضلا عن ذلك ، انه ينبغي التقيد بمعدل النمو المعتمد ، وانه ينبغي ان تنظر اللجنة ، بعين العطف ، في أمر اعتماد موارد اضافية اثناء استعراضها للبرنامج في المرة المقبلة .

٢٢٧- للاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها أنظر الفقرتين ٢٧ و ٢٨ من الفصل الأول .

ميم - حقوق الانسان

٢٢٨- نظرت اللجنة في جلستها ٤٨٨ في مشروع المقترحات البرنامجية المتعلقة بحقوق الانسان . وكان امام اللجنة ، للنظر في البرنامج ، الباب ١٨ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ - ١٩٧٩ (٤٢) والفصل ذو الصلة من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ - ١٩٨١ (٤٣) .

٢٢٩- وأعرب معظم الممثلين عن الاسف لاقتراح معدل نمو للبرنامج يبلغ ٢,٤ في المائة ، وهو ما يزيد كثيرا على معدل النمو " دون المتوسط " المحدد لفترة السنتين الذى أوصت به اللجنة في دورتها السادسة عشرة وأقره المجلس الاقتصادى والاجتماعي في القرار ٢٠١٩ (د - ٦١) والجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣ . وشددوا على الحاجة الى مواصلة البرنامج على نحو فعال في حدود الموارد المتاحة .

٢٣٠- وطرح عدة ممثلين أسئلة حول تحديد السند التشريعي لبعض البرامج والبرامج الفرعية الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة . وأعربوا عن الرغبة في الحصول على ايضاح عما يبدو من وجود ازدواج في بعض الانشطة .

---

(٤٢) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف (A/32/6/Add.1) .

(٤٣) المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقم ٦ ألف ، (A/31/6/Add.1 و Corr.1) الفصل العاشر ، الفقرات ٦٠٢ - ٦٦٣ .

Digitized by UNOG Library

٢٣١- وانتقد بعض الممثلين اقتراح زيادة الاحتياجات من الموظفين للاضطلاع بالمسؤوليات الجديدة، والذى اتخذ أساسا لمعدل النمو المقترح لفترة السنتين ومقداره ٢,٤ في المائة . وذكروا ان مدى الطلبات الموجهة الى شعبة حقوق الانسان نتيجة لدخول العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية حيز النفاذ في آذار/مارس ١٩٧٦ لم يقدر بعد على نحو واضح . واقترح اجراء دراسة تقنية مفصلة عن فعالية البرنامج ، بالقياس بتكاليفه ، ربما بمشاركة وحدة التفتيش المشتركة . وذكرت عدة وفود انه ليس ثمة مبرر لاقتراح نقل وظائف من المساعدة المؤقتة الى وظائف دائمة . وان هذا يمثل في حقيقة الامر زيادة خفية في الميزانية المقترحة لفترة السنتين القادمتين .

٢٣٢- للاطلاع على استنتاجات اللجنة وتوصياتها أنظر الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من الفصل الأول .

نون - اجراءات البرمجة والخطة ودورة الميزانية

٢٣٣- واجهت اللجنة خلال الدورة السابعة عشرة ، كما جابهت في دورات سابقة ، صعوبات في معالجة المقررات المنبثقة عن اجهزة وضع البرامج ، مثل اللجان الاقليمية أو مجلس الانماء الصناعي أو مجلس التجارة والتنمية ، التي اجتمعت بعد وضع الميزانية في صيغتها النهائية . كما واجهت صعوبة أخرى من النوع نفسه فيما يتعلق باقتراحات الميزانية البرنامجية التي لم تدرج في الخطة والتي لم يصدر حتى اذن ببعضها من قبل احدى الهيئات الادارية . وقد أكد قرار الجمعية العامة ٣١/٩٣ اجراءات التخطيط البرنامجي والميزانية التي استحدثت في العامين الماضيين . وتقتضي هذه الاجراءات بأن تمر جميع الاقتراحات البرنامجية ، باستثناء فئة واحدة ، بسلسلة متعاقبة من خطوات البرمجة القياسية :

الخطوة ١ : دمج الخطة المتوسطة الاجل المقترحة في استراتيجية برنامج فرعي . ويقتضي هذا الأمر وجود سند تشريعي ، وهذا السند يجب ان يكون قرارا للجمعية العامة أو المجلس الاقتصادى والاجتماعي أو لجنة اقليمية أو مجلس الانماء الصناعي أو مجلس التجارة والتنمية أو أية هيئة ادارية أخرى ؛

الخطوة ٢ : اعتماد الاستراتيجية المقترحة أو تعديلها من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة استنادا الى مشورة مسداة من لجنة البرنامج والتنسيق ؛

الخطوة ٣ : ترجمة استراتيجية الخطة المتوسطة الاجل الى أنشطة على مستوى عناصر البرنامج تتكون منها السنتان الاوليان من استراتيجية الخطة المعتمدة ، وصياغتها على اعتبار أنها مقترحات للميزانية البرنامجية ؛

الخطوة ٤ : اعتماد الجوانب البرنامجية للميزانية أو تعديلها من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة استنادا الى مشورة مسداة من لجنة البرنامج والتنسيق .

٢٣٤- والاستثناء الوحيد لهذا الاجراء الذى نصت عليه الجمعية العامة في القرار ٣١/٩٣

Digitized by UNOG Library

هو في حالته نشوء " حاجة ملحة تقرر الجمعية العامة انها مما لا يمكن التنبؤ به " وحتى في هـــذه الحالة يفهم ضمنا وجود اجراء يتقضي ان تشهد الجمعية العامـة بوجـود حاجـة ملحـة مما لا يمكن التنبـؤ به .

٢٣٥ــ وثمة حاجة الى اجراء ما من هذا النوع والى تعريف دقيق من هذا القبيل للاستثناءات مـن ذلك الاجراء ، اذا كان الاضطلاع بأى تخطيط برنامجي في الامم المتحدة ليكلل بالنجاح . اذ بدونه ستواجه المنظمة برامج تشمل عددا كبيرا من المشروعات المختلفة التي لا تكون ، في كثير من الحالات، متسقة على هيئة برامج فرعية موجهة نحو هدف واحد ، والتي يستبعد ان تكون مرتبطة بجهود حجمها يكفي لان يخلف أثرا ملموسا على مشكلة عالمية أو اقليمية .

٢٣٦ــ بيد أن هناك عددا كبيرا من المقترحات الصادرة عن مختلف الهيئات الفرعية بشأن برامـج تكميلية لتلك البرامج المدرجة في الخطة أو الميزانية . وهذه المقترحات ناجمة عن قرارات صـادرة عن الهيئات الفرعية بعد صياغة الخطة أو الميزانية .

٢٣٧ــ ويعني تسلسل خطوات البرمجة القياسية عادة انقضاء مهلة سنتين بين صدور قرار يدعو الى اتخاذ تدبير جديد (لا يستقيم في استراتيجية أى برنامج فرعي قائم) والشروع في انفاق أموال عليه ، بيد انه اذا ما صدر القرار الذى يدعو الى اتخاذ التدبير الجديد بعد وضع الخطة في صورتهـا النهائية مباشرة ، فان التسلسل قد ينطوى ، اذا ما اتبع بدقة ، على تأخير يصل الى أربع سنوات ، وفي هذا الصدد ، ذكر مدير مكتب وكيل الامين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ان ادارتـه قد واجهت مشكلة الاستجابة الى تطورات جديدة تتطلب اجراء تعديلات في انشطتها بغية ضمـان ان تظل تدابيرها واستجاباتها ذات صلة بالموضوع . وقال انه يرى ان الامر يقتضي تأمين قدر ما من المرونة بغرض ضمان الا ينشأ اطار على درجة من الجمود تتعرقل معها الاجراءات في الميدانـين الاقتصادى والاجتماعي .

٢٣٨ــ ومن الواضح ان ذلك قد أوجد معضلة حقيقية : فاما ان يتبع التسلسل القياسي ، فتحدث تأخيرات بالغة ، أو يتقوض هذا التسلسل . وبناء على ذلك يجب التماس حل يكفل الحفاظ علـى اتساق عملية البرمجة على النحو الذى أرسته الجمعية العامة ، وفي الوقت ذاته يضفي على هـذه العملية ، مايلزم ، على الاقل ، من مرونة تسمح للمنظمة بأن تتكيف مع بيئته تتغير بسرعته دون الاضرار بنوعية التخطيط والبرمجة . وحرصا على التزام الجانب العملي فمن الضرورى ، تبعا لذلك ، ان تنظم المقترحات الاضافية من هذا القبيل على هيئة نوعين من التدفقات ، بحيث يوجه أحد هذين التدفقين للمقترحات وفقا لاجراءات البرمجة القياسية وبحيث يتبع التسلسل العادى للبرمجة على نحو ما ورد وصفه في الفقرة ٢٣٣ . أما التدفق الآخر للمقترحات فيجرى بحثه تحت فئة الاستثناءات على النحو المشار اليه في الفقرة ٢٣٤ . ومن المفروض ان هذه المقترحات وحدها هي التي ستدخل ضمن تلك الفئـة التي ترى الهيئة الرئيسية الواضعة للبرنامج أنه هناك بصددها " حاجة ملحة مما لا يمكن التنبؤ به "، وأن الهيئة الادارية تؤيد هذا الوصف .

٢٣٩ــ وترى اللجنة ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة قد يرغبان في النظر فـي هذه المشاكل بغية توفير الوسائل المؤسسية المناسبة لحلها . وقد يكون أحد النهج المؤدية الـى

Digitized by UNOG Library

ايجاد مثل هذه الوسائل هو احداث تزامن أفضل بين اجراءات التخطيط والبرمجة وجداول اجتماعات مختلف الافرقة الدولية الحكومية وأفرقة الخبراء المعنية بهذه العملية . بيد ان التجربة قد أثبتت ان التزامن الكامل نادرا ما يكون أمرا ممكن التحقيق لمجموعة من الاسباب المعروفة تماما . وفضلا عن ذلك فان هذا النوع من التزامن لن يحل في حد ذاته مشكلة مواءمة الاحتياجات اللازمة للتجديد البرنامجي أو لاحداث تغيير في اطار الخطة والميزانية المعمول بهما حاليا .

٢٤٠ - ولذا ينبغي استكمال الجهود الرامية الى تحسين التزامن في جداول المؤتمرات والبرمجة بتغيير وسائط العمل في الاجهزة التي تقع مسؤوليتها الرئيسية في الاجراءات البرنامجية والتخطيطية . وقد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ادماج التدفق الثاني للمقترحات ، المشار اليه في الفقرة ٢٣٨ ، في الخطة دون استعراض مسبق من قبل أجهزة البرمجة الفرعية التابعة لهما ، أو قد يودان ان يسندا ، الى هذه اللجنة ، مهمة اجراء مثل هذا الاستعراض خلال دورة مستأنفة عقب اختتام الدورة الصيفية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل انعقاد الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

رابعا - تقارير لجنة التنسيق الادارية ، والوكالات المتخصصة ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٢٤١ - قررت اللجنة في جلستها التنظيمية (الجلسة ٤٥٧) ، المنعقدة في ٩ أيار/ مايو ١٩٧٧ ، أن تنظر في تقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (البند ٦ من جدول الأعمال) ، والاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية (البند ٧ من جدول الأعمال) ، وذلك في سياق نظرها في البند ٥ من جدول الأعمال (تقارير لجنة التنسيق الادارية) .

٢٤٢ - وقد نظرت اللجنة في هذه البنود في جلساتها من ٤٧٧ الى ٤٨٢ . وكان معروضا على اللجنة ، للنظر في هذه البنود ، فيما يتصل بالبند ٥ ، التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧ (E/5973) ، وتقرير لجنة التنسيق الادارية عن المشاورات المسبقة بشأن وثائق تخطيط البرامج (E/AC.51/85) ، وتقرير من لجنة التنسيق الادارية عن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (E/AC.51/86) ؛ وفيما يتصل بالبند ٦ ، الموجزات التحليلية لتقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية(5958 - E/5948) ؛ وفيما يتصل بالبند ٧ ، رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧ وموجهة من رئيس لجنة التنسيق الادارية الى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق (E/AC.51/L.83) .

٢٤٣ - وقد قررت اللجنة أن ترجئ الى دورة لاحقة نظرها في أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٢٤٤ - وبالنظر لضيق الوقت ، لم تتمكن اللجنة في دورتها الحالية من استعراض الموجزات التحليلية لتقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية . غير أن اللجنة قامت مع ذلك بتبادل عام لوجهات النظر بشأن الطريقة المثلى التي يمكنها بها الوفاء بمسؤولياتها الخاصة باستعراض أنشطة الوكالات في المستقبل . وقد لاحظت انه لم يعثر بعد على طريقة مرضية لمعالجة تقارير الوكالات . وقد سبق للمجلس في عدة مناسبات في الماضي ، بعد أن قرر أنه ينبغي أن تحال اليه موجزات تحليلية مخصصة بدلا من التقارير الكاملة للوكالات ، أن أوصى باجراء تغييرات في شكل تلك الموجزات ، ووضع اجراء جديد اعام ١٩٧١ للاستعراض المتعمق لبعض التقارير المختارة للوكالات . ولكن تلك الترتيبات لم تؤد مع ذلك الى تحسينات ملموسة في الطريقة التي كانت تعالج بها التقارير . فلجنة البرنامج والتنسيق لم تتمكن مثلا لعدة سنوات من أن تجرى أكثر من استعراض متعجل لمثل تلك التقارير . ولذلك فقد كان الشعور السائد انه ربما حان الوقت لوضع مناهج جديدة لاستعراض أنشطة الوكالات . وقد رؤى بوجه خاص انه قد يكون من الأفضل ، تمشيا مع الاختصاصات الجديدة للجنة البرنامج والتنسيق ، التي تؤكد على استعراض للأنشطة على اساس القطاعات البرنامجية لا على اساس المنظمات ، العدول عن محاولة معالجة تقرير كل وكالة على انفراد ، الى تحديد المجالات التي تعنى بها عدة منظمات ومطالبة تلك المنظمات بتقديم تقارير تمكّن لجنة البرنامج والتنسيق من النظر في اضطلاع المنظمات بأنشطتها في تلك

Digitized by UNOG Library

المجالات ، وتقدير المدى الذى كانت فيه تلك الأنشطة متكاملة ومتساندة . وقد اقترحت امكانية مواصلة النظر في تلك القضايا في الاجتماعات المشتركة المقبلة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية .

٢٤٥ - وقدّمت عدة اقتراحات فيما يتعلق بالمواضيع التي يمكن للمناقشات الموضوعية النهج أن تركز عليها في الدورة التالية أو التي تتبعها للجنة البرنامج والتنسيق . وقد شملت المواضيع أنشطة المنظومة في دعم التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، والعلم والتكنولوجيا ، ونظم المعلومات .

ألف - التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٧

٢٤٦ - أولت اللجنة عناية خاصة لمقدمة التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية (E/5573) حيث أشارت ، في جملة أمور ، الى اعتزامها انشاء قوة عمل تعنى بالأهداف والبرامج الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة .

٢٤٧ - وقد لاحظ وكيل الأمين العام للشؤون المشتركة بين الوكالات وللتنسيق أن لجنة التنسيق الادارية قد صورت قوة العمل على أنها وسيلة يمكن بها للمنظومة بمجموعها أن تشحذ قدرتها التقنية لدعم عملية التقييم الشاملة التي يدعو اليها قرار الجمعية العامة ٣١/١٧٨ ، ولجمع البيانات والمعلومات اللازمة لصياغة استراتيجية انمائية دولية جديدة ، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٣١/١٨٢ . ولم تدع قوة العمل بعد للاجتماع ، بانتظار اجراء مشاورات بهذا الشأن مع لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادى والاجتماعي . والمقدمة الأساسية التي اعتمدت عليها لجنة التنسيق الادارية أنه سيتم الاضطلاع بمثل هذا العمل التقني الموضوعي ، الذى قد يطلب الى قوة العمل انجازه ، بتعاون وثيق مع هيئات الخبراء والهيئات الدولية الحكومية المعنية التابعة للأمم المتحدة ، ولا سيما لجنة الاستعراض والتقييم ، ولجنة التخطيط الانمائي أو أى جهاز تحضيرى دولي حكومي آخر قد تنشئه الجمعية العامة لذلك الغرض .

٢٤٨ - وقد وجدت اللجنة أن المقاطع التي يعالج فيها تقرير لجنة التنسيق الادارية ذلك الموضوع تفتقر الى الوضوح ويشوبها شيء من اللبس . فقد أشار بعض أعضاء لجنة التنسيق الادارية ، بعد الاعراب عن دعمهم للأهداف المقترح اسنادها الى قوة العمل ، الى أن اختصاصات قوة العمل هذه وطرق عملها تحتاج الى مزيد من الوضوح والتبيان . فليس من الواضح مثلا المكان الذى ستأخذه قوة العمل المقترحة داخل الجهاز الحالي للجنة التنسيق الادارية ، أو الى أى حد يعتزم وضع مجموعة جديدة من الترتيبات في مضمار العلاقة القائمة بين المنظمات من جهة ولجنة التخطيط الانمائي ولجنة الاستعراض والتقييم من جهة أخرى .

٢٤٩ - ومع أن تفاصيل الاقتراح مازالت غير واضحة ، فانه ينبغي الترحيب باعتزام لجنة التنسيق الادارية تقديم دعم تقني أكثر فعالية لعمل الهيئات الدولية الحكومية المعنية بالانماء والتعاون

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى الدولي ، ولا سيما لجنة التخطيط الانمائي ولجنة الاستعراض والتقييم . وقد سبق للجنة بالفعل في عدة مناسبات ماضية أن أعربت عن وجهة نظرها في أن كثيرا من وقت لجنة التنسيق الادارية يبدو مخصصا لمسائل ادارية بحتة ، وأن اللجنة لم تكن تولي القضايا الانمائية الموضوعية ما تستحقه من اهتمام . وقد رأت لجنة البرنامج والتنسيق أن هذا النوع من الأعمال هو الذى كان ينبغي للجنة التنسيق الادارية أن تقوم بانجازه في السنوات الماضية ، وأعربت لذلك عن أملها في أن تتضمن التدابير المقترحة أولا وقبل كل شيء اعتزام لجنة التنسيق الادارية أن تمنح القضايا الانمائية أولوية أعلى في عملها المقبل .

٢٥٠ - وفيما يتعلق بتعزيز التعاون بين لجنة التنسيق الادارية والهيئات الدولية الحكومية ، أكدت اللجنة أنه ينبغي ان يراعى بدقة دور كل من الأجهزة المشتركة بين الأمانات والهيئات الدولية الحكومية ، وانه لا ينبغي أن تغتصب أو تنتقص بأى شكل امتيازات الحكومات فيما يتصل بصياغة السياسة. وينبغي للجنة التنسيق الادارية ، في الوقت نفسه ، أن تعزز دعمها التقني للمناقشات الدولية الحكومية في ذلك المجال واسهامها التحليلي فيها ، ومن المتوقع أن تؤدى التدابير التي تقترحها لجنة التنسيق الادارية الى تعزيز قدرتها في هذا الشأن .

٢٥١ - وقد شعرت اللجنة بوجه خاص أن عمل الهيئات الدولية الحكومية في هذا المجال سيستفيد استفادة عظمى من توسع لجنة التنسيق الادارية في أعمالها التمهيدية التي ستقدم جملة منسقة من المقررات المتخذة ، وتحلل الأهداف الانمائية التي وضعتها مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة ، وتستكشف ما يقوم بين هذه الاهداف من علاقات . وسوف يسهل ذلك الى حد بعيد من مهمة الهيئات الدولية الحكومية المركزية في اضفاء صفة التكامل على هذه الأهداف بحيث تشتمل على مجموعة متماسكة من المستهدفات الانمائية .

٢٥٢ - وقد أوضح وكيل الأمين العام للشؤون المشتركة بين الوكالات وللتنسيق أن العمل الحقيقي لقوة العمل سيرتبط الى حد واسع بالمهمات المحددة التي ستنفذها لجنة التخطيط الانمائي ولجنة الاستعراض والتقييم ، وبطرق العمل التي ستعتمدانها وآثارها على عمل القوة . وقد أكد للجنة أن قوة العمل لن تتدخل بأية حال في صياغة السياسة ، الامر الذى يقتصر امتيازه على الحكومات . والقصد من ذلك هو تعبئة الخبرة التقنية المتوفرة عبر المنظومة في مختلف القطاعات الانمائية ، ووضعها تحت تصرف الهيئات الدولية الحكومية المركزية لتمكينها من اتخاذ المقررات وهي على وعي تام بالوقائع المتصلة بالموضوع . وسيعتمد أى تحليل يجرى على المقررات التي سبق اتخاذها ، وسيبرز على النحو الواجب العلاقات القائمة بين الاهداف الانمائية الموضوعة حتى اليوم والعقبات التي برزت لدى تنفيذها . وستشمل قوة العمل المنظمات الاكثر اهتماما بالانشطة الانمائية ، ويتوقع أن تضم كبار علماء الاقتصاد القياسي وعلماء التخطيط الاختصاصيين . وقد قصد بقوة العمل أن تحل محل اللجنة الفرعية المعنية بعقد الأمم المتحدة الانمائي والتابعة للجنة التنسيق الادارية. وأوضح كذلك أن لجنة التنسيق الادارية ستنظر مرة أخرى في دورتها المقبلة ، التي ستعقد في شهر تموز/يوليه ، في طرق قيام قوة العمل بأعمالها .

٢٥٣ - وقد رأت اللجنة انه يمكن لأعمال قوة العمل أن تكون ذات صلة مباشرة ، لا بلجنة التخطيط الانمائي ولجنة الاستعراض والتقييم فحسب ، بل بأنشطتها هي كذلك ، وخلصت الى

Digitized by UNOG Library

القول بأن أعمال لجنة التنسيق الادارية في هذا المجال ستشكل موضوعا مناسبا للمناقشة في الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية .

باء - تخطيط البرامج

٢٥٤ - تضمن التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية (E/5973) بيانا تفصيليا عن التقدم الذى أحرزته قوة العمل المعنية بتحقيق الانسجام في طريقة عرض الميزانية البرنامجية ، والتابعة للجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية والتي اجتمعت في شباط / فبراير ١٩٧٧ ، في وضع مصطلحات موحدة ، وتحقيق الانسجام في سرد البرامج في الميزانيات البرنامجية ، ومعالجة الموارد الخارجة عن الميزانية في وثائق تخطيط البرامج ، وتحقيق الانسجام في مفاهيم وأهداف الخطط المتوسطة الأجل ، ودراسة تقنيات وضع التقارير عن الأداء وتقييمه ، واستعراض تصنيف برامج لجنة التنسيق الادارية ، والترتيبات المتعلقة بالتنظيم المقبل للاعمال الخاصة بتخطيط البرامج وما يتصل بها من مسائل .

٢٥٥ - وتركزت مناقشات اللجنة على تطور التخطيط المتوسط الأجل . وقد لاحظت بقلق أن خطط مختلف المنظمات مازالت تختلف اختلافا شديدا في مفهومها وتنفيذها . فقد تضمن بعضها مثلا معلومات تفصيلية عن الأنشطة ، بينما اقتصر بعضها الآخر على بيانات بالأهداف . ومع ترحيب اللجنة بالتقدم الذى تم احرازه عن طريق اعتماد مبادئ عامة للخطط المتوسطة الأجل ولصياغة الأهداف ، كما اشير الى ذلك في الفقرتين ٣٩ و ٤٠ من تقرير لجنة التنسيق الادارية ، فانها تعترف انه مازال هناك مجال واسع لمزيد من العمل قبل أن يمكن استخدام الخطط بجملتها كأداة ذات فائدة بالنسبة لاحتياجات التخطيط الانمائي للمنظومة بأسرها .

٢٥٦ - وقد أعلمت اللجنة بالأسباب التي دعت المنظمات الى قبول فترة السنوات الست لخططها المتوسطة الأجل ، والى وضع خططها على أساس فترة محددة بدلا من قيامها على أساس التناوب . ولاحظت اللجنة أيضا أن الميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل لليونسكو قد تعتمدان قريبا الفترة الزمنية نفسها كباقي المنظمات .

٢٥٧ - ولاحظت اللجنة أن الفترة الزمنية للخطط ومدى البرامج ، ومفهوم التخطيط المتوسط الأجل ، تختلف من منظمة الى أخرى تبعا لطبيعة الاختصاصات التي تنهض بها كل منها . وتخشى اللجنة أن تؤدى فترة السنوات الست بالنسبة لخطة الامم المتحدة المتوسطة الأجل الى خفض قدرة المنظمة على الاستجابة لما يواجهها من قضايا بسرعة ومرونة .

٢٥٨ - وأوصت اللجنة بأن توضح لجنة التنسيق الادارية العقبات والتكاليف الناجمة عن تحقيق مزيد من الانسجام في الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل ، فضلا عن المنافع الناشئة عن ذلك ، وان تشير الى الطرق التي يمكن بها احراز مزيد من التقدم . وقد لاحظت التقدم المحرز في التوصل الى اتفاق بشأن الهيكل السردى والهيكل الهرمي للبرنامج الرئيسي ، والبرنامج والبرنامج الفرعي ، وعنصر البرنامج ، واعترفت اللجنة بأن المقررات المتعلقة بتحقيق الانسجام

Digitized by UNOG Library

في وثائق تخطيط البرامج قد تنطوي على تضحية بالتصميم الأمثل لمثل تلك الوثائق ، من وجهة نظر احتياجات كل منظمة ، في سبيل الفوائد الناشئة عن قابلية المقارنة على صعيد المنظومة . غير أن اللجنة قد لاحظت أن العمل الذي تم انجازه في هذا المجال حتى الآن مازال ، رغم أهميته ، بعيدا عن بلوغ مرحلة يمكن فيها طرح مثل هذه القضايا ، وشعرت أن تحقيق مزيد من الانسجام في وثائق تخطيط البرامج سيعود بالفائدة على المنظومة .

جيم - المشاورات المسبقة بشأن وثائق تخطيط البرامج

٢٥٩ - لاحظت اللجنة أن لجنة التنسيق الادارية قد قامت في عدد من المناسبات ، منذ وضع الاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة في عام ١٩٧٠ ، باعادة النظر في تجربتها المتعلقة بتنفيذ هذا الاجراء في اطار تقاريرها السنوية . غير أن هذه هي المرة الاولى التي تحيل فيها لجنة التنسيق الادارية الى اللجنة تقديرا شاملا للأثر العام لهذا الاجراء على عمل المنظمات ، مرفقا بمعلومات تفصيلية عن حالة تنفيذه في نطاق المنظومة . وقد رحب بوجه عام بالفرصة التي أتاحها التقرير (E/AC.51/85) للجنة التنسيق الادارية للقيام باستعراض عام لأداء هذا الاجراء .

٢٦٠ - ولاحظت اللجنة أن تبادل التعليقات بشأن وثائق تخطيط البرامج في نطاق الاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة لم يكن سوى احدى الوسائل التي استخدمتها المنظمات لتحقيق الانسجام في مقترحاتها البرنامجية . وتتضمن تلك الوسائل مناقشات اللجان الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية للبرامج ، فضلا عن الترتيبات الاستشارية الثنائية ، والممارسات التجريبية للتخطيط المشترك التي باشرتها لجنة التنسيق الادارية في عدد من الميادين ، والاستعراضات المتعمقة ، التي تقوم بها لجنة البرنامج والتنسيق على الصعيد الدولي الحكومي ، لبعض ميادين البرامج المختارة .

٢٦١ - ولاحظت اللجنة كذلك أن عددا من الصعوبات مازالت تبرز لدى تطبيق الاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة . وتنشأ الصعوبات عن ضيق الجدول الزمني لاعداد وثائق تخطيط البرامج وعن توقيت اجتماعات الهيئات الدولية الحكومية المدعوة لاستعراضها . وتنشأ الصعوبات أيضا عن تبذير الوقت الذي تنطوي عليه الاجراءات البيروقراطية . وأخيرا ، تعود تلك الصعوبات أيضا الى طريقة عرض ومحتويات الوثائق الفعلية لتخطيط البرامج ، وتعود بوجه عام الى استمرار تطور تقنيات تخطيط البرامج في نطاق المنظومة .

٢٦٢ - ولاحظت اللجنة أن أثر الاجراء المذكور على مواصفات البرامج ، كما تظهر في مختلف الميزانيات البرنامجية ، مازال محدودا . وذلك ، بصورة جزئية ، لا ينفصل عن طبيعة الاجراء نفسه ، اذ انه صمم على أساس تطبيقه على المرحلة الاخيرة من البرمجة لدى الانتهاء تماما من صياغة مقترحات الميزانية البرنامجية . ولكنه يعكس كذلك بوجه عام بطء العملية التي يمكن أن يتم بها ادراج المدخلات الخارجية ومختلف المناهج في عملية البرمجة .

٢٦٣ - وقد رأت اللجنة أن التوسع في عملية البرمجة لتشمل المدخلات المتأتية من منظمات أخرى هو أمر أساسي لضمان التنسيق الفعال لأنشطة المنظمات في الميادين ذات الفروع المشتركة ،

Digitized by UNOG Library

كالانماء الريفي والاصلاح الزراعي . وقد اشير ، من ناحية أخرى ، الى أن نجاح الأنشطة في العديد من تلك المجالات كثيرا ما يرتبط بالتغييرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية في البلدان المعنية ، وانه لا ينبغي لذلك استخدام التنسيق لحجب القضايا السياسية الكامنة ذات العلاقة .

٢٦٤ - وأشارت اللجنة ، في تعليقها على الاتجاهات التي ينبغي للاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة أن يتخذها في المستقبل ، الى انه لم تتوفر حتى الآن اجابات محددة على بعض القضايا الأساسية المطروحة في تقرير لجنة التنسيق الادارية (E/AC.51/85) كأثر الاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة على انماء التخطيط المشترك ، وعلى عمل الهيئات المعنية باستعراض البرامج . غير أن عددا كافيا من العناصر قد برزت في تقييم لجنة التنسيق الادارية ، وهي تبرر النتيجة التي مفادها انه ينبغي الاستمرار في الاجراء المذكور وتحسين أدائه . ومازالت عملية التنسيق في تحسن ، كذلك فان الاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة قد ساهم بلا شك في ذلك التحسن . وكما اشارت لجنة التنسيق الادارية بحق كذلك ، فان تعليقات المنظمات الأخرى ، رغم انها نادرا ما أدت الى تغييرات فورية في صياغة مختلف البرامج ، كثيرا ماكان لها أثر تراكمي ينصب ، في الوقت نفسه ، على تنفيذ البرامج وعلى صياغة تلك البرامج في الوثائق اللاحقة الخاصة بتخطيط البرامج .

٢٦٥ - ولاحظت اللجنة كذلك أن التوسع في المشاورات المسبقة لتشمل الخطط المتوسطة الأجل لم يؤد بعد الى تحسن النتائج الشاملة التي كان يتوقع أن تنجم عن الاجراء موضع البحث ، وان الميزانيات البرنامجية كثيرا ماكانت في الواقع تكشف عن تعليقات موضوعية أكثر من الخطط المتوسطة الأجل . ولذلك فقد اثير سؤال عما اذا لم يكن من الأفضل في هذه الظروف أن يتركز الاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة على الميزانيات البرنامجية ، بينما تستخدم اللجان الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية وغيرها من الأجهزة الاستشارية للمشاورات المتصلة بالخطط المتوسطة الأجل . وخلصت اللجنة مع ذلك الى نتيجة مفادها انه قد يكون من الأسلم اجمالا ، في الوقت الحاضر ومع مراعاة كل الاعتبارات ، مواصلة تطبيق الاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة على الميزانيات البرنامجية والخطط المتوسطة الأجل على السواء ، بينما تكثف الجهود لتحقيق الانسجام في الخطط المتوسطة الأجل .

٢٦٦ - وقد أثير سؤال أيضا عما اذا كان من الضروري أن تصدر مختلف الهيئات الادارية تشريعات تجعل ذلك الاجراء ملزما لجميع المنظمات أم لا . وقدمت ايضاحات ، ردا على ذلك ، بأن جميع أعضاء لجنة التنسيق الادارية المعنيين قد التزموا باتباع هذا الاجراء ، وان مختلف الهيئات الادارية قد أبلغت بذلك ، وانها اكدت ما اتخذه الرؤساء التنفيذيون من التزامات . غير أنه اشير مع ذلك الى أن الاجراء المذكور لم يكن يتبع بانتظام في جميع الحالات . وقد كررت اللجنة اعرابها عن الحاجة الى التطبيق المنتظم لهذا الاجراء .

٢٦٧ - وأيد أعضاء اللجنة الاقتراحات والنتائج الواردة في التقرير بشأن ادراج نتائج الاجراء الخاص بالمشاورات المسبقة في أعمال أجهزة تنسيق البرامج التابعة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية . وشاركت لجنة البرنامج والتنسيق ، بوجه خاص ، لجنة التنسيق الادارية وجهة نظرها التي مفادها أن انشاء صلات منتظمة بين ممارسة المشاورات المسبقة من جهة ، وأعمال

Digitized by UNOG Library

الهيئات الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية والعاملة في المجالات البرنامجية من جهة أخرى ، سيساعد على تركيز الاجراء على أهدافه الحقيقية بصورة أوضح ، وضمان دراسة مختلف تعليقات المنظمات بانتظام . ووافقت اللجنة أيضا على اقتراح لجنة التنسيق الادارية بوجوب احالة المعلومات المتصلة بنتائج المشاورات المسبقة الى لجنة البرنامج والتنسيق على أساس القطاعات البرنامجية بدلا من ترتيبها حسب المنظمات ، مع ايلاء عناية خاصة كل سنة لاجراء استعراض متعمق لبعض المجالات التي تختارها لجنة البرنامج والتنسيق .

دال — نظم المعلومات

٢٦٨ — أكدت اللجنة أهمية تحسين وتعزيز التنسيق في استخدام نظم المعلومات . وأشارت الى أن برنامج أعمال المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات يتضمن عدة عناصر تتصل بصورة مباشرة باهتمامات اللجنة في هذا المجال ، ولا سيما الأعمال المقترحة المؤدية الى اعداد بيان تفصيلي بنظم المعلومات القائمة في منظومة الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالبرنامج ٢ ، الذى يتصل بتقييم نظم المعلومات " كما تتبين من الخدمات والمنتجات المتاحة للمستخدمين " (E/5973 ، الفقرة ٦٠ (ب)) ، فقد رئي انه ينبغي لعمليات التقييم في ذلك المجال أن تبنى أولا على أساس الخدمات المطلوبة ، بدلا من قيامها على أساس توفر مثل تلك الخدمات . واشير في الوقت نفسه الى انه ينبغي ، بالنظر الى أن الامر يتصل بتقنيات جديدة ، ان يؤخذ في الاعتبار الطلب المحتمل للخدمات ، فضلا عن الطلب الحالي . وقد اكد بصفة عامة على الاهتمام الذى توليه البلدان النامية لزيادة امكانية حصولها على الخدمات الاعلامية التي تقدمها المنظمات الدولية .

٢٦٩ — ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة ، في قرارها ٣١/٩٤ باء ، قد رجت من اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، في جملة أمور ، ان تدرس الأساليب والمعايير المتعلقة بتنسيق نظم المعلومات الحالية والمخطط لها والتوفيق بينها ، وتقييم جدواها ، وتقدير تكاليفها . ولذلك قررت اللجنة انتظار نتائج نظر اللجنة الاستشارية في هذه الامور قبل تقديم تعليقات اضافية على أعمال المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات .

٢٧٠ — وأكدت الاهمية المحتملة لمشروع السجل المشترك للأنشطة الانمائية ، وقررت اللجنة أن تبقي المسألة قيد النظر ، وأن تعود اليها في ضوء النتائج العامة التي ستنتهي اليها اللجنة الاستشارية ، فضلا عن نتائج تقييم المشاريع الذى ستضطلع به لجنة التنسيق الادارية وما يترتب على ذلك من تكاليف .

هاء — المسائل البرنامجية

٢٧١ — قبل التعليق بالتفصيل على فقرات التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية التي تتناول التطورات في بعض القطاعات البرنامجية ، أجرت اللجنة مناقشة عامة حول أداء وفعالية أجهزة لجنة التنسيق الادارية والطرق التي يمكن بها زيادة فائدة تقرير هذه اللجنة .

Digitized by UNOG Library

٢٧٢ - وقد وردت اشارة منذ بداية المناقشة الى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٦٤٣ (د - ٥١) الذى يتناول أداء وطرق عمل لجنة التنسيق الادارية ويتناول كذلك بصفة عامة الاسهام الذى يتوقع أن تقوم به أجهزتها في مجال التنسيق بين الأمانات . وقد طلب ذلك القرار الى لجنة التنسيق الادارية أن تقدم سنويا الى المجلس :

" تقريرا موجزا عن الطريقة التي تعمل بها المنظومة ، يبرز المشاكل التي تتم حلها ، ويلقي الضوء ، علاوة على ذلك ، على المشاكل غير المحلولة ، لاتخاذ التدابير بشأنها على الصعيد الدولي الحكومي ، ويقدم الاقتراحات والمقترحات الرامية الى تسهيل تنفيذ المنظمات المعنية للمقررات التي يتخذها المجلس في مجال التنسيق ، وذلك بغية التأكد من أن التدابير المتخذة متداعمة ومتكاملة " .

٢٧٣ - ولم يستجب تقرير لجنة التنسيق الادارية ، من وجهة نظر بعض الأعضاء استجابة كافية للتوجيهات الآنفة الذكر ؛ فهو مثلا لم يتضمن فيما يبدو أية اشارة الى الصعوبات التي برزت خلال قيام لجنة التنسيق الادارية بأعمالها ، ولا مقترحات عملية تمكّن اللجنة والمجلس من اتخاذ الاجراءات اللازمة لتجنب ازدواجية العمل في مختلف المجالات البرنامجية التي تغطيها أجهزة لجنة التنسيق الادارية . وقد ولّد ذلك انطباعا بأن أعمال لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية هي في معظمها ذات طابع اجرائي . فاذا كان الأمر كذلك فان سؤالا يبرز عما اذا كان ثمة ما يبرر النفقات الناجمة عن كثرة عدد اجتماعات الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الادارية . وقد برزت كذلك أسئلة حول جدوى أعمال أجهزة لجنة التنسيق الادارية ومدى توافقها مع اهتمامات المجلس ولجنة البرنامج والتنسيق في ترشيد أنشطة المنظومة .

٢٧٤ - وقد ورد ، في معرض الرد على ذلك ، انه كان يتم بعناية تقدير الحاجة الى كل اجتماع تقوم به هيئة فرعية من هيئات لجنة التنسيق الادارية ، وان الموافقة لم تكن تمنح الا للاجتماعات التي لها ما يبررها من حيث القضايا الموضوعية التي تعالجها ، أو من حيث تنفيذها لطلبات معينة تقدمها الهيئات الدولية الحكومية . ومع أن ذلك يشكل بالضرورة عملية مستمرة ، فان المحتوى الموضوعي للمناقشات في مختلف اللجان الفرعية التابعة للجنة التنسيق الادارية قد ازداد بصورة متصلة . وأصبح عمل تلك الهيئات يعد جزءا لا يتجزأ من عمليات البرمجة في مختلف المنظمات التي تقدم لها تلك الهيئات مدخلات موضوعية في كثير من الحالات . وتعود الحالات القليلة نسبيا للازدواجية أو التداخل التي ترد في التقرير ، على الأقل جزئيا ، الى ماطرأ من تحول في التأكيد ، في نطاق الهيئات الفرعية للجنة التنسيق الادارية ، على تنظيم الأنشطة في مرحلة التخطيط بدلا من التنسيق بين الأنشطة في مرحلة متأخرة . وقد رأت لجنة التنسيق الادارية في ذلك أكثر الطرق فعالية لتأمين التنسيق ، وضربت على ذلك عدة أمثلة عملية لحالات ساهم فيها هذا المنهج في ترشيد الأنشطة وحل المشاكل قبل ان تزداد خطرا .

٢٧٥ - وأكد ممثلو الوكالات المتخصصة على ما تمثله اجهزة لجنة التنسيق الادارية من فائدة بالنسبة لمنظماتهم ؛ وأشاروا الى ازدياد استخدام هذه الأجهزة ، لا في تنفيذ التوجيهات الصادرة عن الهيئات التنسيقية فحسب ، بل كذلك في التنفيذ الفعال للتوجيهات الصادرة عن الهيئات الادارية لهذه المنظمات . واعترف هؤلاء الممثلون ، من جهة أخرى ، بأن فعالية اللجان الفرعية تختلف

Digitized by UNOG Library

من واحدة الى أخرى ، وكذلك فائدتها بالنسبة لكل منظمة من المنظمات . وأشاروا في هذا السياق الى أن قيمة كل لجنة من اللجان الفرعية لا ترتبط فحسب بالمنهج الذى يتبعه موظفو الدوائر الفنية في الأعمال المشتركة بين الوكالات بل ، ترتبط أيضا بالصلاحيات التي تعهد بها الى هؤلاء الموظفين منظماتهم .

٢٧٦ — وتم الاقرار عامة بأن من الضرورى أن تبذل لجنة التنسيق الادارية مزيدا من الجهود لتزويد اللجنة والمجلس بالخيارات المتاحة والاجراءات العملية البديلة ، ولربط عمل لجنة التنسيق الادارية وأجهزتها الفرعية على نحو أوثق باهتمامات الهيئات الدولية الحكومية .

٢٧٧ — وقد وجدت اللجنة هذا التبادل لوجهات النظر كبير الفائدة في توضيح عمل أجهزة لجنة التنسيق الادارية والمنهج الذى تتبعه اللجنة المذكورة في أداء وظائفها . غير أن المناقشات قد أبرزت مع ذلك أن التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية لم ينجح في أن يبين للهيئات الدولية الحكومية القيمة الحقيقية للأعمال التي يجرى تنفيذها في نطاق لجنة التنسيق الادارية . وترى لجنة البرنامج والتنسيق أن المعلومات الواردة في التقرير مسرفة في الانتقائية وانها مازالت تفرط في ابراز المنجزات غير ملقية بالا الى المشاكل المعلقة . واللجنة ، اذ تؤكد الحاجة الى مزيد من الجهود في هذا الشأن ، تقر بأن الصلات قد تحسنت عبر السنوات بين لجنة التنسيق الادارية والهيئات الدولية الحكومية . ولقد أصبحت المعلومات اليوم متوفرة لدى الدول الأعضاء عن الجدول الزمني لاجتماعات لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية وجدول أعمالها ، وان تعميم موجز بنتائج دورات لجنة التنسيق الادارية ولجنتها التحضيرية على أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق سيمكن هذه من أن تتابع عن كثب أعمال لجنة التنسيق الادارية ، وان تدرك خلفية مختلف القضايا التي يبرزها التقرير السنوى .

٢٧٨ — وأكدت الحاجة الى تقيد أدق بالتوجيهات الواردة في قرار المجلس ١٦٤٣ (د — ٥١)، وقررت اللجنة أن تبقي تلك المسائل قيد الاستعراض المستمر . وتوصلت اللجنة الى نتيجة مفادها أن مزيدا من تبادل وجهات النظر مع أعضاء لجنة التنسيق الادارية حول تلك القضايا لدى انعقاد الاجتماعات المشتركة المقبلة سيساعد على زيادة تحسين التفهم المتبادل وتوثيق التعاون بين اللجنتين .

واو — الانماء الريفي

٢٧٩ — أكدت اللجنة اهتمامها بعملية التخطيط التي تقوم بها لجنة التنسيق الادارية في مجال الانماء الريفي ، وأعربت عن شعورها بأن المعلومات الواردة في تقرير لجنة التنسيق الادارية ليست على درجة كافية من التفصيل بحيث تمكّن لجنة البرنامج والتنسيق من أن تقدر بصورة مناسبة التقدم المحرز في تنفيذ هذه العملية .

٢٨٠ — واستمعت اللجنة أيضا الى بيان أدلى به ممثل منظمة العمل الدولية عن تجربة منظمته في العمل كوكالة مشرفة بالنسبة للعملية التي تمت خلال السنة الماضية . وقد لاحظت اللجنة أن وظيفة الوكالة المشرفة ستنتقل في كانون الثاني / يناير عام ١٩٧٨ الى منظمة الأغذية والزراعة .

Digitized by UNOG Library

٢٨١ — وردا على أسئلة اثيرت بشأن تشكيل وغرض الزيارات الاستكشافية ، قدمت ايضاحات بأن مثل هذه البعثات لم تشتمل عامة الا على ممثلي المنظمات الأربع ذات العلاقة المباشرة أكثر من غيرها . وكان الغرض الموضوعي من الزيارات التحقق من نيات ورغبات البلدان المعنية ووضع خبرة المنظومة تحت تصرفها .

٢٨٢ — وفيما يتعلق بالمعايير الموضوعة لتقييم البرامج ، اشير الى أن ثمة اسرافا فيما يبدو في التأكيد على المدخلات بدلا من تبيان النواتج والنتائج التي تم احرازها . وكان الرد على ذلك أن ثمة عمليتين متميزتين رغم اتصالهما هما قيد التنفيذ ، تعنى أولاهما بتقييم البرامج القطرية ، وتعنى الثانية بتقدير الحد الذى بلغته البرامج الدولية في سعيها لتخفيف الفقر في الأرياف . والاهتمام الرئيسي للعملية الاولى يتمثل في وضع معايير يمكن بها تقدير فعالية البرامج . غير أنه تنبغي الاشارة الى أن تقدير أثر البرامج على الصعيد القطرى هو أمر تعود مسؤوليته بصورة أساسية الى الجهات الوطنية التي يقتصر دور المنظومة في مساعدتها على انماء أساليب منهجية لهذا الغرض وتزويدها بخبرتها . ومن جملة الدعم الواجب تقديمه للبلدان ، تعمل المنظومة على وضع مؤشرات أولية ينبغي بالطبع فيما بعد أن يجرى تعديلها وتكييفها مع الظروف السائدة في كل بلد .

٢٨٣ — أما تقدير الحد الذى بلغته البرامج الدولية في سعيها لتخفيف الفقر في الأرياف فهو عملية مختلفة تشتمل بالضرورة ، في جملة أمور ، على تقدير للموارد الاجمالية للمنظومة التي يجرى استخدامها لهذا الغرض . ولكن العمليتين متصلتان أيضا ، بمعنى أن المعايير الموضوعة لتحديد المجموعات الفقيرة المستهدفة ستستخدم لهذا الغرض أيضا . وبمعنى عام ، يشكل معيار التواؤم مع الاجراءات القطرية أحد المعايير الرئيسية التي كانت تستعرض في اطارها برامج المقر في سياق عملية التخطيط .

٢٨٤ — وفيما يتعلق بتحقيق الانسجام في مقترحات الانماء الريفي لادراجها في الوثائق الخاصة بتخطيط البرامج ، ابلغت اللجنة أن عددا من المجالات الرئيسية للعمل في ميدان الانماء الريفي قد حددت كموضوع لمشاورات مكثفة بين الوكالات ، وهي مشاورات من المأمول أن تؤدى الى مقترحات برنامجية مشتركة . وقد أبلغت اللجنة أيضا أن في نية الأمم المتحدة أن تقترح اعداد أهداف مشتركة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة ، وأن تنعكس هذه الأهداف في الخطط المتوسطة الأجل للمنظمات في الجولة القادمة ، مع الاشارة الى الاسهامات التي تعتزم كل منظمة تقديمها تلبية لتلك الأهداف .

٢٨٥ — ولكن اللجنة أعربت مع ذلك عن قلقها من أن يؤدى تعقيد العمل النظرى في هذا الشأن الى تأخير التنفيذ الفعلي للبرامج على الصعيد القطرى . وأعرب أعضاء آخرون عن تقديرهم للطريقة الواعية المنهجية التي تنفذ بها الأعمال ، وعن شعورهم بأن ترجمة المفاهيم الى برامج تجرى على مايرام . وشارك جميع الأعضاء في الاعراب عن أملهم في أن تؤدى هذه العملية الى نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن .

Digitized by UNOG Library

زاى — السنة الدولية للطفل

٢٨٦ — أكدت اللجنة انه ينبغي لأنشطة السنة الدولية للطفل أن تلتزم بدقة أحكام قرار الجمعية العامة ٣١/١٦٩ . وقد اثيرت أسئلة بشأن تمويل البرامج التي خططت لها الوكالات احتفالا بالسنة المذكورة ، وأشير الى أن تلك الأنشطة ستنفذ في نطاق الميزانيات العادية للوكالات .

حاء — العلم والتكنولوجيا

٢٨٧ — أكدت اللجنة أهمية الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الانماء الذى سيعقد عام ١٩٧٩ . واسترعت اللجنة انتباه لجنة التنسيق الادارية والمجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة الى أن نجاح المؤتمر يرتبط الى حد بعيد بدرجة التعاون والتنسيق داخل منظومة الامم المتحدة ، وخاصة أثناء العملية التحضيرية . وأعربت اللجنة عن القلق من أن بعض المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما المنظمات ذات الصلة بعمل المؤتمر ، لم تعدّ فيما يبدو التقديرات الميزانوية للأعمال التحضيرية اللازمة .

٢٨٨ — ولاحظت اللجنة أن لجنة التنسيق الادارية قد ذكرت أن " الترتيبات تتخذ الآن لالتحاق موظفين من بعض المنظمات بأمانة المؤتمر " (E/5973 ، الفقرة ٨٣) . وأثار أعضاء اللجنة أسئلة تتعلق بطبيعة تلك الترتيبات ، وشددوا على انه ينبغي انشاء الامانة على النحو الواجب من التوزيع الجغرافي العادل .

٢٨٩ — وقد تم ابلاغ اللجنة أنه ، وفقا للفقرة ٥ من قرار المجلس ٢٠٢٨ (د — ٦١) ، ومقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر ، شغلت الوظائف الثلاث التي هي بمرتبة موظف رئيسي ، والتي وافقت عليها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بالنسبة لملاك المؤتمر ، بموظفين من مكتب العلم والتكنولوجيا (موظف من بلد نام ، وموظف من بلد اشتراكي ، وموظف ثالث من بلد غربي) ، وان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) ومنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي (اليونيدو) ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) هي التي ستقوم بتقديم الموظفين الذين بمرتبة موظف متقدم والذين يفضل أن يكونوا من البلدان النامية . وقد قبلت الاونكتاد واليونيدو واليونسكو أن تعرض مقترحات بشأن الموظفين الذين تستطيع تقديمهم ، غير انه لم يتم بعد تلقي مثل هذه المقترحات . وقد ناشد الأمين العام أيضا المنظمات أن تقدم من مواردها الخاصة موظفين اضافيين الى امانة المؤتمر . وأشار ممثل المنظمة العالمية للملكية الفكرية الى أن منظمته تتخذ الترتيبات اللازمة كيما تتيح لأمانة المؤتمر موظفا من رعايا احد البلدان النامية . وأشارت اللجنة الى أن الأمين العام للمؤتمر قد أعرب عن أمله في ان يتم شغل الوظائف المعتمدة في ميزانية عام ١٩٧٧ حتى نهاية شهر ايلول / سبتمبر ١٩٧٧ .

٢٩٠ — وأحاطت اللجنة علما بالترتيبات الآنفة الذكر . وأكدت أيضا أن الاشتراك في أمانة المؤتمر ليس الا احدى الوسائل التي ينبغي بها للمنظمات المعنية أن تساعد في عمليات الاعداد للمؤتمر . فينبغي لمنظمتي الاونكتاد واليونيدو مثلا ، وغيرهما من المنظمات المختصة في منظومة

Digitized by UNOG Library

الأمم المتحدة ، ان تقدم مساعدتها عن طريق ما تقوم به من أعمال في أماناتها ، ومنها مثلا أعمال الونكتاد في اعداد مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا .

٢٩١ — وفيما يتعلق بتنسيق الأعمال التحضيرية بين الوكالات ، لاحظت اللجنة أن هذه الأعمال تنفذ عن طريق اللجنة الفرعية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والتابعة للجنة التنسيق الادارية . وكان مدير مكتب العلم والتكنولوجيا رئيسا للجنة الفرعية ، وشاركت أمانة المؤتمر في اجتماعاتها .

٢٩٢ — وقد اثيرت أسئلة بشأن تقدم أعمال قوة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا ، التي انشئت لتنفيذ المهام الواردة في قراري الجمعية العامة ٣٥٠٧ (د — ٣٠) و ١٨٣/٣١ ، بما في ذلك اجراء تحليل لامكانية اقامة شبكة لتبادل المعلومات التكنولوجية . وقد اشير الى أن تقريرا للأمين العام عن أعمال قوة العمل سيعرض على المجلس في دورته الثالثة والستين . واشير أيضا ، في هذا السياق ، الى أن قوة العمل تتخذ الترتيبات ، بالتعاون مع المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، لاعداد دليل نموذجي لخدمات المعلومات في الأمم المتحدة . وقد ابديت الدهشة لأن مثل هذا الدليل لم يكن متوفرا حتى اليوم . وأجيب على ذلك بأنه لن يكون مجرد قائمة ، بل سيشتمل على وصف كامل لجميع نظم وخدمات المعلومات التقنية والعلمية المتاحة في منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك مضمون المعلومات ، ونقاط الاتصال بالمنظمات ، ومرافق الاستفادة من الخدمات . وأشارت اللجنة الى أن الدليل سينجز في شهر آب/أغسطس ١٩٧٧ ، وأعربت عن أملها في أن يكون ذا فائدة للبلدان النامية .

طاء — المسائل المتعلقة بالشركات عبر الوطنية

٢٩٣ — لاحظت اللجنة أن الترتيبات قد اتخذت لقيام تعاون بين المركز المعني بالشركات عبر الوطنية والمنظمات المعنية ، في تنفيذ برنامج أعمال المركز الذى يتضمن اعداد مدونة لقواعد السلوك ، واقامة نظام شامل للمعلومات ، والبحث والتعاون التقني . وأعربت اللجنة عن أملها في أن يكون هناك بالفعل تنسيق فعال ، وخاصة فيما يتعلق باقامة نظام شامل للمعلومات .

ياء — التعليم والتدريب

٢٩٤ — لاحظت اللجنة الجهود التي تبذل لتنسيق الأنشطة في ميدان التعليم والتدريب ، واسترعت الانتباه خاصة الى أهمية الأنشطة المتعلقة بهجرة الموظفين المتدربين .

كاف — الاحتفال بالسنوات الدولية والمناسبات السنوية

٢٩٥ — أحاطت اللجنة علما بالمقترحات المشار اليها في تقرير لجنة التنسيق الادارية بشأن الاحتفالات المقبلة بالسنوات الدولية والمناسبات السنوية . وقد أيدت بقوة توصية لجنة التنسيق

Digitized by UNOG Library

الا دارية بأن يقوم المجلس باستعراض الوضع الحالي فيما يتعلق بالسنوات الدولية والمناسبات السنوية ، على أساس ما اتخذه المجلس من قرارات سابقة بهذا الصدد ، بغية تركيز الاهتمام على أهم القضايا والحث على اتخاذ اجراءات بشأنها .

لام — الاجتماعات المشتركة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٢٩٦ — كان معروضا على اللجنة نص رسالة (E/AC.51/L.83) موجهة من الأمين العام الى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق يعلمه فيها بمقترحات لجنة التنسيق الادارية المتعلقة بالبنود التي قد تجرى مناقشتها في الاجتماعات المشتركة المقبلة بين لجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية . وقد استمعت اللجنة أيضا الى بيان أدلى به رئيس اللجنة بشأن اشتراكه في اجتماعات لجنة التنسيق الادارية المتصلة بالموضوع خلال دورتها المعقودة في شهر نيسان/ابريل .

٢٩٧ — واتفقت اللجنة على انه ينبغي أن تدرج البنود التالية في جدول الأعمال المؤقت للاجتماعات المشتركة المقبلة :

(أ) الأهداف الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة ؛

(ب) طرق ووسائل تعزيز اسهام المنظمات في أعمال لجنة البرنامج والتنسيق والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

وتتصل بالنظر في البند (أ) أعلاه من جدول الأعمال الفقرات ٢٤٦ الى ٢٥٣ أعلاه ، المتعلقة بمناقشة لجنة البرنامج والتنسيق لمقدّمة التقرير السنوي للجنة التنسيق الادارية ومقرر لجنة التنسيق الادارية الخاص بانشاء قوة عمل تعنى بالبرامج والأهداف الانمائية لمنظومة الأمم المتحدة . وقد اثيرت كذلك بعض القضايا في الفقرتين ٢٤٤ و ٢٤٥ أعلاه ، وهي تتناول تقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وفي الفقرات ٢٧١ الى ٢٧٨ ، وهي تتصل بمناقشة البند (ب) أعلاه من جدول الأعمال .

Digitized by UNOG Library

المرفـق الأول

جدول أعمـال الدورة السابعـة عشـرة

١ — انتخـاب أعضاء المكتب لسـنة ١٩٧٧

٢ — اقـرار جدول الأعمـال

٣ — الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩

٤ — تقارير وحدة التفتيـش المشتركة

٥ — تقارير لجنة التنسيـق الادارية

٦ — تقارير الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقـة الذريـة

٧ — الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية

٨ — اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشـرة

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

قائمة بالوثائق المطروحة أمام اللجنة في دورتها السابعة عشرة

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
A/32/6	٣	الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨ — ١٩٧٩
A/31/6/Add.1 and Corr.1-5	٣	الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٨ — ١٩٨١
A/31/101	٤	تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الزمالات في منظومة الأمم المتحدة
A/31/227	٣	تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية عن مسائل التنسيق في أنشطة برنامج الأمم المتحدة لشؤون البيئة
E/5890 and Add.1-4	٤	التكامل في امريكا اللاتينية : تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعاون التقني الذى تقدمه منظومة الأمم المتحدة ؛ والتعليقات عليه
E/5947	٣	تقرير الأمين العام : تحليل شامل لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان النقل
E/5948	٦	موجز تحليلي لتقرير منظمة العمل الدولية
E/5949 and Corr.1 (بالانكليزية والاسبانية فقط)	٦	موجز تحليلي لتقرير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
E/5950	٦	موجز تحليلي لتقرير منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
E/5951	٦	موجز تحليلي لتقرير منظمة الصحة العالمية
E/5952	٦	موجز تحليلي لتقرير منظمة الطيران المدني الدولي
E/5953	٦	موجز تحليلي لتقرير اتحاد البريد العالمي
E/5954	٦	موجز تحليلي لتقرير الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
E/5955	٦	موجز تحليلي لتقرير المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني (تابع)

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
E/5956	٦	موجز تحليلي لتقرير المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية
E/5957	٦	موجز تحليلي لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية
E/5958	٦	موجز تحليلي لتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية
E/5959 and Add.1	٤	آسيا والمحيط الهادى : تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التعاون التقني الذى تقدمه منظومة الأمم المتحدة للحركات الاقليمية ودون الاقليمية المعنية بالتكامل والتعاون ، والتعليقات المقدمة عليه
E/5973	٥	التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية عن الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧
E/AC.51/80	٣	تقرير الأمين العام عن تقييم البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥
E/AC.51/80/Add.1	٣	تقرير الأمين العام عن تقييم البرنامج لفترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ — النقل
E/AC.51/80/Add.2	٣	الاعلام
E/AC.51/80/Add.3 and Corr.1	٣	المستوطنات البشرية
E/AC.51/80/Add.4	٣	البيئة
E/AC.51/81 and Add.1	٢	جدول الأعمال الذى أقرته اللجنة في جلستها ٤٥٧ المعقودة في ٩ ايار/مايو ١٩٧٧
E/AC.51/82 and Add.1 and 2 (بالانكليزية فقط)	٣	تقرير لجنة التنسيق الادارية : تحليل أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان البيئة ، مع التأكيد على جوانب التنسيق
E/AC.51/83	٣	تقرير لجنة التنسيق الادارية : أنشطة الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية
E/AC.51/84 and Add.1 (بالانكليزية فقط)	٣	تقرير لجنة التنسيق الادارية : أنشطة الاعلام في منظومة الأمم المتحدة
E/AC.51/85	٥	تقرير لجنة التنسيق الادارية : مشاورات مسبقة بشأن وثائق تخطيط البرامج

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني (تابع)

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
E/AC.51/86	٥	تقرير لجنة التنسيق الادارية : التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية
E/AC.51/87	٤	مذكرة من الأمين العام عن الزمالات في منظومة الأمم المتحدة
E/AC.51/88 and Add.1-3	٣	الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ : تعليقات مرسلة من الوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية
E/AC.51/L.83	٧	رسالة مؤرخة في ٢٨ نيسان/ابريل ١٩٧٧ وموجهة من رئيس لجنة التنسيق الادارية الى رئيس لجنة البرنامج والتنسيق
E/AC.51/L.84	—	مذكرة من الرئيس بشأن برنامج العمل الذى أقرته اللجنة في دورتها التنظيمية
E/AC.51/L.85	٣	برقية مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٧ وموجهة من رئيس مجلس الانماء الصناعي الى الأمين العام للأمم المتحدة
E/AC.51/L.86 and Add.1-22	٨	مشروع تقرير اللجنة
E/AC.51/INF.6 (بالانكليزية فقط) and Corr.1 (بالانكليزية فقط)	٣	الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ : الباب ٥ ألف . ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ـ مذكرة من الأمين العام عن المعلومات المكملة عن البرامج الفرعية وعناصر البرنامج الداخلة في البرامج واختصاصات الدعم
E/AC.51/INF.7 and Corr.1	—	قائمة المشتركين
TD/B/C.4/165	٣	مذكرة من أمانة الاونكتاد بشأن الترتيبات المؤسسية للأعمال المتعلقة بمسائل النقل
DP/254	٤	تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن البرمجة القطرية بوصفها أداة للتنسيق والتعاون على الصعيد القطرى

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني (تابع)

رقم الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان
DP/268	٤	تعليقات لمدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي على التقرير السالف
JIU/REP/77/1	٤	تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $ U.S. 5.00
(or equivalent in other currencies)

12724—September 1977—600

GA/OR/32, Suppl. 38

Digitized by UNOG Library